

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٠٣

الاثنين، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جيلاني/السيد مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد موسايف
	الأرجنتين	السيدة بر سيفال
	أستراليا	السيد كيلبي
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم بونغ - هيون
	رواندا	السيد ندوهونغيريه
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2013/4)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: فُتح متعدد الأبعاد

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم

المتحدة (S/2013/4)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام ووزراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرهم من الممثلين الحاضرين في القاعة. ومشاركتهم تؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو ممثلي أرمينيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، البرازيل، بنن، بنغلاديش، تايلند، تركيا، تشاد، تونس، الجبل الأسود، جمهورية ترانينا المتحدة، جمهورية جنوب السودان، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السنغال، السويد، شيلي، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، ماليزيا، مصر، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/27، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعدَّ أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/4، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

دعت باكستان إلى عقد هذه المناقشة الخاصة نظراً للدور المركزي لعمليات حفظ السلام في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سجل حافل بالإنجازات في العديد من حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وفي الواقع، لقد أصبح أصحاب الخوذات الزرق في جميع أنحاء العالم رمزا لسعي الأمم المتحدة لتحقيق السلام في العالم.

وأمل أن يمكننا هذا الاجتماع من تكوين رؤية شاملة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودورها حاضرا ومستقبلا. سينصب التركيز أيضا على تزايد العلاقة والترابط بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام وهو ما ميز نجاح الأمم المتحدة في هذا المجال في السنوات الأخيرة. والهدف الأساسي هو أن نقدم إسهامنا الجماعي لجعل حفظ السلام أكثر فعالية وأفضل مردودا.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن يكون وكيل وزارة خارجية باكستان بين ظهرانينا لترؤس هذه المناقشة المهمة، ونشكركم، سيدي، على هذه المبادرة. باكستان أكبر مساهم منفرد بالقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعمل أفراد قواته بشجاعة كل يوم تحت علم الأمم المتحدة الأزرق لإحلال السلام في المناطق المضطربة.

دواعي فخري أن أكون من دعاة المساواة بين الجنسين، وأرجو أن يأتي ذلك اليوم الذي تستفيد فيه عملياتنا لحفظ السلام من المشاركة التامة للمرأة، لا سيما في المناصب القيادية.

سنقوم بإجراء استعراضات دورية لبعثاتنا حتى نتأكد من أن لدينا المزيج الصحيح من المهارات والقدرات اللازمة للاستجابة لتطور الولايات وتحول الأوضاع على الأرض. نحن نعمل على تحسين كيفية دمج جهودنا عبر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أقصى قدر من التأثير الجماعي لبعثاتنا وفرقنا القطرية. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا ليشكلا جهة تنسيق عالمية مشتركة للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. ونقوم أيضا بتحسين الطريقة التي نضطلع بها بعمليات الانتقال مع الخفض التدريجي للبعثات وإغلاقها في نهاية المطاف، على نحو ما فعلنا مؤخرا في تيمور - ليشتي. هدفنا أن نقوم بعمليات النشر، وأن نعمل بجهد، وأن نفي بالولايات التي كلفنا بها مجلس الأمن، وأن نترك وراءنا هياكل قوية للحفاظ على السلام الدائم.

لكن علينا أن نعمل ما هو أكثر من إدماج عمل منظومة الأمم المتحدة؛ يجب أن ننسق مع الشركاء الدوليين الآخرين. في معظم الحالات، تؤدي المنظمات الإقليمية والبنك الدولي والجهات المانحة الثنائية وبلدان المنطقة المعنية دورا رئيسيا. في أغلب الأحوال تكون كفالة اتساق هذا الدعم الدولي الأوسع نطاقا أصعب بكثير من إدماج عملنا في إطار الأمم المتحدة، غير أن لهذا الاتساق أهمية حاسمة. لهذا السبب سنظل ندعم اتفاقات الانتقال والجهود الأخرى التي تحشد الدعم الدولي خلف أولويات وطنية واضحة. وأحض المجلس على بذل جهد أكبر من أجل زيادة الاتساق على مستوى المجتمع الدولي، بوسائل من بينها تلقي المشورة من لجنة بناء السلام. يؤكد مشروع قرار اليوم عن حق أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى عن تحديد أولويات بناء السلام،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أضحت عمليات حفظ السلام من الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبفضل مناقشات مثل هذه، وبفضل التحليل الدقيق وإدخال التعديلات الحسنة على عملنا، تمكنت عمليات حفظ السلام من مواكبة العصر. عملياتنا اليوم أكثر تنوعا وأكثر تعقيدا منها في أي وقت مضى، وأيا كان الشكل الذي تتخذه، فإن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد لا تزال تمثل استثمارا بالغ الفعالية من حيث التكلفة في سبيل تحقيق الاستقرار الدائم. ما من أداة دولية أخرى تتمتع بنفس الفعالية في الجمع بين الجهود في المجال السياسي، والأمني، وعلى صعيد سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتقوم بعثاتنا بتحقيق التكامل بين عملها والجهود التنموية التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

يحدد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم (S/2013/27) المساهمات العديدة التي تسهم بها بعثات الأمم المتحدة في تعزيز الأمن وبناء السلام المستدام. وما برحنا نعمل جاهدين لإحراز التقدم في مواجهة التحديات. تعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على زيادة تحسين الكيفية التي نخطط بها لبعثاتنا وكيف نديرها وندعمها.

ونعول على أعضاء المجلس والدول الأعضاء كافة لدعم هذا الجهد. وأدعوهم إلى المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ممن يتمتعون بما هو مطلوب من المهارات المهنية والتدريب والتزاهة لتنفيذ ولاياتهم تنفيذا كاملا. كما أدعو الدول الأعضاء إلى توفير الأصول العسكرية الرئيسية والقدرات التمكينية التي نحتاج إليها للعمل في بيئات لا تنفك تزداد صعوبة. عندما تبدي الدول الأعضاء الرغبة في تقديم المساهمات الصحيحة في الوقت المناسب، نستطيع عندها القيام بعمليات النشر بسرعة أكبر والعمل بفعالية أكبر. وأكرر مناشدتي الدائمة الداعية إلى زيادة عدد النساء اللائي يخدمن في عملياتنا. من

هذه الأداة التي لا غنى عنها في تحسين تلبية احتياجات الشعوب التي تعاني من ويلات الصراعات وآثارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

سأدلي الآن ببيان بوصفي وكيل وزارة الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية.

إنه لشرف كبير لي أن أترأس المناقشة المفتوحة اليوم. أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الثاقبة. ونحن من المعجبين أيما إعجاب بدوره القيادي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزامه الشخصي يجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنسم بالكفاءة والفعالية.

يحظى أصحاب الخوذ الزرقاء بالاعتراف والاحترام في جميع أنحاء العالم. إنهم رمز مسعى الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي في جميع أرجاء العالم. إنهم يبرزون الإرادة والعمل الجماعيين لجميع الدول الأعضاء لإرساء السلام والاستقرار في العالم.

أنقذت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حياة عشرات الملايين في جميع أنحاء العالم ووفرت لهم الحماية. إنها تساعد المجتمعات والأحياء الممزقة على إعادة بناء نفسها. إنها تستبدل الصراع بالوئام. قدم الرجال والنساء الشجعان توضيحات هائلة من أجل السلام. بذل أكثر من ٣ ٠٠٠ من حفظة السلام أرواحهم لإنقاذ العالم من ويلات الحرب. واليوم نقف جميعاً إجلالاً لهم. اليوم، علينا مرة أخرى أن نؤكد جميعاً مجدداً التزامنا بسلامتهم وأمنهم.

نحن نشعر بالامتنان لأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة حول موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد" أثناء رئاستنا. لقد أجرينا مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع الأمانة العامة، لكفالة مشاركة

بالتشاور مع شريحة واسعة من المجتمع. الشمول وبناء المؤسسات أمران يكتسيان أهمية حاسمة للحؤول دون الانتكاس والعودة إلى الصراع. تقوم بعثات حفظ السلام بدور حيوي في كلتا هاتين الجبهتين. فهي تعزز المصالحة الوطنية. وتساعد بعثات حفظ السلام في دعم بناء المؤسسات الوطنية، كما نرى ذلك في جنوب السودان وليبيريا وهاتي.

لقد تعلمنا دروساً لها قيمة خاصة من تيمور - ليشتي، حيث كان للالتزام السياسي من جانب الحكومة والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والشرطة الوطنية أهمية حاسمة في تحقيق النجاح. ومع ذلك، في حالات أخرى عديدة، أدى غياب الإرادة السياسية والالتزام المستمر بالإصلاح من جانب القيادات الوطنية إلى تقويض التقدم المحرز. وفي أحيان كثيرة تركز الجهات المانحة الدولية على تدريب الأفراد متجاهلةً بناء المؤسسات.

يجب تقوية المؤسسات المسؤولة عن كفالة الأمن وسيادة القانون. وإلا، فإننا نخاطر بالمكاسب التي حققناها حين تبدأ الأمم المتحدة في تقليص وجودها العسكري والشرطي. الدول المضيفة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان حماية المدنيين؛ ووجود مؤسسات وطنية فعالة أمر ضروري لهذا الجهد. يجب أن يحمل نظراًًنا الوطنيون هذا الالتزام على محمل الجد، إذ إن عمليات حفظ السلام لا يمكن أبداً تكون بديلاً عنهم في حماية المدنيين داخل حدودهم.

من المهم التحلي بالصدق والوضوح بشأن هذه النقطة. حين يسمح الزعماء الوطنيون والمجتمع الدولي بهذه المشاكل، يعاني السكان المحليون. يتحمل أعضاء المجلس مسؤولية ثقيلة عن منع حدوث ذلك، وذلك بوسائل من بينها الانخراط المباشر مع الحكومات المضيفة.

وأنا واثق من أننا، معاً، نستطيع أن نستفيد من أكثر من عقدين من النجاح في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وأتطلع إلى سماع آراء أعضاء المجلس في كيفية مواصلة تكييف

حفظ السلام وبناء السلام عن طريق تعزيز الشراكات مع الحكومات الوطنية، سادسا، الحوار السياسي الشامل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، سابعا، تكييف البعثات مع الظروف المحلية في إطار الصيغة العامة.

تشارك باكستان باعتزاز في بعثات حفظ السلام. وباكستان مساهم رائد بالأفراد العسكريين وبأفراد الشرطة في بعثات حفظ السلام، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا ومن أوروبا إلى آسيا. وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، تشرفنا بالمساهمة بقوات قوامها ١٤٥ ٠٠٠ فرد تقريبا والخدمة في ٤١ بعثة في ٢٣ بلدا. أكسب هذا حفظة السلام التابعين لنا خبرة قيمة في معالجة حالات الصراع وما بعد الصراع المتنوعة والصعبة في جميع أنحاء العالم. جاد ١٣٢ من أفراد حفظ السلام التابعين لنا بأرواحهم من أجل السلام. هذا من بين أكبر أعداد الخسائر في الأرواح التي منيت بها الدول الأعضاء أثناء خدمتها للأمم المتحدة.

يستمد دور باكستان في عمليات حفظ السلام جذوره من إيماننا الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعزز الوفاق الوطني مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام وهي جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية.

وتستضيف باكستان أيضا أحد أقدم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي، فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. اضطلعت هذه البعثة بدور هام في مجال رصد السلام على طول خط المراقبة في جامو وكشمير.

يتطلب الطابع المعقد والدينامي للصراعات المعاصرة تغييرا في طابع بعثات حفظ السلام ونطاقها ونهجها شاملا ومتكاملا إزاء عمليات حفظ السلام. وبعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد دليل على هذا النهج. وبناء على ذلك، تشهد الأزمات المتشابكة نشر بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد على نحو متزايد. وفي هذه الحالات، فإن حفظ السلام ضرورة حتمية

جميع أصحاب المصلحة وانعكاس جميع المنظورات في التحضير لهذه المناقشة وإعداد مشروع القرار بشأن النهج المتعدد الأبعاد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسرني أننا سنعتمد اليوم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع يقدمه جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، هو أول قرار شامل عن عمليات حفظ السلام بعد مضي أكثر من ١١ عاما. إن دافعنا لعقد هذه المناقشة وتقديم مشروع القرار ثلاثي الأبعاد.

أولا، إن بعثات حفظ السلام هي أجمع وسيلة في يد الأمم المتحدة لمعالجة الصراعات.

ثانيا، تطورت عمليات حفظ السلام على مر العقود من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى العمليات المتعددة الأبعاد للاستجابة على نحو أفضل لمتطلبات الحالات المختلفة. وثمة حاجة إلى تسخير قدراتها المتنامية على بناء السلام، بالإضافة إلى دورها الرئيسي لحفظ السلام.

ثالثا، أظهرت باكستان في السنوات الـ ٥٢ الأخيرة التزاما قويا بتجاه عمليات حفظ السلام وشاركت في بعثات في جميع أنحاء العالم.

نحن ممتنون لأعضاء المجلس وللدول الأعضاء على ترحيبهم الحار باقتراحنا.

وفي ما يتعلق بمناقشة اليوم ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس لاحقا، أود أن أبرز سبعة جوانب للنهج المتعدد الأبعاد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أولا، الاستجابة المبكرة من أجل منع الصراعات ومعالجة أسبابه الجذرية وتلافي العودة إلى الصراع، ثانيا، العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام - سيكفل التقييم والتخطيط المبكران للبعثات الاتساق والتآزر، ثالثا، التخطيط السليم والتنسيق في ولايات عمليات حفظ السلام وفي نشرها من خلال المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، خاصة البلدان المساهمة بقوات، رابعا، التفوق المهني، الذي يتضح من كفاءة نشر حفظة السلام المدربين والملتزمين والمجهزين تجهيزا جيدا، خامسا، الملكية الأوسع لأنشطة

ترحب استراليا بالتطور في النهج المتبع إزاء عمليات حفظ السلام على مدى العقد الماضي، الذي شهد الاعتراف بالقضايا المعقدة والمتعددة الأبعاد التي يمكن أن تكون مرتبطة بهذه البعثات. وأدى هذا الاعتراف بدوره إلى بذل جهد دولي منسق في توفير التوجيه والتدريب والقدرات اللازمة للتصدي إلى تلك التحديات. وبالنظر إلى هذا الاتجاه، فقد حان الوقت كي يحدد المجلس المواضيع العامة التي من شأنها أن تساعد في توجيه جهودنا في البعثات الحالية والمستقبلية.

يخدم مشروع القرار الذي سنعمده اليوم الهدف الهام الذي لا يتمثل في تحديد الطائفة الواسعة من القدرات العسكرية والمدنية اللازمة لبعثات حفظ السلام لتحقيق نتائج ناجحة في مجال بناء السلام فحسب، بل وفي ضرورة تحقيق التكامل الحقيقي لهذه الجهود. ولا يتمثل هذا التكامل في طرق وسبل التعاون والتنسيق بين مختلف عناصر البعثات في الميدان فحسب، بل وفي المراحل الدقيقة للتخطيط والإعداد. ويترتب على هذا آثار بالنسبة للطريقة التي ترى بها الأطراف الفاعلة المدنية والعسكرية بعضها البعض والأدوار التي تضطلع بها. وتشمل هذه الأطراف تلك المنظمات التي ليست جزءاً رسمياً من بعثات حفظ السلام لكنها تضطلع بدور بالغ الأهمية في تحريك الحالات صوب الاستقرار والتنمية عن طريق دعم القضايا الاقتصادية وسيادة القانون والحكم الرشيد وبناء القدرات المحلية في الأجلين القصير والطويل - بما في ذلك الصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية والمجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل داخل الأمانة العامة لتعزيز التخطيط المتكامل للبعثات وتنفيذها، بما في ذلك وضع الأطر الاستراتيجية المتكاملة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات. ويتجلى هذا في الخطوة الهامة إلى الأمام المتمثلة في تعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام بصفتها مركز

شأنه شأن بناء السلام. تحقق هذه البعثات الهدف المزدوج لحفظ السلام وبناء السلام عن طريق منع تكرار حدوث الصراعات وبناء القدرات المحلية من أجل السلام المستدام وهيئة المجال للأطراف الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية. إن تعزيز كفاءة جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها من حيث التكاليف من بين فوائد النهج المتعدد الأبعاد.

لقد أظهر النجاح في بوروندي وليبيريا وسيراليون وتيمور - ليشتي قيمة البعثات المتعددة الأبعاد. غير أن هناك حالات تكون فيها التحديات أكبر من إمكانات الأمم المتحدة. يقتضي ذلك استجابة أكثر معاصرة.

تعزز المسؤولية المشتركة والشراكات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنها ممارسة متعددة الأطراف تحت راية واحدة للأمم المتحدة.

ستتحقق كفاءة استمرار النجاح في عمليات حفظ السلام عن طريق الإقرار بالشرعية التي يسبغها عليها ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لحفظ السلام، وهي، موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو دفاعاً عن الولاية.

وإنني متأكد أن مداولاتنا اليوم سوف تعزز هذه الشراكات وتثري النقاش من أجل استجابة قوية لتحديات السلام والأمن.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كيلبي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته.

على الغير، وإنما يجب أن تركز منذ البداية على الوسائل التي يمكن من خلالها بدء الانتقال إلى القدرات الوطنية وتعزيزها.

وفي مجال بناء القدرات الوطنية، حددنا بدون تردد الحاجة إلى آليات وعمليات سياسية شاملة وشفافة. وادركنا أيضا على نحو متزايد حتمية تطور المؤسسات الوطنية والحكم الرشيد، الامر الذي يمكن أن يقلل الفساد الى الحد الأدنى على امل أن يقضي عليه. فليس هناك ما هو أكثر وجودا لتبديد التقدم المحرز في بناء السلام. وبغية كفالة عدم حدوث هذا التبديد وتوزيع المساعدات الدولية بحيث يكون لها أكبر قدر من التأثير، يجب أن تركز البعثات على دعم تدابير المساءلة منذ البداية.

وثمة مجالان نعتقد أنهما مركزيان لعمليات حفظ السلام وبناء السلام، هما حماية المدنيين والنساء، وتحقيق السلام والأمن. وواجب قوات حفظ السلام تجاه حماية المدنيين - سواء عن طريق الأنشطة المباشرة، مثل الحماية من العنف الجنسي المرتبط بالصراع، أو العمل على بناء القدرات المحلية، عن طريق تدريب قطاع الأمن - واجب مركزي لاستعادة الأمن والتوجه نحو إقامة مجتمع مدني سليم. إن ذلك ركيزة أساسية لبناء السلام. ونحن نعلم أيضا أن عمليات بناء السلام التي تنطوي على مشاركة المرأة تتكامل على الأرجح بالنجاح. ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تؤدي دورا قويا في تعزيز هذه المشاركة، بما في ذلك من خلال عمل المستشارين في الشؤون الجنسانية والذين يقتردي بهم.

وتحديد هذه التحديات المتعددة الأبعاد يولد ضرورة لتوفير التدريب والخبرة اللازمة للتصدي لها. ونحن بحاجة إلى تحديد الاشخاص الذين يمتلكون المهارات المناسبة وتعيينهم ونشرهم. فعلى سبيل المثال، لدى العمل على إصلاح قطاع الأمن، يجب أن يكون المدربون والموجهون للجيش والشرطة مجهزين على النحو المناسب للقيام بهذا الدور، بما في ذلك الاستعداد للاضطلاع به. ويمكن لآليات من قبيل القدرات الدائمة والمستقبلية أن تدعم

الاتصال العالمي المشترك لسيادة القانون. وتعكف استراليا على تطوير نهجها المتكامل إزاء الأطر والتخطيط الاستراتيجي من خلال إنشاء المركز المدني - العسكري الاسترالي. ونتطلع إلى تبادل الخبرات في الوقت الذي نسعى فيه جميعا للتطور صوب تحقيق التكامل الحقيقي.

وينبغي لمشروع القرار (S/2013/27) أن يوفر للمشاركين في تخطيط البعثات قائمة مناسبة من الاعتبارات. وكما تم التشديد عليه، فإن جميع البعثات لها خصائص فريدة من نوعها، ولكن لدينا خبرة كافية نفيدنا بأن هناك جوانب عامة تتكرر المرة تلو الأخرى في مجالات مثل أعمال الأمن العام، وإدارة شؤون المشردين، والعدالة الانتقالية، والتحول السياسي، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. وغالبا ما تشمل العدالة الانتقالية ضرورة نزع فتيل التوترات المتعلقة بالأراضي والممتلكات المتنازع عليها، وبالإنصاف في الموارد. وكل حالة هي فريدة من نوعها. ويتمثل الامر الرئيسي، إذًا، في اجراء التحليل اللازم لتكييف الاستجابات للسياق الثقافي وللسياقات المحددة.

إن ادراك أهمية هذه المسائل بالنسبة الى بعثة ما يعني أنه يمكن تحديد البديل السليم لهيكلة البعثة والقدرات التي تتوفر لها. ويمكن لهذا الامر أن يساعد على تجنب مخاطر جدية لمكانة البعثة. مثال على ذلك عدم توفير الاحتياجات اللوجستية لدعم الإدارة السليمة للمحتجزين وقطاع المؤسسات الإصلاحية، إلى جانب كفالة العمليات الواجبة للقيام بذلك.

بطبيعة الحال، إن جميع هذه الأنواع من الأنشطة يجب أن تسترشد بالمبدأ الأساسي ألا وهو استدامة الملكية الوطنية على المدى البعيد. ويتمثل الهدف النهائي لبعثات حفظ السلام، كما الحال مع التنمية، في التركيز باستمرار على إنجاز العمل. فالبعثات تؤدي غالبا إلى توفير القدرات الدولية لمعالجة نقاط الضعف الحرجة. وهذه التدابير يجب ألا تفضي الى الاعتماد

إن نطاق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوسع باستمرار. فقد أصبحت ولايات بعثات حفظ السلام المعاصرة أكثر تنوعا وتعددا للأبعاد بغية تلبية الطلبات المتغيرة على أرض الواقع منذ البعثة الأولى في عام ١٩٤٨. وفي هذا الصدد، انوه على النحو الواجب بالهيكل المعزز لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مبادرة الأمين العام بان كي - مون.

لقد شهد بلدي، جمهورية كوريا، حربا مدمرة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣، وتطور من كونه مستفيدا من التدخل العسكري المبكر للأمم المتحدة والمتلقي للمساعدة الإنمائية، الى أن أصبح مساهما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومانحا جديدا للتعاون الإنمائي مع العديد من البلدان النامية. واستخلاصا من هذه العملية الفريدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في بلدي، أود أن أبدي وجهة نظري الخاصة في هذه المسألة. إن التزامنا بهذه العمليات التزام راسخ، وهدفنا لكفالة ملاءمتها للمستقبل هدف واضح. ولكي تتكامل بالنجاح، يجب أن نبنى إطارا متكاملا يمكنه أن يشمل الحقائق المتغيرة للصراع ومشهد ما بعد الصراع.

ويسعدنا أن نحدد عناصر هامة للنظر فيها لدى وضع الإطار المتكامل: حالات ما بعد الصراع الهشة، واحتمال الانزلاق مجددا في الصراع، وآلية التعاون الإنمائي الدولي. وبينما ولايات حفظ السلام بمعناها التقليدي ااعم لا تزال صالحة، فإن الأنشطة الحديثة للأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تتداخل مع أعمال التعاون في بناء السلام والتنمية. لذلك، حان الوقت كي يقيّم مجلس الأمن ادوات حفظ السلام، ويوضح أبعادها المتعددة، ويقرر بالنسبة الى مستقبلها.

بعد قولي هذا، أود أن أؤكد على ما يلي.

أولا، ينبغي النظر في إنشاء آلية للتعاون الإنمائي الدولي وإدماجها في الأبعاد المتعددة لعمليات حفظ السلام. ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تستخلص العبر من المبادئ العامة

النشر السريع للمتخصصين بغية دعم التخطيط المبكر، أو سد الثغرات الحرجة. ونرحب بالجهود المبذولة لتحسين نشر المدنيين ذوي المهارات الصحيحة - والاهم أن يكونوا من جنوب الكرة الارضية - عن طريق مبادرة القدرات المدنية.

والتدريب قبل الانتشار وأثناء المهمات ذو أهمية حاسمة لكفالة أن يدرك جميع العناصر المكونة من - الجيش والشرطة والمدنيين - فهم ما يفعله الآخرون في الميدان. وإننا نشجع الجهود الجارية لتطوير وتنفيذ التدريب على حفظ السلام بطريقة منسقة ومتكاملة. ويتعين على معاهدنا التدريبية، نحن الدول الأعضاء، والأمانة العامة أن تعمل معا لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن اختتم كلامي، بصفتي أحد الذين اعتمروا القبعات الزرق، بالإشادة بالخدمات التي يقدمها الرجال والنساء المنتشرون في عمليات حفظ السلام، وبتكريم تضحيات أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل هذه الدعوة النبيلة.

السيد كيم بونغ - هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز كبيران لي أن أحضر هذه المناقشة المفتوحة وأن اتناول واحدة من أهم المسائل المدرجة في أعمال مجلس الأمن. فالمناقشة المواضيعية الجارية اليوم، تحت بند جدول الاعمال "عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد"، حسنة التوقيت وملائمة، نظرا لأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في الوقت الحاضر يتطلب نهجا أكثر تكاملا وشمولية لعمليات حفظ السلام، وبناء السلام بعد الصراع، والتنمية.

إن جمهورية كوريا ترحب بكم، سيدي، ترحيبا حارا لترؤسكم هذه الجلسة، وتشي على قيادة حكومة باكستان لتنظيم المناقشة المفتوحة الجارية اليوم. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره العالي للأمين العام بان كي - مون على حضوره وإحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

رابعا، إن تطبيق الاستراتيجيات نفسها على جميع البعثات ليس عمليا.

ولا يوجد نهج واحد يصلح لجميع أولويات بناء السلام ويناسب كل بعثة من بعثات حفظ السلام. والتقييم الاستراتيجي الدقيق حيوي في تشكيل أي بعثة من بعثات السلام. لذلك يجب أن تكون الولايات المنوطة بها واضحة ومجدية.

خامسا، إن حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال الذين يواجهون خطرا داهما في تعرضهم للعنف البدني، لا بد من أن تؤخذ في الحسبان منذ المراحل الأولى لصوغ الولاية وطيلة مراحل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أخيرا، لا بد من شمول النساء في تلك العمليات بوصفهن مشاركات ناشطات في كل مرحلة من مراحل بناء السلام وإبرام اتفاقات السلام وبرامج التنمية، بما في ذلك القيام بأدوار في عملية صنع القرار. فالنساء شريكات أساسيات في أي مجتمع سلمي ويسهمن في الركائز الثلاث للسلام المستدام وهي بالتحديد، الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية.

إن جمهورية كوريا منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ شاركت في ١٩ بعثة. ومؤخرا عادت إلى الوطن وحدة الهندسة التابعة لنا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بعد أن أتمت ولايتها بنجاح في إنعاش واستعادة الهياكل الوطنية في أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠. وفي شهر آذار/مارس سوف نبعث بوحدة هندسة أخرى للعمل في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتنفيذ الولاية الخاصة ببناء قدرات البعثة في عملية بناء السلام في مرحلة مبكرة وإعادة بناء الهياكل الأفقية في جنوب السودان. وتوجد كتيبة مشاة كورية تعمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تؤدي عملها بنجاح في عمليات

والمبادئ التوجيهية لنظام التعاون الإنمائي الدولي الذي وضعته واتفقت على إنشائه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها والمؤسسات الإنمائية الأخرى. وبخاصة، إن استراتيجيات التعاون الإنمائي للدول الهشة، التي يجري حاليا تطويرها وتطبيقها على عدة دول من جانب مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن ادراجها في عملية التخطيط لعمليات حفظ السلام. ونحن نشجع إدارة عمليات حفظ السلام على التعاون الوثيق مع الجهات الإنمائية الفاعلة عندما تضع الخطط لعملية حفظ السلام لبلد معين.

ثانيا، قبل وضع ولايات محددة لبعثة ما، ينبغي مراعاة موارد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وموارد القطاع المدني بغية تحديد نطاق البعثة بشكل صحيح والقدرات التي تتطلبها. وينبغي أيضا مراعاة الخبرات والقدرات المتاحة لدى الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف يساعد القيام بذلك من تقليل احتمال حدوث ازدواجية في العمل وكفالة استمرارية عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية في البلد المضيف. وباختصار، يتمثل هذا الهدف في تحقيق التوازن بين الأهداف الطويلة الأجل والحقائق القصيرة الأجل على أرض الواقع، والمواءمة بين الاثنين كلما كان ذلك ممكنا.

ثالثا، لا يمكن المغالاة في أهمية الملكية الوطنية ازاء الحفاظ على السلام والأمن والتنمية. إن جمهورية كوريا تدرك أهمية الملكية الوطنية من خلال تجربتها الخاصة. فبعد حرب عام ١٩٥٣ مباشرة، عمل الشعب الكوري بجد، مع إحساس قوي بالملكية الوطنية، لتحقيق الأمن والسلام والتنمية، بمساعدة من الأمم المتحدة، وقطع شوطا طويلا خلال نصف القرن الماضي. لهذا السبب، نعتقد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام ينبغي تصميمها لتعزيز الشعور بالملكية الوطنية للشعوب المتضررة من الصراعات.

أركز على بعض الخصائص التي تود الولايات المتحدة أن تراها في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد حيثما وُجدت.

أولاً، مزيج متنوع من القوات العسكرية وأفراد الشرطة من البلدان المساهمة بقوات، وبالتأكيد أن يتم اختيارهم من المناطق المعنية ومن مناطق أخرى أيضاً. فإضفاء الطابع العالمي على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصر هام جداً لشرعيتها. يجب أن تتلقى قوات الأمم المتحدة التدريب المناسب وأن يجري تزويدها بالقدرات لكي تعمل بفعالية. وتحقيقاً لتلك الغايات، ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد من مشاركته في وقت مبكر مع إدارة عمليات حفظ السلام والأمن العام في وضع استراتيجية تكوين القوات. إذ أن تكوين القوات ممارسة سياسية وليست فنية ويجب التعامل معه على هذا النحو.

ثانياً، يجب أن تعتمد استراتيجيات امداد البعثات بالموظفين على النوع قبل الكم، ولا سيما فيما يتعلق بالقيادة والخبراء المدنيين. ولكي تحظى أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة بثقة السكان في البلد المضيف يجب عليها أن تنشر بسرعة الخبرة الفنية الحقيقية والمهارات التي لا تتوفر لدى البلد المضيف نفسه. فوصول عشرة خبراء مشهود لهم بالكفاءة مع البدء بأي بعثة من بعثات حفظ السلام أفضل من نشر ١٠٠ شخص متوسطي الجودة وغير ذوي اختصاص يفدون تدريجياً إلى البعثة على مر الوقت. وبينما تتطور عملية حفظ السلام المتعددة الأبعاد ينبغي منح التأييد الكامل لمبادرة الأمين العام بشأن القدرة المدنية بعد انتهاء الصراع. وتحسين نوعية الموظفين يعني أيضاً الإسراع في التوازن الجنساني في البعثات والادماج الواسع للمرأة في جميع أعمال البعثة ووحداً. نرحب بالأثر الإيجابي الذي تركته الوحدات المؤلفة من النساء فقط في ليبيريا وهائتي، والآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، ونريد أن نرى النساء يقمن بدور أكبر وبأعداد أكبر وأن ينخرطن في أنشطة وقيادة مجموعة من أنشطة حفظ السلام.

المراقبة والعمليات المدنية - العسكرية التي تقوم بها منذ أن تم وزعها في عام ٢٠٠٧.

إن وفدي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساهمتنا المتعددة الجوانب في القضية النبيلة المتمثلة في حفظ السلام وبناء السلام لزيادة استتباب الأمن والسلم المستدام في أرجاء المعمورة. وقد حقق مجلس الأمن إنجازات كبيرة في تنسيق تلك العملية، ولا بد من أن يستمر زخم العملية. ونتوق إلى العمل في المجلس بطرق متعددة الأبعاد لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

السيد دي لورانتييس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالشكر للأمين العام لوزارة الخارجية الباكستانية، السيد جيلاني على ترؤسه هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على عرضه. بعد انتهاء الحرب الباردة ما برحت باكستان من بين المساهمين الرئيسيين في القوات العسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة ممتنة لمساهماتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ويشرفنا أن نشارك في هذه المناقشة تحت قيادة باكستان.

إن حفظ السلام من أهم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فقد قلصت من حدة الصراع بين الدول وداخل الدول في جميع أرجاء العالم. فالعديد من البلدان من ناميبيا إلى السلفادور ومن موزمبيق إلى تيمور - ليشتي انتقلت من الحرب إلى السلام بفضل المساعدة الكبيرة التي تلقتها من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعددة الأبعاد. حققت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعددة الأبعاد العديد من النجاحات منذ أن أنشأ مجلس الأمن أول عملية من هذه العمليات، وكان ذلك قبل أكثر من ٥٠ عام، أي في الكونغو. بيد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا بد لها من أن تستمر لتتطور لتبقى هامة في السنوات المقبلة. واليوم أود أن

في الادعاءات بحدوث استغلال جنسي أو اعتداء جنسي وإعادة الوحدات المعتدية إلى بلادها.

سادسا، نأمل أن تبدأ القوات العسكرية وقوات الشرطة والموظفون المدنيون في بعثات الأمم المتحدة بتلقي الدعم اللوجستي والإداري الرفيع المستوى، بينما يكون الدعم المقدم للأثر المادي للعنصر ضئيلا وفعالا من حيث التكلفة. ذلك هو الوعد باستراتيجية دعم ميدانية عالمية، ولا بد من تحقيقها من أجل الفعالية العملية والمسؤولية المالية للأمم المتحدة.

سابعاً، ينبغي للممثلين الخاصين للأمين العام أن يشجعوا على العمليات المتعددة الاختصاصات ليس داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في ما بين مقدمي المساعدة المتعددة الأطراف والمساعدة الثنائية. ونأمل منها - وأقول "منها" بصورة متممة - أن تعمل على تعزيز تقاسم المعلومات بين تلك الجهات الفاعلة والمساعدة في ترتيب تقسيم للعمل لتركز عليه عناصر القوة المقارنة لديها.

ثامنا، لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تنجح إلا إذا كان هناك سلام حقيقي لتعضيده. فبعثات حفظ السلام بوسعها المساعدة على إشاعة الاستقرار وأن تكون عنصرا مساعدا على الانتعاش في البلدان الخارجة من صراعات، بيد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يقوم بنصيبه لكي يضمن بأن تكون التسوية السياسية التي تدعم نشر حفظة السلام على مسارها الصحيح. والتزام القادة السياسيين في البلد المضيف بالعمل مع أية بعثة أمر لا مندوحة منه.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين على بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتعددة الأبعاد أن تحترم الدولة المضيضة وتُبدي تقديرا نحوها. إن الخطوات التي أوجزتها من فوري يمكن أن تساعد في ذلك الصدد وكذلك الجهود التي يقوم بها موظفو البعثة للإلمام باللغة والثقافة المحلية وإبداء تعاطف نحو السكان المحليين. غير أن الاحترام في بعض الأحيان لا

ثالثا، ينبغي أن يتلقى الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون التوجيه والتدريب اللازمين قبل وصولهم إلى مسرح العمليات. وقد حققت الأمانة العامة إنجازات في وضع المعايير، ومواد التدريب، والتوجيه المتخصص والسياسات بشأن مسائل تتراوح من حماية المدنيين إلى المساواة بين الجنسين والرعاية الصحية. ولا بد من الاستفادة من تلك الموارد بشكل مجدٍ.

رابعا، ينبغي لقيادة البعثة أن تنسق أولويات التعاون طيلة مدة البعثة. لقد زادت عمليات حفظ السلام تعقيدا إذ يطلب منها التصدي لسلسلة من التحديات المتشابكة لحسم المنازعات. وأحد جوانب القوة لدى الأمم المتحدة قدرتها على الاستجابة حقا لنشر بعثة متعددة الاختصاصات، وهي مسألة لا يمكن لجهات أخرى أن تقوم بها؛ ولكن هذه الميزة لا تتوفر إلا إذا كان الكل أكبر من مجموع أجزائه، الأمر الذي يتطلب تعاوننا شديدا ومستداما في البعثة. ويتعين على إدارة البعثة أن تضع معا برامج التوجيه والتدريب، وأن تضع استراتيجيات للمهام الرئيسية المنوطة بالبعثة تشمل حقا كل جوانب عمل البعثة، من قبيل حماية المدنيين. والتشارك يجب أن يصبح أمرا عاديا ويحظى بالأولوية ابتداء من التخطيط للبعثة إلى تمارين محاكاة إلى عمليات التوظيف ومراكز التحليل المشتركة للبعثات. وعلاوة على ذلك، يجب على بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والأفرقة القطرية أن تعمل يدا بيد، بما في ذلك في وضع المشاريع ذات الأثر السريع وغير ذلك من الأنشطة التي تساعد على توفير حسن النية محليا.

خامسا، نود أن نرى قيادة البعثة برمتها - الممثلون الخاصون للأمين العام ونوابهم، وقادة القوات، ومدراء الشرطة ومدراء دعم البعثة - تقوم بعمل لضمان التقيد بسياسة عدم التهاون إطلاقا مع سوء السلوك. وذلك يشمل التحقيق بسرعة

السودان، حيث يعمل حفظة السلام على إدارة الأمن على المستوى المحلي، بغية إتاحة مساعدة الآخرين للآخرين على بسط سلطة الدولة.

ثالثاً، بوسع حفظة السلام أنفسهم تنفيذ مهام بناء السلام، كما هو الحال في كوت ديفوار، حيث أظهر حفظة السلام أنه ينبغي أن يشكل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جهداً مشتركاً. قد تكون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المهارات الفريدة اللازمة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، لكن يجب إشراك الآخرين منذ البداية في وضع وتنفيذ برامج إعادة إدماج ناجحة.

يضعف عاملان جهود حفظة السلام الرامية إلى دعم بناء السلام، وهما أولاً، الافتقار إلى الإرادة السياسية، وثانياً، العجز في مجال الخبرة المدنية. إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار محدود بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الاستباقية، والاستراتيجية المتكررة الرامية إلى بسط سلطة الدولة التي اعتمدها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، بحاجة إلى أن يجري اختبارها بشكل حقيقي، جزئياً بسبب الافتقار إلى الخبرة المدنية. و تشكل الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة التي اتفقت عليها مجموعة الدول الهشة السبع التزاماً من جانب المجتمع الدولي بدعم بناء السلام بطريقة منسقة وشفافة. ولكنها تشكل أيضاً التزاماً سياسياً قوياً من جانب بعض الدول الأعضاء بتحقيق التنمية المستدامة والسلام. ونحن نؤيد ذلك الدليل على الإرادة السياسية.

ومنذ عام ٢٠٠٩، أشار الأمين العام باستمرار إلى الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتوسيع وتعميق مجموعة الخبرات المدنية المتعلقة بمهام بناء السلام الحاسمة، ولا سيما من خلال الاعتماد على قدرات الجنوب العالمي. ولكن الأرقام الأخيرة تظهر أن أكثر من ٢٠ في المائة من مناصب سيادة القانون المدنية في

يمكن الظفر به إلا عندما يرفض حفظة السلام غض الطرف عن الانتهاكات الصارخة؛ وعندما يتحلون بالإرادة والأدوات اللازمة لاستخدام القوة للدفاع عن أنفسهم وإنفاذ ولايتهم، وعندما يبلغون مجلس الأمن صراحة عن ما يتعين علينا أن نعرفه حتى لو كان ذلك صعباً.

لحسن الحظ، لن تبدأ العملية المقبلة من الصفر. لقد تعلمنا الكثير طوال ٥٠ سنة من حفظ سلام متعدد الأبعاد، ولدينا تقدم حققناه بشق الأنفس خلال العمليات السابقة والحالية نبي عليه. السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال هذا الصباح، بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقدر جميع الدول الأعضاء إسهام باكستان البارز طوال سنوات عدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بما أن فهمنا للعلاقة بين الأمن والتنمية قد تعزز، استجبنا بولايات متزايدة التعقيد تتطلب المزيد من حفظة السلام لدينا. ووصلنا إلى إدراك أنه يمكن لحفظة السلام لدينا أن يكونوا هم أنفسهم بناء سلام مبكرين. ولكن لكي نكونوا فعالين، فإنهم يطلبون وضوحاً من جانب هذا المجلس بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم، كما يطلبون العتاد والتدريب والدعم، الملائمين من أجل الوفاء بولايتهم.

ويضطلع حفظة السلام بثلاثة أدوار حاسمة لعم بناء السلام. أولاً، هم يساعدون الحكومات على صياغة أهدافها المتعلقة ببناء السلام، كما هو الحال في ليبيريا، حيث ساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الحكومة في تحديد الأولويات المتعلقة بالأمن والعدالة، من خلال استراتيجية تنمية وطنية، تشكل هي نفسها قاعدة الدعم الدولي.

ثانياً، يتيح حفظة السلام لمجتمع بناء السلام الواسع العمل من خلال توفير بيئة آمنة، كما هو الحال في جنوب

السلطات الوطنية في صميم تلك الجهود. والمملكة المتحدة سعيدة بكونها إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار.

أود مرة أخرى أن أشكر باكستان على هذه المبادرة، التي تشير إلى الأشواط التي قطعناها، وتظهر التزام المجلس المستمر بحفظ السلام باعتباره وسيلة، ليس فقط لاحتواء الصراع، ولكن أيضا لبناء السلام للجميع.

السيد روستنال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب بالسيد جليل عباس جيلاني، وكيل وزارة خارجية جمهورية باكستان الإسلامية. وتشكر غواتيمالا باكستان على إعدادها الممتاز لمناقشة اليوم المفتوحة، وعلى المذكرة المفاهيمية التي أعدت بهذه المناسبة (S/2012/4، المرفق) وتسعى المذكرة المفاهيمية إلى فتح باب المناقشة بشأن موضوع عمليات حفظ السلام، الذي يشكل إحدى أكثر المسائل أهمية فيما يخص أعمال المنظمة. ونعتقد أنه بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على اتخاذ مجلس الأمن لقراره الأخير بشأن هذا الموضوع بالتحديد، من المناسب تحليل ومناقشة هذا الموضوع في ضوء التطورات الأخيرة ووضع هذه البعثات.

ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونشير إلى أن غواتيمالا تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن غواتيمالا بلد استفاد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بعد التوقيع على اتفاقاتنا الخاصة بإحلال السلام، في أواخر عام ١٩٩٦. بعد ذلك، شرعنا في المشاركة بشكل نشط في عمليات حفظ السلام بوصفنا بلدا مساهما بقوات. وبعبارة أخرى، فإن اهتمامنا الخاص بالموضوع نابع من وضعنا المزدهج بوصفنا بلدا مستفيدا من عمليات حفظ السلام ومساهما فيها.

بعثات الأمم المتحدة قد ظلت شاغرة. وهذا النقص غير مقبول ويجب علينا أن نتعامل معه.

جرى تحقيق ابتكارات محددة. وسيضطلع المستشارون المعنيون بحماية المرأة بشكل متزايد بدور حاسم في منع وقوع مزيد من حوادث العنف الجنسي المروعة وفي حماية الفئات السكانية الضعيفة، وفتعزيز مشاركة المرأة في تسويات السلام والحياة السياسية. إن وزير خارجية بلدي ملتزم التزاما شخصيا بدعم هذه المساعي، ونحن نرحب ترحيبا حارا بدعوة الأمين العام إلى زيادة تمثيل المرأة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وفي مجال بناء السلام. إننا نتطلع إلى مناقشة مقترحاته الأوسع فيما يتعلق بمعالجة النقص الحاصل في الخبرة المدنية في الجمعية العامة خلال الأشهر المقبلة.

بما أن الظروف تتغير في الميدان، ستتخلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن ميزتها النسبية الأولية بشأن بعض المهام لأطراف فاعلة أخرى، ويتعين على المنظمة الاستجابة وفقا لذلك. حدوث استجابة متكاملة يكون مهما بشكل خاص عند سحب بعثات حفظ السلام. ومن أجل تحقيق الانتقال الناجح من بعثات حفظ السلام، كما هو الحال في تيمور - ليشتي، فإننا بحاجة إلى منظومة أمم متحدة جيدة التنسيق تخطط استراتيجيا منذ بداية انتشار البعثة. ونحن نتطلع إلى أن نرى خلال الأشهر القليلة المقبلة ظهور سياسة عامة في هذا المجال يقودها وكيل الأمين العام إرفيه لادسو.

و يتناول مشروع قرار اليوم (S/2013/27)، الذي هو الأول من نوعه فيما يخص حفظ السلام منذ أكثر من ١٠ سنوات، الكيفية التي أصلحنا بها عمليات حفظ السلام من أجل مواجهة تحديات بناء سلام فعال. ويؤكد كذلك أهمية حفظة السلام في احتواء الصراعات وإدارتها وحلها بطريقة منسقة مع هؤلاء، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة البناء في الأجل الطويل، وإعادة التأهيل والتنمية، وضمان وضع

عمليات حفظ السلام في رأينا، ينبغي ألا تعتبر عملية للاستعانة بمصادر خارجية حيث البلدان المتقدمة النمو تستخدم فيها قوات البلدان النامية للقيام بهذه المهمة الصعبة والخطرة على أساس تقديرات التكلفة للفرد. في جملة أمور، فإن ذلك أمر مهين بالنسبة لجميع البلدان المساهمة بقوات وجميع الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم لتحقيق أغراض المنظمة. وبالنسبة لغواتيمالا، لا تمثل هذه العمليات خدمة مدفوعة الأجر بل تنفيذًا لمثل أعلى وهو المشاركة تحت راية الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. لذلك فإن ما يحفز بلدي على المشاركة في عمليات حفظ السلام هو فخر قواتنا المسلحة وكفاءتها المهنية، فضلا عن الشعور بالالتزام بالمثل العليا للأمم المتحدة. ولهذا الأسباب، ستواصل غواتيمالا تقديم أفراد لعمليات حفظ السلام يتمتعون بأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والتزاهة.

وأخيرا، نود أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية والدور الرئيسي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي المحفل الوحيد المكلف بإجراء استعراض شامل لمسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها. ولئن كنا نعتبر أن من الملائم والمفيد مناقشة موضوع عمليات حفظ السلام في مجلس الأمن، فإننا نرى أنه ينبغي للمجلس ألا يتعثر في عملية الإدارة التفصيلية للجوانب المحددة في تلك البعثات.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشيد بباكستان على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة النهج المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن حضوركم معنا هنا في هذه القاعة، سيدي الوزير، لتنظيم مناقشة اليوم يوضح الاهتمام الذي يوليه بلدكم دائما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أنا ممتن أيضا للأمين العام على العرض المفصل للغاية الذي قدمه إلينا للتو بشأن البند قيد النظر.

ومنذ ذلك الوقت، شهدنا تكيف عمليات حفظ السلام مع كل تحد من التحديات المتغيرة والفريدة الناشئة في الميدان. وفي ذلك الصدد، جرى اعتماد ولايات متعددة الأبعاد بغية تمكين العديد من تلك العمليات من تنفيذ العناصر الرئيسية الخاصة بتحقيق السلام المستدام خلالها. ونحن نؤيد ذلك النهج، لأننا نعتقد أنه يجب استكمال عمليات حفظ السلام في بعض الحالات بأنشطة تسهم في تحقيق تحسن حقيقي في الظروف المعيشية للسكان المتضررين.

كنتيجة طبيعية، فإننا نعتقد أن أحد المسائل الأساسية للتنفيذ السليم للعمليات المتعددة الأبعاد هو أنها يجب أن تكون لها ولايات واضحة يمكن تنفيذها والتحقق منها ويجري تكييفها مع الظروف الخاصة بكل حالة. ولهذا السبب، نعتبر من الأهمية بمكان أن يراعي مجلس الأمن، في وضعه الولايات واستعراضها، جميع الأدوات المتاحة له، وفقا لاحتياجات كل حالة وظرف. ونعتقد أيضا أنه من أجل النجاح في تنفيذ الولايات، لا بد من معالجة مسألة الثغرات التي لا تزال قائمة في مجال القدرات والموارد والتدريب من خلال زيادة التنسيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه يجب على الأمانة العامة أن تطلع البلدان المساهمة بقوات على أي تقييم دوري تجريه لأي عملية لحفظ السلام.

في جميع عمليات حفظ السلام، كل بلد يسهم بمساهمة فريدة من نوعها. ويجب الاعتراف بالمساهمات الهامة التي يمكن أن يقدمها كل بلد من البلدان المساهمة بقوات وتشجيع تلك المساهمات. وبالمثل، من المهم مواصلة تحسين التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار وخلال تنفيذ الولايات. ويتضمن ذلك المشاورات بشأن جميع الجوانب وفي كل مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعديل الولاية، والتقييمات الدورية للبعثات والتغييرات في عدد القوات.

ويسرنا أن نلاحظ أنه لعدد من السنوات الآن جرى إدماج النهج المتعدد الأبعاد في بعثات حفظ السلام، حيث إن الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين حددا الأنشطة التي تشكل جزءا من بناء السلام.

في البلدان الخارجة من الصراع المسلح، تتسم مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها بكونها واسعة جدا، ولكن الموارد المالية واللوجستية غالبا ما تشح. لذلك يمثل الدعم الخارجي الأمل الوحيد للبلد المعني، ليس فقط من أجل استعادة الأمن وبناء المؤسسات، ولكن أيضا من أجل استئناف الأنشطة السياسية والاقتصادية، التي تشكل الأساس الفعلي لأي دولة. ومع التسليم بمزايا النهج المتعدد الأبعاد في عمليات حفظ السلام، يرى بلدي أنه بالنظر إلى الخواص النوعية لأسباب الصراعات وطابعها، فمن المستصوب ألا يغيب عن بالنا الحقيقة المتمثلة في أنه لا يوجد نموذج واحد فقط لبناء السلام. وبالتالي، سيتعين على كل بعثة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية عن طريق المشاورات المستمرة مع السلطات الوطنية.

وبالنظر إلى أن النهج المتعدد الأبعاد يتضمن تنفيذ العديد من الأنشطة التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية، والتي تتدخل في مجالات تخصصها بصورة متزامنة، فإن نجاح تلك الأنشطة يقتضي تجهيز البعثات بطريقة متكاملة، فضلا عن إنشاء إطار عمل استراتيجي وتوفير آليات من شأنها أن تساعد البعثات على التنسيق فيما بينها، إلى جانب وضع الأولويات. وذلك العمل متروك للأمم المتحدة في المقام الأول كي تضطلع به بالتعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين ومع البلدان المعنية.

وبالتالي فنحن سعداء بأن توفرت للبعثات أطر للتنسيق والتماسك اللازمين، ومن الضروري الآن تقييم تلك الأطر بصورة منتظمة، ويمكن أن تنشأ عنها توصيات ذات الصلة. ويجب علينا أن نواصل تعزيز الشراكات - على المنوال ذاته - ليس بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بين

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا دائما يتصل بالقدرة على العثور على الحلول المستدامة والسريعة للأزمات وحالات الصراع التي تنشأ لتهدد استقرار الدول ورفاه سكانها. إن عمليات حفظ السلام، التي صممت في البداية، وكانت تعمل حتى وقت قريب، للحفاظ على السلام في البلدان التي تشهد صراعات، تطورت تدريجيا للتكيف مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عصرنا.

الآن تطور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث التخطيط وتنفيذ العمليات ذات الصلة يتجاوز الإطار المعياري الرئيسي الوارد في الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتمد تصميم بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد الآن على إطار معياري يجمع بين أحكام الميثاق ذات الصلة والصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

فالمسألة لم تعد مجرد حفظ السلام، ولكن أيضا بناء السلام. لذلك فقد تطورت ولاية بعثات حفظ السلام لتشمل عنصر التنمية، مما يجعل ذوي الخوذ الزرق صنّاع سلام وعمير.

أهمية مناقشة اليوم هي أنها تسلط الضوء على النهج المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام وتوفر الفرصة لتقييم فعاليتها، واقتراح التحسينات. تتطلب إعادة بناء بلد ما بعد الصراع عددا من الكفاءات للعمل في مجالات متنوعة مثل تلك التي تتعلق بالأمن وسيادة القانون والحكم الرشيد، وترميم المؤسسات والهيكل الأساسية وإصلاح العدالة وبناء القدرات الوطنية للبلدان المعنية.

لذلك يبيّن النهج المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام تصميم الأمم المتحدة على ألا يقتصر دور البعثات على تحقيق الأمن فحسب، بل أيضا على تحقيق الإنجازات في المجال السياسي والاقتصادي وحقوق الإنسان.

السلام والأمن. ونرى أن من الأهمية بمكان أيضا تعزيز دور الأقليات العرقية ووسائل الإعلام في تعزيز السلام المستدام.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى اعتماد ولايات واضحة لعمليات حفظ السلام على نحو يبرز الأهداف التي يتعين تحقيقها في فترة ما بعد انتهاء الصراع، وعلى أن يتم ذلك بطريقة متماسكة من أجل ضمان عدم انتكاس أي بلد خارج من الأزمات أو الصراعات جراء عدم توفر دعم دولي كبير له.

وينبغي أيضا إعطاء حماية المدنيين وحقوق الإنسان، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني وبناء سيادة القانون والحكم الرشيد أولوية في برامج الإعمار التي حددها أصحاب المصلحة السياسيون الوطنيون وبمشاركة منهم.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن إنكار أن ولايات عمليات حفظ السلام لا يمكن تنفيذها إلا إذا توفرت للبعثات الوسائل الهامة اللازمة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن التمويل لا يزال حتى اليوم بمثابة "كعب أخيل" لعمليات حفظ السلام. وعليه، يجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في تقديم التبرعات اللازمة لضمان تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة متناغمة.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين باكستان على مبادرتها بعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام. وترحب بحضور وكيل وزارة خارجية باكستان، جليل عباس جيلاني، في المجلس، وتشكره على ترؤس جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

إن عمليات حفظ السلام وسيلة هامة بالنسبة للأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وقد اضطلعت تلك العمليات بدور لا غنى عنه على مدى العقود الستة الماضية.

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية. ومن رأي توغو في ذلك الصدد، أن من الضروري أن تتمكن لجنة بناء السلام - نظرا لأهميتها، مثل مكتب دعم بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة، من إقامة شراكة لتفادي الازدواجية في الأنشطة ولتحقيق التكامل في الميدان، وإتاحة الفرصة لإنشاء نموذج لتحقيق التنمية على نحو مطرد ومستدام.

ولذلك السبب فإن بلدي يؤيد دائما التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ويرى بلدي أن من شأن تنفيذ تلك التوصيات أن يساعد على جعل العمل الذي يضطلع به جميع شركاء الأمم المتحدة أكثر وضوحا واستدامة في الميدان. ويجب علينا أيضا أن نلاحظ تزايد أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الأطراف السياسية والمجتمع المدني ووكالات الدفاع والأجهزة الأمنية. ومن شأن العمل المنسق الذي تضطلع به جميع تلك الجهات أن يسهم في نجاح أي من بعثات حفظ السلام. ولضمان فعالية عملية حفظ السلام، فإننا بحاجة إلى التركيز على إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين منذ بداية البعثة، بهدف إحاطتهم علما على قدم المساواة، فضلا عن التأكد من تقاسم المعلومات بينهم دائما.

تقدر توغو الجهود التي بذلت بالفعل في مجالي التدريب والخبرة السابقين للنشر الميداني، سواء بالنسبة للمدنيين أو لقوات الأمن. ولأجل مساعدة تلك الجهود وتلبية المعايير الدولية في هذا المجال، فقد أنشئ مركز لتدريب الجيش والشرطة في لومي، بهدف ضمان كفاءة الأفراد قبل نشرهم في عمليات حفظ السلام. ونود أيضا أن نلاحظ أن من الضروري تجنب أي سياسة للإقصاء في تنفيذ تلك المشاريع، بغية تحسين فرص نجاح الإجراءات المتخذة في الميدان. وعليه، فإننا نرحب على وجه الخصوص، بالمكانة الهامة على نحو متزايد التي تعطيها الأمم المتحدة للمرأة بوصفها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ المشاريع التي تساعد على توطيد

الطويل. ويمكن تقاسم التجارب الناجحة لبعض عمليات حفظ السلام في مجال المشاريع ذات الأثر السريع مع الآخرين. ويجب أن تقترن صلاحيات وولايات بناء السلام في بعض عمليات حفظ السلام بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة.

ثانياً، عند تنفيذ ولايات بناء السلام، ينبغي أن تتبع عمليات حفظ السلام المبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضاً، وخاصة مبدأ موافقة البلد المضيف. ذلك أن إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن وإجراء الانتخابات وتحقيق التنمية الاقتصادية، جميعها عوامل تؤثر على استقلال البلد المضيف وسيادته. ويجب أن تستند ولايات بناء السلام على إيلاء الاعتبار لإرادة البلد المضيف واحترامها بشكل كامل، وينبغي أن تتسق تلك الولايات مع استراتيجية التنمية الوطنية للبلد المضيف ومع المجالات ذات الأولوية. ويجب أن تعمل عمليات حفظ السلام على صياغة استراتيجيات للخروج وخرائط طريق من أجل ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام الشامل.

ثالثاً، إن بناء السلام مهمة شاقة تتحقق في الأجل الطويل ويستحيل إنجازها بواسطة عمليات حفظ السلام وحدها. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام والأمانة العامة تعزيز التنسيق الداخلي فيما بينها، ويجب أن يكمل كل منهما جهود الآخر. وينبغي أن تعزز عمليات حفظ السلام أيضاً التنسيق الداخلي فيما بينها أثناء تنفيذها لمهام حفظ السلام وبناء السلام. وفيما يتعلق بتعزيز العملية السياسية والمصالحة الوطنية، فإن من الضروري الاستفادة بصورة كاملة من مزايا البلدان والمنظمات الإقليمية في المنطقة. أما بالنسبة للانتعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعيين، فإنه ينبغي للأمم المتحدة حشد المساهمات التي يمكن أن يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركاء الدوليون الآخرون.

وفي سبيل التصدي للحالة الميدانية المتغيرة، فقد كانت الفلسفة والممارسة اللتان قامت عليهما عمليات حفظ السلام تمضيان على طريق الإصلاح والتحسين على نحو مستمر. وعلاوة على ذلك فقد أصبحت ولايات عمليات حفظ السلام متنوعة على نحو متزايد. يمنح مجلس الأمن الآن بعض عمليات حفظ السلام المتكاملة صلاحية بناء السلام في مرحلة مبكرة، وهي ميزة هامة بالنسبة لتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشهدت الحالة الميدانية في بعض البلدان والمناطق الخارجة من الصراع خلال السنوات الأخيرة نجاحات وإخفاقات، بل شهدت تراجعاً نحو التعقيد والاضطرابات نتيجة لضعف النتائج التي تحققت في تنفيذ أهداف المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني والانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء وغيرها من المجالات ذات الصلة ببناء السلام. وعليه، فإن من الضروري للغاية معالجة العلاقات بين بناء السلام وحفظ السلام بشكل صحيح. وأود أن أدلي بالتعليقات الثلاثة التالية فيما يتعلق بموضوع كيفية ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، فضلاً عن ضمان فعالية عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بصورة كاملة.

أولاً، هناك ترابط قوي للغاية بين حفظ السلام وبناء السلام. وعليه، يجب إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى ضرورة تعزيز وترسيخ السلام عند صياغة الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم توفر رؤية في الأجل الطويل، مع الأخذ في الاعتبار بالحالة في الميدان بهدف تفويض عملية حفظ السلام بالاضطلاع بمهام بناء السلام في مرحلة مبكرة. وتوفر مشاركة عمليات حفظ السلام في المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء المؤسسات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقت مبكر، فرصة مؤاتية لانطلاقة جيدة لعملية بناء السلام، وإرساء أساس متين لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل

وبينما لا يزال عدد من التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، المنشور قبل أكثر من ١٠ سنوات، صالحا، أود أن أتحوّل إلى ثلاثة عناصر محورية في تحسين عمليات حفظ السلام: تنفيذ استراتيجيات للانتقال بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام وحماية المدنيين وتعدد اللغات.

أولا، من الواضح أنه يجب علينا وضع استراتيجيات للخروج من الأزمات تضمن عودة السلام بصورة دائمة. فليس المقصود من عمليات حفظ السلام أن تستمر إلى الأبد. ويجب علينا الخروج باستنتاجات عملية من عدم وجود حواجز بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام بحيث تمهد كل مرحلة من مراحل وجود الأمم المتحدة للمرحلة اللاحقة، بغية التكهن والتنبؤ باستراتيجيات الخروج. وبالتالي، من الضروري التنسيق بين عمليات حفظ السلام، وذلك تحت قيادة الممثلين الخاصين للأمين العام، وأن يكون هناك تعاون وثيق بينها وبين مكاتب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لإيجاد أي أوجه تآزر محتملة وتجنب الازدواجية في الجهود. ونحن نعول على لجنة بناء السلام لتوفير قدر أكبر من الاتساق في أنشطة المجتمع الدولي في مراحل الخروج من الصراعات. ويجب أن نأخذ في الاعتبار التهديدات الجديدة، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والفساد، والتي يُحتمل أن تزعزع الاستقرار في البلدان الهشة.

ثانيا، تمثل حماية المدنيين أحد الأهداف الرئيسية لولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجميع الولايات الصادرة مؤخرا عن مجلس الأمن تحتوي على عنصر لحماية المدنيين، التي تشكل الأولوية في جميع الظروف. ومن ثم، لا بد من تدريب قوات حفظ السلام ويجب ألا يكون هناك مأخذ على سلوك أفرادها على أرض الواقع. كما يجب على قوات حفظ السلام تهيئة بيئة آمنة، تدعم استئناف العملية السياسية. وذلك يتطلب تنفيذ برامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في

وأخيرا وليس آخرا، تؤيد الصين مشروع القرار الذي سيعتمد في جلسة اليوم. ونشكر باكستان على العمل الذي اضطلعت به في صياغة مشروع القرار وإجرائها المشاورات بشأنه.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة حول واحدة من ركائز عمل الأمم المتحدة، ألا وهي، حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه.

لقد تطورت عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. ومستوى انتشارها اليوم لم يسبق له مثيل، حيث توجد حاليا ١٤ عملية والولايات تتسم بالاتساع والتعقيد على نحو متزايد. وتعقيد البعثات هذا وتنوعها يحتمان زيادة التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية وتقوية أوجه التآزر بين الأطراف المشاركة في حفظ السلام وتلك المشاركة في بناء السلام.

وأود أن أذكر بالالتزام العميق لفرنسا بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ففرنسا تشارك في ٧ من أصل ١٤ عملية لحفظ السلام وتساهم في عمليات مأذون بها من قبل مجلس الأمن ويديرها ويقودها الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي أو بصفة وطنية. وأخيرا، فإنها توفر دعما استباقيا لمشاركة الدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام من خلال شبكة إقليمية لمدارس التدريب المهني الوطنية والتي توفر معارف تقنية وتشغيلية جرى تكييفها لتلبية احتياجات ضباط الجيوش الأفارقة. كما أنها تشارك، جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين، في البرنامج الأوروبي لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام (يوروريكامب).

ومنذ المبادرة الفرنسية - البريطانية لعام ٢٠٠٩ والمتعلقة بمتابعة العمليات، ونحن ننادي بتعزيز الخبرات العسكرية وتحسين تعاون المجلس مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية وإدارة تكاليف عمليات حفظ السلام على نحو أفضل.

حفظ السلام. ويمكن للأعضاء أن يخدموا إلى أين تم إرسالها. فقد أرسلت إلى أبيي، حيث يجب عليها بطبيعة الحال أن تستخدم لغتها الفرنسية يوميا. وأنا أقول هذه الملاحظة بصورة غير رسمية، وهو أمر ربما يكون مخالفا للعرف في هذا المكان. وأدرك جيدا أنه لن يكون لها أي تأثير على سلوك الأمانة العامة التي ستواصل بهدوء إرسال المتكلمين بالإنكليزية إلى المناطق الناطقة بالفرنسية. وأنا أرى أن ذلك أمر مؤسف، ولكن يجب علينا أن نعترف، من آن لآخر، بحدود صلاحيات الممثل الدائم. وختاما، نود أن نذكر بأن نجاح أي عملية لحفظ السلام هو نتيجة للجهود المشتركة التي يبذلها أعضاء المجلس والبلدان التي تساهم ماليا والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية والأمانة العامة. غير أن تلك الجهود لن تكون ذات قيمة دون التزام قوي من البلد المضيف.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود بلدي أن يشيد بالتزام ذوي الخوذ الزرق من جميع الجنسيات الذين كلف التفاني في خدمة السلام البعض منهم حياتهم، كما ذكرتم، سيدي الرئيس. وأنا أقصد بصفة خاصة ذوي الخوذ الزرق السبعة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وذوي الخوذ الزرق الخمسة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والطيارين الأربعة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والذين لقوا حتفهم خلال الأشهر الستة الماضية. وفرنسا تثني عليهم باللغة الفرنسية.

السيدة برسيغال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر باكستان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة تعتبرها الأرجنتين، بوصفها بلدا يساهم بقوات عسكرية ووحدات شرطية في عمليات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨، ذات أهمية خاصة. ونحن نشارك حاليا بأكثر من ١٠٠٠ فرد في القوات المسلحة وقوات الأمن في سبع عمليات لحفظ السلام، ومنها أربع متعددة الأبعاد.

ذلك برامج خاصة بالأطفال المتضررين من الصراع وبرامج لإصلاح قطاع الأمن وتوطيد دعائم سيادة القانون.

والمرأة تمثل أحد المحاور الرئيسية في تحول أي مجتمع. ومن ثم، فإن تعزيز مشاركتها في صنع القرار أمر حيوي. وإدماج المرأة في الشرطة والجيش سيجعل تدعيم مكافحة العنف الجنسي وتعزيز حقوق الإنسان داخل هذه المؤسسات أمرا ممكنا.

وأشير أيضا إلى سياسة الأمانة العامة المتمثلة في حظر الاتصال غير الضروري مع الأفراد الصادر بحقهم أوامر إلقاء قبض في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة جماعية. والعامل الثالث هو تعدد اللغات. وقبل أكثر قليلا من عام، وفي مناقشة مماثلة، شددت على هذه المسألة وناشدت الأمانة العامة إصلاح نهجها إزاء هذه المشكلة. وبعدها بعام، ألاحظ أنه لم يتم عمل شيء. ومن الضروري، وأنا لا أدافع فحسب عن اللغة الفرنسية، أن تكون بعثات الأمم المتحدة قادرة على التواصل مع سكان البلدان التي توجد فيها. وهذه تبدو مسألة منطقية. غير أنني أرى أن سياسات التوظيف في الأمانة العامة لا تراعي في الواقع ضرورة قدرة قوات حفظ السلام على التواصل مع السكان، ولكن بالأحرى قدرتها على إرسال تقارير باللغة الإنكليزية إلى نيويورك. وأدرك أن إرسال تقرير باللغة الإنكليزية إلى نيويورك أمر هام، ولكن يبدو أن الأمر الذي ينبغي أن يكون أهم هو أن تكون القوات قادرة على التكلم بالفرنسية مع السكان الناطقين بالفرنسية الذين لم يسعدهم الحظ بالاحتلال البريطاني وبالتالي لا يتكلمون الإنكليزية. وهذا ما قلته قبل ١٨ شهرا وهذا ما قلته قبل ثلاث سنوات، ولم تغير الأمانة العامة شيئا.

وليس من المستغرب ألا تولى لجان التوظيف، المؤلفة من أشخاص يتكلمون الإنكليزية، أولوية لمعرفة اللغة الفرنسية. وبمكاني أن أقدم مثلا مثيرا للاهتمام لشابة، لم تكن فرنسية ولكنها ناطقة بالفرنسية، والتي كانت مرشحة لجميع عمليات

فيها البعثات. يجب أن يتضمن هذا الدعم اعتبارات من قبيل المساعدة والتعاون لتعزيز المؤسسات والمشاركة الاجتماعية، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وإنشاء العمليات السياسية الشاملة، وتطوير سيادة القانون، وتصميم وتنفيذ خطط فعالة لترع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والتطبيق الفعال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنظور الجنساني، واتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين، لا سيما السكان الذين يحدق بهم خطر العنف الجسدي، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي، والعنف القائم على التحيز الجنسي وعلى نوع الجنس. ومع ذلك، ندرك أن حماية المدنيين مسؤولية أساسية تقع على عاتق البلد المضيف، كما ورد في مشروع القرار الذي سيعتمده والذي يشير أيضا إلى الأحكام الواردة في هذا الصدد في الفقرة ١٦ من القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦).

وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى حقيقة أنه، نتيجة للتطورات التي حدثت خلال العقد الماضي، يمكن أن تتضمن ولايات البعثات الجديدة المتعددة الأبعاد - كما في حالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - إشارات إلى دعم البعثة للحكومات الوطنية ومجموعات حقوق الإنسان المحلية في جهودهما الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة النساء والأطفال. ونعتقد أن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تسهم في إنهاء الإفلات من العقاب وضمان أن يخضع للمساءلة أمام العدالة الأشخاص المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. تعزز هذه الولايات أيضا تنفيذ آليات موثوق بها لرصد أوضاع حقوق الإنسان في البلدان المضيفة وللإبلاغ عنها، وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من أجل ضمان ألا يفلت الجناة من العقاب.

أود أن أشدد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في سياق عمليات حفظ السلام، وبخاصة فيما

ونود أن نشكر الأمين العام على بيانه ونرحب بوجود وكيل وزارة الخارجية الباكستانية هنا.

ومشاركة الأرجنتين في عمليات حفظ السلام تعبر عن دعم بلدي لاستحداث نظام للأمن الجماعي يتسم بالشفافية والديمقراطية في إطار الأمم المتحدة، استنادا إلى آليات موحدة متعددة الأطراف وخدمة للامتثال للقانون الدولي. فعمليات حفظ السلام أداة أساسية لهذه المنظمة في بلوغ هدفها المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وهي أداة نعتقد أنه يجب تحسينها وتعزيزها باستمرار في المستقبل.

وينبع سبب أساسي آخر لمشاركتنا في عمليات حفظ السلام من الصلات الوثيقة بين حفظ السلام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما من خلال إعادة بناء المؤسسات وتوطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون في البلدان التي تنتشر فيها بعثات متعددة الأبعاد معقدة ومتكاملة على نحو متزايد. ونعتقد أن التقدم في تحسين هذا النوع من البعثات التي تضم ثلاثة عناصر، عسكري وشرطي ومدني، والتي تعمل وفقا لولايات وقواعد اشتباك متنوعة ولكنها واضحة ودقيقة يمثل أحد أعظم النجاحات التي تحققت في العقد الماضي. ويجب أن نحافظ على هذا النجاح ونحسنه.

نرحب بمشروع القرار، الذي عملنا بشأنه جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين، وطلبه أن يأخذ الأمين العام بعين الاعتبار التطورات التي حققت في السنوات القليلة الماضية، مؤكداً على طائفة واسعة من عمليات حفظ السلام القائمة الآن، تتراوح بين العمليات التقليدية المكرسة في المقام الأول لرصد وقف إطلاق النار، إلى البعثات الجديدة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بمهام في بناء السلام محددة الأجل.

تدعم الأرجنتين عمليات حفظ السلام التي تتخذ طابعاً متعدد الأبعاد عندما تبرر ظروف بعينها ذلك، ما دامت ولاياتها تتضمن تقديم الدعم والمساعدة لحكومات البلدان التي تعمل

يدعو الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية إلى استخدام قدراتها وزيادتها في مجال التعاون في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد لاحظنا اتجاهها إيجابيا في هذا الصدد يتمثل في إمكانات الابتكار الكبيرة في مجال التعاون التقني، وفي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

وإذ تدرك المنظمة أن بعثات السلام تشكل اليوم الوجه الأبرز للأمم المتحدة، وتدرك التحديات الجديدة التي تطرحها البعثات المتعددة الأبعاد، فإن من مسؤولية المنظمة وكل دولة من دولها الأعضاء النهوض بالتدريب المستمر لموظفي البعثة في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بحيث يتسنى، كما هو الحال في بلدي، للذين يشاركون في البعثات أن يواصلوا الاضطلاع بدور لا تشوبه شائبة في تلك المجالات.

تعتقد الأرجنتين أن مستقبل عمليات حفظ السلام يتوقف على ما لها من ولايات واضحة وكافية التمويل. نحن بحاجة إلى مواصلة الاعتماد على توافق الآراء في الجمعية العامة حيث تُقابل الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بالتزام مماثل من البلدان التي عليها أعظم المسؤوليات المالية. هذه ليست مجرد مسألة متعلقة بالميزانية، بل مسألة سياسية تؤثر على عمل المنظمة ومصادقتها في مجال مهم مثل عمليات حفظ السلام، وبخاصة عندما نقارن الميزانية المحدودة نسبيا البالغة ٨ من مليارات الدولارات المتاحة لجميع عمليات حفظ السلام بضخامة الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي.

وأخيراً، يسر الأرجنتين أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار. نفع ذلك تكريماً لأفراد عمليات حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم خلال الـ ٦٥ عاماً الأخيرة، ومن بينهم ٢٦ أرجنتينياً، لمساهماتهم التي لا تقدر بثمن من أجل السلام والتنمية والرفاهية لجميع شعوبنا.

ونحن مقتنعون بأنه يجب أن يكون واضحاً للرأي العام العالمي أن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ليست حرباً

يتعلق بمسألة الاتصالات غير الضرورية بأفراد يخضعون لأوامر القبض الصادرة عن المحكمة. في نظر الأرجنتين، ينبغي أن يكون هذا جزءاً من التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في اتفاق العلاقة بينهما.

ترحب الأرجنتين بحقيقة أن مشروع القرار يؤكد مجدداً الالتزام بمعالجة التأثير الخاص للزاعات المسلحة على النساء والأطفال، مشيراً إلى ما ورد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وجميع القرارات اللاحقة. ونكرر ذكر الحاجة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، ليس فقط لتحقيق الهدف المتمثل في زيادة المساواة بين الجنسين، بل أيضاً لأنه قد بات اليوم من الواضح أن اضطلاع المرأة بدور أساسي في منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام يضمن تحقيق نتائج أفضل.

تدرك الأرجنتين أن الإجراءات المدرجة في ولايات البعثات المتعددة الأبعاد الحالية يجب أن تتوافق مع مبدأ المسؤولية الوطنية من جانب البلدان التي تنتشر فيها البعثات.

مهما كان طابع بعثة السلام المعنية، فإن من الأهمية بمكان أن يحصل السكان في البلدان التي تنتشر فيها البعثات على ما يؤكد لهم ويثبت لهم أن الجهود التي تبذلها المنظمة الهدف منها تحسين أوضاعهم وآفاق مستقبلهم. ليست المسألة مسألة فرض حلول، بل مسألة مساهمة يتسنى بموجبها لكل مجتمع من المجتمعات، بناءً على خبراته الخاصة وتوقعاته، أن يبني الأسس الديمقراطية التي يحقق بها التنمية المستدامة، وتمهد له الطريق نحو السلام العادل والمستقر والدائم.

ونسلم بأن عمليات حفظ السلام تعتمد بصورة متزايدة على إمكانية نشر الكوادر المتخصصة الرفيعة المستوى، وبخاصة بالنسبة للمهام الشرطية والمدنية المحددة، مثل الخبراء في مجال سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني. ونؤكد أن مشروع القرار الذي سوف نصوت عليه اليوم

وأثناء تصفية عمليات حفظ السلام، لا بد من تهيئة الظروف المفضية إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وفي القيام بذلك، يتحتم التقييد - بالأفعال لا بالأقوال - بمبادئ احترام سيادة الدول الخارجة من الصراع وسلامتها الإقليمية والاعتراف بالمسؤولية الوطنية عن بناء السلام ولا بد من إيلاء الأولوية لمجال بناء القدرات الوطنية.

وبطبيعة الحال، لا يمكن أن تأخذ عمليات حفظ السلام على عاتقها المسؤولية بالكامل عن بناء السلام في الأجل الطويل ولا بد من أن تنسق عملها مع الأطراف الفاعلة المهمة الأخرى ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والصناديق والبرامج.

وفي ما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نود أن نسترعي الانتباه إلى عدة قضايا. إن كل عملية من عمليات حفظ السلام تتسم بطابع فريد، ويحدد مجلس الأمن ولايتها وفقا لكل حالة بعينها. نحن نرى أن التفسير المتزايد الاتساع لولايات المجلس من جانب كل من فرادي الدول والأمانة العامة، التي تضع المبادئ التوجيهية والتعليمات للبعثات، يؤدي إلى نتائج عكسية بل وخطيرة في بعض الحالات. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يكون هناك نهج عام.

وعلى قدر أهمية حماية المدنيين، فإننا نعتقد أنها يجب ألا تطغى على التحديات الهامة الأخرى في سياق ولايات عمليات حفظ السلام. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الاتجاه نحو التفسير الاعباطي لقواعد القانون الإنساني الدولي الخاصة بحماية المدنيين في الصراع المسلح وتطبيقها على المسؤولية عن الحماية. من غير المقبول استخدام القضايا المتصلة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان عموما لتحقيق أهداف سياسية، ولا سيما كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وندعو إلى توخي الحذر الشديد وإجراء مناقشات بشأن تعزيز الولايات وزيادة القدرة التنفيذية لأفراد حفظ السلام في ما يتعلق باستخدام القوة وأعمال التخويف. تتمتع عمليات

باسم آخر، ولكنها أداة استراتيجية في خدمة شعوبنا، تقدم المساعدة والتعاون من أجل حفظ السلام وبناء السلام.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بحضور وكيل وزارة خارجية باكستان، السيد جيلاني، لترؤس جلسة اليوم المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام.

تواجه أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات هائلة اليوم. فالتوزيع الجغرافي للصراعات يتسع، وتأثيرها الخارجي يتزايد. وتهدد زعزعة الاستقرار في بلد ما بانتشار الأسلحة وانتقال القتال والإرهابيين إلى الدول المجاورة.

تنتشر العديد من عمليات حفظ السلام في حالات لا تزال فيها الأزمات السياسية الداخلية أبعد ما تكون عن نهايتها، ولذلك يتعين على قوات حفظ السلام أن تضطلع بالمهام التي لا تستطيع الدول أن تؤديها أداء تاماً في أعقاب المرحلة الأكثر استعاراً من فترات الصراع.

يستجيب مجلس الأمن للوضع الدولي المتغير بمنح عمليات حفظ السلام ولايات أكثر شمولاً ومتعددة الأبعاد.

ونرى أنها يجب أن تبقى واقعية وقابلة للتنفيذ في الميدان وأن يكون لها أهداف من شأنها، إذا تحققت، أن تساعد في التغلب على أسباب الصراع وإعادة إحلال السلام الوطيد.

وفي هذه الحالات، تكتسي المساعدة في مجالات إصلاح قطاع الأمن والتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح وإزالة الألغام أهمية كبيرة. وترتبط ضرورة استعادة سيادة القانون في البلدان الخارجة من الصراع بذلك ارتباطاً وثيقاً.

وليس ثمة مغالاة في تقدير إسهام أصحاب الخوذ الزرقاء في التصدي لهذه التحديات، لأنهم أول من يصل عندما تندهور الحالة ويمثل وجودهم ومعرفتهم وخبرتهم عنصراً هاماً من عناصر الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة واستقرارها.

الشاملة التي قدمها إلى المجلس. كما أود أن أشكر معالي جليل عباس جيلاني، بصفته رئيس مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى الدور الكبير الذي ما فتئت باكستان تضطلع به في عمليات حفظ السلام.

رواندا مساهم ملتزم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونأمل أن نواصل تبادل خبراتنا في عمليات حفظ السلام الدولية وعمليات بناء السلام الوطنية، من أجل إثراء المناقشة بشأن الدور المقبل لحفظ السلام المتعدد الأبعاد.

يستند التزام رواندا تجاه صون السلم والأمن الدوليين إلى مسؤوليتنا كعضو مساهم في المجتمع الدولي وإلى التزام أدبي شكلته أفعال الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ وفشل العالم في التدخل. بدأت مشاركتنا النشطة في بعثات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤، في دارفور، مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، واليوم رواندا هي سادس بلد مساهم رئيسي بقوات وبأفراد شرطة في الأمم المتحدة وأكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مع وجود في سبع بعثات أخرى للأمم المتحدة.

وبعد أن بدأنا طريقنا للمصالحة وبناء الدولة، يعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً أن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة وأنه ينبغي باستمرار تعزيز الصلة بين الاثنين مع استمرار توسيع نطاق الولايات، إلى جانب مهام أفراد حفظ السلام.

وأثني على مشروع القرار (S/2013/27)، الذي شاركت رواندا في تقديمه. إنه يؤكد مجدداً على الترابط بين حفظ السلام وبناء السلام، ويشجع على تحقيق تقدم بشأن نهج متسق إزاء معالجة جميع مراحل دورة الصراع. إن معالجة الأولويات الحاسمة لبناء السلام من شأنها تيسير الاضطلاع بنجاح بولايات حفظ السلام وكفالة استجابة متسقة وفعالة لحفظ السلام والاستقرار والتعافي. لقد حان الوقت لمنح بناء السلام مكاناً مشروعاً في كل من ميزانيات عمليات حفظ السلام وولاياتها.

حفظ السلام بنوع متفرد من الشرعية، وبالتالي سيكون من الخطير بالنسبة لكل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة عموماً إذا نشأت حالة يتجاوز فيها أصحاب الخوذ الزرقاء حيادهم ويتزلقون إلى صراع سياسي داخلي، بتقديم الدعم إلى أحد المنخرطين فيه.

يجب أن تكون سلامة أفراد حفظ السلام أولوية مطلقة. في جنوب السودان، في الآونة الأخيرة، أسقط الجيش الشعبي لتحرير السودان طائرة هليكوبتر روسية عليها أربعة من المواطنين الروس كانوا يعملون بعقد مع بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد. هذا الحادث تذكره مفعجة بمسؤولية الدول حيث تنتشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن كفالة أمنها وكفالة تهمة الظروف المواتية حتى تتمكنها من تحقيق أهدافها. يجب أن تكون سلامة أفراد حفظ السلام غير مشروطة وأن تشكل أولوية في إدارة عمليات حفظ السلام. نحن غير راضين عن البطء الشديد في التحقيقات في هذا الحادث. ونتوقع أن تتخذ الأمانة العامة وسلطات جنوب السودان التدابير اللازمة للإسراع بتحقيقاتها الدقيقة وتقديم مرتكبي الحادث إلى العدالة. من الضروري كفالة عدم تكرار هذه الحوادث في جنوب السودان أو في أي مكان آخر.

سوف تكمل عمليات حفظ السلام بالنجاح إذا كانت الجهود التي تبذلها تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي مع تقيد لا هوادة فيه بمبدأ المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، وتبعاً لدرجة استعدادنا الجماعي للاستثمار في قاعدة معرفة المنظمة ومواردها وموظفيها. ونتوجه بالشكر إلى وفد باكستان على المبادرة بعقد هذه الجلسة اليوم، ونؤيد مشروع القرار (S/2013/27) الذي قدمته، والذي قدمناه أيضاً.

السيد ندوهونغيرهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على الإحاطة الإعلامية

وبالإضافة إلى التدريب التقليدي قبل النشر، غالبا ما تشارك القوات الرواندية في حلقات العمل بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع قبل النشر في بعثات حفظ السلام ولديها خبرة مباشرة على الصعيد الوطني في مشاريع التنمية المجتمعية الصغيرة الحجم.

وعلى سبيل المثال، طرحت موافد الطهي المحسنة الموفرة للطاقة، التي تستهلك حطبا أقل من المواقد التقليدية، في رواندا في عام ٢٠٠٠ من أجل المحافظة على الأشجار والبيئة. وجلبت الآن قوات حفظ السلام الرواندية هذه المواقد إلى دارفور، حيث تعيش النساء والفتيات في خوف من الاغتصاب في كل مرة يخرجن فيها خارج مخيمات المشردين داخليا أو قراهن لجمع الحطب للطهي.

والى جانب إنقاذ حياة النساء اللواتي يواجهن خطر الاغتصاب أو القتل أثناء جمع الحطب، فإن المواقد المحسنة تتيح أيضا للجنود ورجال الشرطة الذين كانوا يرافقونهم سابقا أن يركزوا على المهام الأخرى الموكلة إليهم. وجنود حفظ السلام الروانديون قد بنوا أيضا غرف التدريب والعيادات وزرعوا الأشجار في دارفور، وأداروا برامج التنظيف في المجتمعات المحلية في العديد من المدن الهائية، وأصبحت منذ ذلك الحين برامج دائمة.

وتساعد المشاريع ذات الأثر السريع على إرساء أسس التنمية الطويلة الأجل المملوكة محليا، وبناء القدرات والمؤسسات. وثمة منتجات من قبيل المواقد، فضلا عن بناء غرف التدريب والعيادات، ومراكز الشرطة، والبنية التحتية لمرافق الصرف الصحي أثرت تأثيرا إيجابيا في المجتمع الرواندي خلال فترة إعادة الإعمار بعد الصراع. وآمل أن تستمر الزيادة في ميزانيات المشاريع السريعة الأثر لأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام.

ومن الأهمية للشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، أن يستمر

وإذ يسعى حفظة السلام إلى التصدي للتحديات الماثلة أمامهم، ينبغي ألا يحاولوا الاضطلاع بالمسؤوليات عن الأمن والحكم الرشيد، وإنما ينبغي أن يحاولوا بناء القدرات المحلية للتصدي إلى تلك التحديات.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتناول بعض مجالات التركيز الواردة في مذكرة المفاهيم (S/2013/4، المرفق) التي أعدها باكستان من أجل هذه المناقشة، وهي، المشاريع السريعة الأثر والتدريب والشراكات.

الآن أكثر من أي وقت مضى، يحتاج أول من يصل إلى الميدان أن يتمكن من أداء المهام المبكرة لبناء السلام، بالإضافة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين. وبغية كفالة أن بمقدور أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الانجاز والمشاركة بفعالية مع نظرائهم المدنيين، فإن آلية لتدريب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مجال تنمية المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع ستعود بالفائدة على عملية حفظ السلام برمتها، بما في ذلك أفراد حفظ السلام والسكان المحليين.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق أكبر فعالية من المزايا النسبية الفريدة للأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام عن طريق ضم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ذات الخبرة أو الدراية في ما يتصل باحتياجات بعثة معينة، بما في ذلك المهارات اللغوية الملائمة على جميع المستويات، لكي تتمكن من الاتصال مع السلطات المحلية والسكان المحليين بدون ترجمة شفوية. وعلاوة على ذلك، فإن التأهب، من قبيل القوات الاحتياطية التي تضم أفراد مدربين مخصصين، ضروري. إن القيام على عجل بتجميع قوات ذات مستويات متفاوتة من التدريب والأخلاقيات والالتزام من بلدان مختلفة ليس أفضل وسيلة لإعداد قوة لحفظ السلام.

وفضلا عن ذلك، ينبغي التأكيد في احتياجات القوة على أي خبرات وطنية سابقة في مجال بناء السلام وبناء القدرات.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الرقم البارز المتمثل في ٦٠ عملية اطلقتها الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨ هو أكثر من رقم رمزي؛ إنه يمثل مرحلة جديدة في قدرة الأمم المتحدة على القيام بالنشاط المركزي الذي يشكل علة وجودها. فعمليات حفظ السلام قد ازدادت وتطورت بشكل غير مسوق، وذلك بسبب تزايد الأزمات الداخلية والإقليمية الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

واتساع مجالات تدخل حفظ السلام وتنوعها سبباً تغييرات عميقة في ولايات عمليات حفظ السلام، التي باتت تغطي الآن مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءاً من الأمن والدعم للعمليات السياسية وصولاً إلى نزع السلاح والتسريح - أي كل المهام التي تجمع بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. كما يرحب المغرب بالطابع الاستباقي لعمل الأمم المتحدة وقدرتها على تعبئة الموارد البشرية والمالية في الاستجابة لنداءات الدول المعنية وتطلعات شعوبها نحو بناء السلام وحفظ السلام.

وقد أثبت التجربة بما فيه الكفاية الترابط الوثيق بين استعادة السلام وبنائه، الذي يحتاج إلى تنظيم وهيكله حالما يجري انشاء عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام، والذي يجب أن يتطور مع تقدم البعثة. وتتطلب عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التوافق المعقد لمكونات متعددة - وبخاصة الجيش والشرطة والمدنيين - والتفاعل معاً، أو التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ أهداف بناء السلام الحاسمة عبر ولاياتها المتكاملة، مما يسهم في ارساء أسس السلام والتنمية المستدامين في أعقاب الصراع.

وفي الوقت نفسه، لا بد من التذكير بأنه في حين أن دعم العملية السياسية، والمصالحة الوطنية، وإعادة تنشيط الاقتصاد، وإقامة سيادة القانون، هي عوامل حاسمة، يظل الامن عنصراً رئيسياً في تحديد نجاح الآخرين إلى حد كبير. ولا شيء سوف يحرز النجاح بدون تحقيق الأمن، وكل شيء يصبح ممكناً

تعزيزها وتنسيقها الاستراتيجي. وستساعد الشراكات المتعددة الأطراف على كفالة أن يتم نشر القوات في البعثات التي لديها الموارد المطابقة لولاياتها، وعلى الحيلولة دون القيود أو المحاذير التي تفرضها بعض البلدان المساهمة بقوات وشرطة على استخدام موظفيها. والدعم السياسي والدعم الملموس والشرعية، وهي الامور التي تقدمها هذه المجموعات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هامة اليوم بقدر ما كانت عليه من أهمية في أي وقت مضى.

وينبغي لعمليات التخطيط، من المراحل الأولية، أن تنظر في مهام بناء السلام المبكرة التي يمكن وينبغي أن تنفذ جنباً إلى جنب مع ولاية البعثة التقليدية. والتدريب الكافي، والشراكات المفيدة مع جميع أصحاب المصلحة، ومشاريع البنى التحتية الأولى التي تملكها الدولة المضيفة هي بعض الأدوات التي يمكنها أن تساعد على تمهيد الطريق امام تحقيق السلام والأمن المستدامين في مناطق العالم حيث يكون ذلك ضرورياً.

واستجابة لدعوة الأمين العام إلى المساهمة في توفير العناصر التمكينية اللازمة، قدمت رواندا مؤخرًا إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان طائرات هليكوبتر للخدمات العسكرية، ويحدونا الأمل أن تعزز وحدتنا الجوية هذه قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. ونكرر مرة أخرى التزام رواندا بدعم النهج المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونثنى على النساء والرجال الذين يعملون في بعثات حفظ السلام، فضلاً عن أولئك الذين قدموا منتهى التضحية باسم السلام.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة بشأن النهج المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن هذه المناقشة التي تجرى بحضور السيد بان كي - مون والسيد جليل عباس جيلاني، وزير خارجية باكستان، تبرز صورة بلده كبلد هام يساهم بقوات ويصدق في التزامه بالسلام الدولي.

في شؤونها الداخلية. وهذه مبادئ موجودة ويجب أن تبقى شرطا أساسيا لجميع أنشطة حفظ السلام الجماعية وتحديد المسؤوليات والأولويات الوطنية لبناء السلام.

وبالنسبة الى مبدأ الملكية الوطنية، فإن مشاركة جميع عناصر الدولة شرط أساسي لبناء السلام. ومن المسؤولية الرئيسية للحكومة المعنية أن تتحلى بالإرادة السياسية بغية تحمّل مسؤولياتها وتحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام في أعقاب الصراع. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على إقامة شراكات متوازنة ومستدامة، وتحمّل المسؤولية المشتركة التي تقوم على احراز النتائج، مع مراعاة الدعامات الرئيسية الثلاث لحفظ السلام ألا وهي: تحديد الاحتياجات، وتوفير الدعم المستدام، وتنسيق أعمال الجهات الفاعلة على أرض الواقع لأجل طويل.

إن نجاح أي عملية من عمليات حفظ السلام مهما كان نطاقها هي مهمة الرجال والنساء المتزامين بخدمة أهداف المنظمة. إن فعالية التزامهم تتوقف على التفاعل مع السكان المحليين. وفي ذلك الصدد، لا يسعني إلا أن أنضم إلى زميلي الفرنسي في ندائه من أجل تعددية اللغات. وأود أن أكون أكثر قليلا في تفاؤلي وآمل على الأقل في متابعة ذلك الطلب الواضح والمنطقي لأن مسألة تتعلق بفعالية القوات في الميدان وضرورة التفاعل بين السكان والقوات بصورة خاصة من أجل حماية المدنيين.

كذلك يتوقف الأمر على التدابير الأمنية التي تنفذها الأمم المتحدة في الميدان لتحسين سلامة وأمن جميع القوات العسكرية والشرطة والمراقبين والموظفين غير المسلحين.

أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر إدانتنا الشديدة للهجمات على موظفي عمليات حفظ السلام. ونشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات على التزامها. إن المغرب التي ساهمت قواتها المسلحة الملكية لمدة نصف قرن في قوات متعددة الجنسيات لضمان السلام وبناءه وضمان الأمن الدولي سوف تستمر في شراكتها مع الأمم المتحدة لخدمة أهداف ومقاصد المنظمة.

عندما يجري تحقيق الأمن في جميع أنحاء البلد بأكمله. وفي هذا الصدد، إن التبكير في تعبئة الموارد الكافية لبناء القدرات وتمويل الأنشطة ذات الصلة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يظل مفتاح النجاح لأي إصلاح لقطاع الأمن.

ومع ذلك، وفي حين أن تحقيق الأمن وبناءه يظلان أولوية مطلقة للغالبية العظمى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن إنجاز المهام التكميلية الأخرى يتفاوت من حالة إلى أخرى، على أساس التحديات والقدرات والتقدم المحرز في كل بلد. وطبيعة الصراع وأصوله، والبيئة الإقليمية، والقدرات والموارد المتاحة هي من العوامل التي سوف تحدد التفاعل بين بناء السلام وحفظ السلام.

ومن الواضح أيضا أن هذا الترابط يتطلب استراتيجيات متماسكة وتنسيقا بين مختلف اصحاب المصلحة المتعددي الجنسيات والشائين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، والشركاء الشائينون. والتنسيق داخل الوكالات وفي ما بينها شرط ضروري لتجنب الازدواجية وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن ثم عمل الأمم المتحدة الفعال.

إن أساس نجاح أي عملية لحفظ السلام، أيا كان نطاقها، يكمن في عوامل الترابط من قبيل ما إذا كانت الولاية التي حددها المجلس واقعية؛ والتعاون الثلاثي بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والإدارة في مراحل تخطيط الولايات وتنفيذها؛ واستراتيجيات الخروج الحقيقية التي تتضمن تدابير لكفالة تحقيق التنمية المستدامة.

وغني عن القول إن جميع هذه الأنشطة والاستراتيجيات يجب أن تواصل التمسك بالمبادئ الأساسية التي تحدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: موافقة الأطراف؛ الحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس؛ احترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية؛ وعدم التدخل

تجهيزا كاملا بجميع القدرات العملية واللوجستية اللازمة للاضطلاع بولاياتها.

ثانيا، يجب في جميع الأوقات التقيد بالمبادئ المتمثلة في موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

ثالثا، تتحمل حكومات البلدان الخارجة من صراع المسؤولية الرئيسية عن تحديد احتياجاتها وتطوير خطط التنمية بعد انتهاء الصراع. لذلك، ينبغي لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد أن تدعم جهود البلدان المضيفة وتنسق أنشطتها مع السلطات الوطنية في جميع المجالات.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة ضمان تعزيز التعاون والتشاور المنتظم مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، بما في ذلك من خلال التفاعل فيما بينها.

والأهم من ذلك كله، يجب لأي ولاية عملية من عمليات حفظ السلام أن تؤيد صراحة مبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الداخلية لأي دولة. ولا يجوز استخدام حفظ السلام لاستدامة الوضع الراهن الذي نجم عن انتهاك الأعراف والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، أو لترسيخ الحالات غير القانونية الراهنة في الوقت الذي تم فيه تعليق الأعمال القتالية والتشجيع على حلول قائمة على الأمر الواقع. وسبب استمرار الحالات غير القانونية هو أن الظروف السياسية لا تعني أنهما أصبحت قانونية. والقانون أهم من القوة ولا بد من ضمان ذلك الفهم والنهج في جميع مراحل أي عملية من عمليات حفظ السلام.

وفي بعض حالات الصراع المسلح فإن استعادة التركيبة الديمغرافية للسكان والتي تأثرت نتيجة عمليات طرد عرقي واسع النطاق وإقامة مناطق تم تطهيرها عرقيا شرط أساسي للشرعية واستدامة السلام. لذلك من المهم في هذه الحالات

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن حفظ السلام. ونعرب عن امتناننا للأمين العام على مساهمته القيمة في مناقشتنا للموضوع.

إن العوامل المحركة للتغيرات السياسية والأمنية في العالم تتطلب درجة عالية من تكيف الأمم المتحدة مع الرد الفعال والحسن التوقيت على التحديات المتشابكة التي أسفرت عن تلك التغيرات. إن حفظ السلام الذي تم تصوره في الأصل بالقيام بمهمة تقليدية تمثل في مراقبة وقف إطلاق النار قد تطور من الناحية المفاهيمية والعملية إلى مؤسسة أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد مع عدد من المكونات. وعلى الرغم من ذلك التحول، لا تزال عمليات حفظ السلام أداة لا غنى عنها لعملنا الجماعي الذي نقوم به من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

إن التماسك بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية مهم. وحاليا، لدى عدد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولايات لتنفيذ طائفة من أعمال بناء السلام. إن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بمنعها تكرار وقوع العنف، وبدعمها للمهام الحيوية وتمكينها في بعض المجالات وبمساعدها البلدان المضيفة في تطوير استراتيجياتها المتعلقة بإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، إنما ترسي القواعد اللازمة لعمليات بناء السلام المتعاقبة.

تعتقد أذربيجان أن المداورات الجارية حاليا بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة فعالية حفظ السلام ينبغي لها أن تزيد من تعزيز مركزية العناصر الأساسية التي تشكل أساس حفظ السلام. وأود أن أركز على البعض منها.

أولا، إن مهمة تحديد وظائف حفظ السلام وبناء السلام تكمن في مجلس الأمن الذي يحدد طبيعة عمليات حفظ السلام ويوجه أنشطتها. لذلك، يجب أن تكون الولاية واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز، ويجب صوغها بحيث تتكيف دائما مع الحقائق في الميدان. كذلك لا بد من أن تكون العمليات مجهزة

على وجه الخصوص تعزيز مؤسسات سيادة القانون، والأمن وإصلاح قطاع الدفاع، وحماية المدنيين، لا سيما الأطفال الذين يتأثرون بالصراعات المسلحة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة العنف الجنسي ودعم العمليات السياسية الشاملة، من قبيل تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية.

تتجاوز جميع تلك المسائل أي مفهوم تقليدي لحفظ السلام، لتصل إلى تهيئة ظروف دائمة تؤدي إلى سلامة المجتمعات ومواطنيها. وحفظ السلام هم من ثم مدعوون لأن يصبحوا بناء سلام منذ البداية، عن طريق تعزيز بناء السلام في أعقاب الصراع في جميع أنحاء العالم، وبشكل متزايد، من خلال دعم المؤسسات العامة للبلد المضيف. ترحب لكسمبرغ بالتقدم المحرز في ذلك الاتجاه.

إن حفظ السلام وبناء السلام متكاملان ومترابطان ارتباطاً وثيقاً. ويتطلبان اتباع نهج شامل ومنسق ومتكامل يأخذ، منذ مراحل التخطيط الأولى لعملية حفظ السلام وخلال إدخال تعديل محتمل على الولاية، بناء السلام في الاعتبار بشكل كافٍ ويدمج بشكل واضح أولوياته في الولايات. كما قال العديد من أعضاء المجلس، يجب أن يضمن مجلس الأمن أن تكون ولايات حفظ السلام واضحة وذات مصداقية وواقعية ولا لبس فيها.

مع مراعاة الإسهامات المقدمة من قبل مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، والمبادئ الأساسية للملكية الوطنية، لن تنجح أي محاولة لإدماج حفظ السلام وبناء السلام، إلا إذا جرى تحديد أدوار الفاعلين المتعددين بوضوح وتنسيق عملهم بصورة فعالة. ومن شأن هذا النهج زيادة القيمة المضافة لكل إسهام، وتعزيز فعالية وكفاءة كل صاحب مصلحة. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي للأمم المتحدة تعزيز مجموعة القدرات المدنية، لا سيما حشد خبرة الأشخاص المتميزين إلى بلدان لديها خبرة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع أو التحول الديمقراطي.

أن يهيئ حفظ السلام الظروف اللازمة وأن يعملوا كضامنين لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية بصورة كاملة وآمنة ومشرفة.

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن سيعتمد مجلس الأمن، نتيجة مناقشات اليوم، قراراً هاماً بشأن حفظ السلام، وأذربيجان من بين مقدميه. وأود أن أشكر باكستان على مبادرتها التي جاءت في أوانها وقيادتها المقتدرة في ذلك الصدد وأن أعرب عن تقديري لمساهمتها الرائعة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تتقدم لكسمبرغ بجزيل الشكر لباكستان على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن حفظ السلام. ونرحب بالالتزام الرائع لبلدكم، يا سيادة الرئيس، وهو التزام تجسد في حقيقة كونكم من البلدان الطليعية المساهمة بقوات في الأمم المتحدة. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على عرضه.

إن هذه المناقشة تمكننا من تبادل الآراء بشأن جميع أبعاد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتحديات والفرص الناشئة من التطورات التي حدثت في تلك العمليات في السنوات القليلة الماضية.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً كاملاً البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن عمليات حفظ السلام تحتل مكاناً جوهرياً في عمل الأمم المتحدة. واليوم، أصبحت أكثر تعقيداً وتنوعاً، وتعمل في بيئات متزايدة الصعوبة وفي ظروف قد تتغير فجأة. وللصمود أمام تلك الحقيقة وبالنظر إلى كون الأمن والتنمية وسيادة القانون مسائل ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً لا انفكاك منه، فإن الأغلبية الكبيرة من عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد الآن ونتيجة لذلك، قد تتضمن ولايات عمليات حفظ السلام الآن

الذين جادوا بأرواحهم من أجل القيام بواجبهم، خدمة للأمم المتحدة وقضية حماية السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على المشاركة في تقديم مشروع القرار، الذي هو الآن نص رئاسي. وهو أنسب إشادة بالأمم المتحدة وبحفظة سلامنا. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تدلي ببيان مختصر عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم بشأن عمليات الأمم

ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم ما لم نعالج الأسباب الجذرية للصراع منذ البداية. وتظهر الأزمات التي تشهدها منطقتي الساحل والقرن الأفريقي ذلك بوضوح كل يوم. في رأينا، يشكل شمول جميع الفئات السكانية، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء، في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، أفضل وسيلة لمنع عودة ظهور مشاعر الإحباط التي يمكن أن تشعل الصراع من جديد. لذلك أسهمت لكسمبرغ في الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية، خصوصا في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وتيمور - ليشتي.

ومن دواعي سرورنا تسليط مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم (S/2013/27) الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به المستشارون في بعثات الأمم المتحدة فيما يخص حماية السكان الأكثر ضعفا، ولا سيما الأطفال. وتعد الأدوار التي يضطلع بها موظفو الإعلام والمراقبون، كدعاة وميسرين ومستشارين لرؤساء البعثات عناصر رئيسية فيما يتعلق بحماية الأطفال.

والمجلس محق فيما يخص التأكيد على أهمية نشر حفظة سلام مؤهلين وذوي خبرة، ولديهم المهارات اللازمة، بما في ذلك المهارات اللغوية، ويحترمون سياسة المنظمة المتعلقة بعدم التسامح المطلق مع حالات سوء السلوك. ويجب عدم التسامح مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن ناحية أخرى، ينبغي اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن الأفراد المنتشرين. إن لكسمبرغ تدين بقوة أي اعتداء على الموظفين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

و أختتم بياني بالإعراب عن عميق امتنان لكسمبرغ لجميع الجنود وأفراد الشرطة والعمال المدنيين العاملين في مجال حفظ السلام، الذين يضطلعون بعمل لا غنى عنه في ظل ظروف غالبا ما تكون صعبة، لتنفيذ الولايات الموكلة إليهم من قبل المجلس. ونحبي ذكرى أولئك الرجال والنساء

وقد كانت الأمم المتحدة مدركة تماما لهذه التغييرات التي طرأت على خصائص الصراعات، وتأثيرها على ولايات عمليات حفظ السلام. وقد ذكر بطرس بطرس غالي في مقدمته لكتابه القيم المعنون "من نظام الفصل العنصري العالمي إلى القرية العالمية: أفريقيا والأمم المتحدة" أن الخصائص الجديدة للصراع تطالب الأمم المتحدة ببذل جهود أكبر بكثير، فضلا عن أنها أرغمت المنظمة على الاستجابة لها بطرق متنوعة.

وقد مضت الأمم المتحدة شوطا طويلا على مدى السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بإدماج مهام بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وقدمت عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بدورها إسهاما كبيرا لدعم المجالات ذات الأولوية بالنسبة لعمليات بناء السلام، بما في ذلك توفير السلامة والأمن الأساسيين، والمضي بالعملية السياسية، وتوفير الخدمات الأساسية، واستعادة الصلاحيات الحكومية الأساسية، فضلا عن تحقيق الإنعاش الاقتصادي. ويجب أن تتسق تلك المهام مع استراتيجيات البلد المضيف من أجل ضمان الملكية الوطنية.

وترى حركة عدم الانحياز أن حفظ السلام أداة هامة تحت تصرف الأمم المتحدة لمعالجة حالات الصراع. غير أنها لا ينبغي أن تكون بديلا عن الوسائل الأخرى، مثل الدبلوماسية الوقائية، وبذل الجهود السياسية من أجل حل الصراعات، وخاصة في مراحلها الأولى. وينبغي ألا يلجأ إلى عملية حفظ السلام إلا بعد تقييم شامل لحالة الصراع بناء على توافر معلومات دقيقة، وعلى أساس فهم واضح لأهداف عملية حفظ السلام، فضلا عن توفر رؤية واضحة لاستراتيجيات الخروج. ويجب إعطاء أولوية قصوى في جدول أعمالنا لسلامة أفراد عمليات حفظ السلام أيضا، عند التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها.

وتشدد الحركة على ضرورة الالتزام الصارم - عند إنشاء أي من عمليات حفظ السلام أو تمديد ولاية أي من

المتحدة لحفظ السلام، وهو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لجميع أعضاء حركة عدم الانحياز. كما أود أن أشكر وكيل وزارة خارجية باكستان على حضوره معنا هنا اليوم لترؤس هذه المناقشة وعلى ملاحظاته الافتتاحية.

ترحب مصر وحركة عدم الانحياز باتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بتوافق الآراء.

ظهر مفهوم حفظ السلام بعد مرور سنوات قليلة فقط على إنشاء الأمم المتحدة. وقد تطور على مدى العقود الماضية ليشكل أحد أكثر الأدوات أهمية في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، الخاص بصون السلم والأمن الدوليين. وتتراوح عمليات حفظ السلام بين حفظ السلام التقليدي، الذي يركز على الحفاظ على السلام بين الأطراف المتحاربة ورصد وقف الأعمال العدائية، وبين عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، تنطوي على القيام بمهام بناء سلام، وتعالج الأسباب الجذرية للتراع. لقد أصبح حفظ السلام على مر السنين حقا بناء سلام في مرحلة مبكرة.

ومع التسليم بأن ولاية كل بعثة من بعثات حفظ السلام محددة وفقا لاحتياجات البلد المعني وحالته، فإن طابع عمليات حفظ السلام وولاياتها ينبع من الخصائص المتغيرة للصراعات، ولا سيما زيادة التزايدات داخل الدول بدلا من التزايدات بين الدول. وترتبط أسباب الصراع على نحو متزايد بالعجز الكبير الحاصل في قدرة مؤسسات الدولة على توفير الأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي ذلك السياق، فلا بد من التأكد من أن حفظ السلام وبناء السلام يعززان بعضهما بعضا في السعي نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ولن يتحقق هذا إلا بواسطة دعم المرحلة الانتقالية الحاسمة لبناء السلام التي تلي مباشرة حفظ السلام بعد انتهاء الصراع، وتسبق تحقيق الانتعاش في الأجل الطويل. ويجب أن يكفل الانتعاش تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة من أجل تجنب الانتكاس إلى الصراع.

وإذ نكرر التأكيد على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فلا بد من مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للصراعات وحالات ما بعد الصراع، عبر بذل الجهود المشتركة في مجالات منع الصراعات وتسويتها، فضلا عن حفظ السلم وبناءه. ويقدم التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نموذجا يبيّن إمكانيات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، تود حركة عدم الانحياز أن تثني على الرجال والنساء الذين يخدمون في عمليات حفظ السلم في جميع أنحاء العالم، علاوة على حفظة السلم الذين قدموا أغلى التضحيات من أجل المضي قدما بقضية السلم. وتكرر الدول الأعضاء في الحركة التأكيد على مواصلة التزامها التام بدعم مساعي الأمم المتحدة الساعية إلى تحقيق السلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ختاما أود - إذ أتكلم بصفتي الوطنية - التعبير عن تأييدي للتعليقات التي أدلى بها السفير جيرار أرو، ممثل فرنسا، بشأن أهمية تعدد اللغات في عمليات حفظ السلم. وأود أن أكرر التأكيد، بطبيعة الحال، على أن ذلك ينبغي أن يشمل اللغات الست للأمم المتحدة، بما فيها اللغة العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بحضور وكيل وزارة الخارجية الباكستانية في هذه المناقشة، ونشاطر ثناء لكسمبرغ وغيرها من الدول على أخذ باكستان - بصفتها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات للأمم المتحدة - زمام المبادرة فيما يتعلق بعقد هذه المناقشة

العمليات القائمة - بمراعاة أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المبادئ الرئيسية التي تحكم تلك العمليات، بما في ذلك، موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وعدم التحيز. وينبغي أيضا التمسك باحترام مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون التي هي من صميم الولاية المحلية للدول.

وتشدد الحركة على ضرورة وضع مفاهيم حفظ السلم والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بها عبر العمليات الحكومية الدولية، بغية ضمان انطباقها، والتوصل إلى توافق الآراء بشأنها بين الدول الأعضاء. وتكرر الحركة التأكيد على دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم، بوصفها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن صنع السياسات المتعلقة بحفظ السلم.

ويشكل التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات - وبالمناسبة، فإن حركة عدم الانحياز تضم أكبر ١٠ بلدان مساهمة بقوات بين أعضائها - عاملا لا غنى عنه لنجاح عمليات حفظ السلم. وليس من سبيل للمغالاة في التأكيد على أهمية دور البلدان المساهمة بقوات - التي تعرّض قواتها للخطر من أجل تحقيق السلم - في العملية الشاملة لحفظ السلم، فضلا عن التأكيد على أهمية مشاركة هذه البلدان بصورة كاملة في وضع السياسات، واتخاذ القرارات في المسائل المتصلة بولايات عمليات حفظ السلم وتكوينها وقوتها. ويكتسي توفير الدعم المالي واللوجستي الكامل واللازم لعمليات حفظ السلم أهمية بالغة لنجاح تنفيذ ولاية بعثة حفظ السلم. وينبغي ألا يطلب من حفظة السلم القيام بمهام أكبر في حين تتوفر لهم موارد أقل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حل المشكلة المتعلقة بسداد تكاليف القوات. وينبغي أيضا ألا يصبح تمويل عمليات حفظ السلم عبئا على البلدان المساهمة بقوات.

بموجب الميثاق ليست مطلقة. وبالتالي، فإنه لا يمكن للمجلس - بل لا ينبغي له - أن يسعى إلى ممارسة سلطة حصرية على جميع الجوانب الهامة من البعثات المتعددة الأبعاد. لكن ونظرا للصلة الوثيقة بين مختلف أسباب الصراع، فإنه لا يزال للمجلس الاضطلاع بدور هام للغاية. وبعد، فإن ممارسة المجلس في الوقت الحالي ليست ملائمة تماما للحالات المعقدة التي تتسم بتداخل الاختصاصات والمسؤوليات.

وغالبا ما يتم تهميش أصحاب المصلحة الرئيسيين خارج المجلس، بل والبلدان المضيفة أيضا، عندما ينظر المجلس في الولايات المتعددة الأبعاد. وعليه، فإننا نؤيد مصر وغيرها من الدول في التأكيد على أهمية توافق مهام حفظ السلام مع استراتيجيات البلد المضيف من أجل كفاءة الملكية الوطنية للعملية. وتحسين التفاعل مع تشكيلات بناء السلام ذات الصلة يمثل خطوة يمكن أن تكون مفيدة جدا. ولكن هذا لا يكون ممكنا دائما، لأن معظم البعثات التي كلفها المجلس بولايات لا تنتشر في بلدان مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولذلك، يتعين علينا أن نذهب إلى مدى أبعد بكثير في بحثنا عن أدوات فعالة للرقابة السليمة على التكامل الفعال.

ونقترح أن يبدأ المجلس بحالة أو اثنتين من الحالات المدرجة على جدول أعماله والتي لا توجد فيها حاليا تشكيلة لبناء السلام، ويمكنه إنشاء نسق خاص به على غرار التشكيلات، على أساس الشراكة بين المجلس والدولة المضيفة وآخرين، حسب الاقتضاء، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشكيلة ذات طابع رسمي أقل من هذا القبيل ستكون أداة قوية جدا لتحسين الانخراط الجماعي للأمم المتحدة بشأن القضايا المتعددة الجوانب التي تواجه جميع مهام حفظ السلام تقريبا.

والمزيج الصحيح من الشمول السياسي والطابع غير الرسمي يمكن أن يتيح الحصول على مدخلات من أصحاب

في مجلس الأمن. ويدل ذلك على أن من الأهمية بمكان التمثيل القوي للبلدان المساهمة بقوات في المجلس.

ومن المناسب للغاية أيضا أن تتابع هذه المناقشة عن كتب نتائج المناقشة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر بشأن بناء السلام (S/PV.6897). وعلى النحو الذي أكدته نيوزيلندا في ذلك الوقت، فإن أنشطة بناء السلام الفعالة تكتسي أهمية بالغة أثناء مرحلة حفظ السلام. وبالتالي فنحن سعداء جدا أن نرى تأكيد هذا الأمر بقوة في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها باكستان (S/2013/4، المرفق).

ولأجل التمكين من سحب بعثات حفظ السلام الباهظة التكلفة، فلا بد من الاضطلاع بعمل حقيقي وفعال، يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويقتضي ذلك اتباع نهج متعدد الأبعاد حقا من جانب المجلس والأمم المتحدة برمتها. ويجب أن تكون المهام من قبيل إصلاح القطاع الأمني، وتوسيع نطاق سيادة القانون، وتوطيد الحوكمة الشاملة، وخلق العمالة والفرص الاقتصادية ذات الأثر المبكر، جزءا من الولاية العامة للأمم المتحدة. ولكي تكون هذه العوامل فعالة، فإنه يجب إدماجها بطريقة جيدة للغاية. وإلا فليس لنا أن نتوقع سوى استمرار المشاكل نفسها التي أفقدت عمليات حفظ السلام فعاليتها في بعض الأحيان. وعليه، يجب إعطاء العناصر المتعددة الأبعاد للبعثة الأهمية ذاتها التي تولى عادة للوجود العسكري لقوة حفظ السلام نفسها.

ويتمثل الشرط الثاني الرئيسي لبعثات حفظ السلام في قدرتها على تحقيق فوائد ملموسة في وقت مبكر بالنسبة لسكان البلد المضيف، الأمر الذي يساعد على بناء رأس المال السياسي للبعثة مع الحكومة المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد شهدنا للأسف حالات كثيرة جدا نفذ فيها صير الحكومات المضيفة على التعامل مع بعثات حفظ السلام.

وعليه، فكيف يدير مجلس الأمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة متعددة الأبعاد حقا؟ إن ولاية المجلس

صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وأن السعي إلى تحقيق السلام يتطلب اتباع نهج شامل ومنسق وجاد، يعالج الأسباب الجذرية للصراعات، بما فيها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا النهج يتطلب زيادة وعي المجتمع الدولي في ما يتعلق بجمالية إدماج تدابير من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب الأمن الغذائي، في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. وإعادة التأكيد على هذه الرسالة كان هدفا أساسيا للمناقشة التي ترأسها وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، أنطونيو باتريوتا، في المجلس في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر S/PV.6479).

وقد شددت البرازيل والعديد من الوفود الأخرى منذ فترة طويلة على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن، بأسرع ما يمكن لدى صياغة ولايات حفظ السلام، إلى ما وراء الأفق المباشر للأحداث لمعرفة الأسباب الجذرية للصراعات. ويتمثل أحد سبل القيام بذلك في إدماج أهداف بناء السلام الرئيسية في ولايات حفظ السلام ذات الصلة منذ البداية تماما وطوال فترة عمل البعثة، وكفالة تعبير التخطيط للبعثات وتكوين القوات عن تلك الأولويات.

ونأمل أن يسهم القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذ اليوم، في زيادة إشراك جميع الهيئات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في هذا المسعى. ونرحب ترحيبا خاصا بتشجيعه مجلس الأمن على الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

وبينما ننوه بما أحرز من تقدم في وضع مبادئ وممارسات عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، علينا أيضا أن نواجه تحديات تنفيذ الولايات المعقدة. وإلى جانب التخطيط المتكامل للبعثات وتكوين القوات، من الضروري تعزيز العنصر المدني في بعثات حفظ السلام. ولن يتسنى لبعثات الأمم المتحدة تنفيذ مهام مثل دعم إصلاحات الدولة وتعزيز مؤسسات سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان ومساعدة السلطات الوطنية في صياغة أولويات بناء السلام والاتصال بالجهات السياسية الفاعلة دعما للعمليات السياسية إلا في وجود قدرات مدنية مناسبة.

المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك البلدان المضيئة والمأنون والبلدان المساهمة بقوات ووكالات الأمم المتحدة. كما أنه سيوفر سياقاً لممارسة المجلس القيادة بصورة أكثر استدامة وفعالية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها، باستخدام الأدوات المتاحة للمجلس بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما نادينا به في الماضي. ومن شأن ذلك أن يساعد، في المقام الأول، على الوفاء بوعده جعل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام متعددة الأبعاد وفعالة حقاً، الأمر الذي يمكن أن يعالج الأسباب الجذرية للصراعات وسيكون تعبيرا ملموسا عن التزام المجلس بالفصل السادس وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذا ما نسعى إلى تحقيقه في جميع بعثات حفظ السلام. وبتخاذ التدابير الصحيحة، يمكن إنجاز ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي تأتي في وقتها تماما وعلى اختيار موضوع مناقشتنا بتمتهى الحكمة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

والبرازيل، التي تناصر منذ زمن طويل اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء الأمن والتنمية، تعتبر اتخاذ قرار اليوم خطوة إيجابية في منهاج عملنا في المستقبل.

وفي أحيان كثيرة جدا، لا تكون التهديدات المباشرة التي نتميل إلى الرد عليها سوى مظاهر لقيود هيكلية قد تجعل المجتمعات معرضة للعنف والصراع، ألا وهي، الفقر وانعدام الأمن الغذائي وغياب الفرص والموارد وعدم حل المظالم السياسية وعدم الإصغاء إلى الدعوات المطالبة بزيادة المشاركة والمساواة والكرامة.

وفي هذا الصدد، من الضروري أن نضع في اعتبارنا، كما أقر المجلس منذ أكثر من عقد، أن ثمة ترابطا وثيقا بين

الواقع، وتعترف بها. ونحن نشيد بجميع من ضحوا بأرواحهم في سبيل السلام تحت راية الأمم المتحدة.

وتجربتنا في هايتي تظهر أن اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء حفظ السلام يعني أيضا جعل قوات حفظ السلام التابعة لنا أكثر إدراكا على نحو متزايد لمطالب المحتاجين. وهو يعني أن يكون لدينا قوات حفظ سلام لا يحترمها المدنيون بسبب الأسلحة التي تحملها، ولكن للأثر الذي تساعد على تعزيزه في حياة الناس اليومية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كراولي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام جدا الذي تقوم عليه الجهود الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لإحاطته الإعلامية إلى المجلس في وقت سابق اليوم وتعرب جنوب أفريقيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اليوم تنتشر معظم علميات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حالات الصراع داخل الدول، ولذلك تستلزم نشر عناصر عسكرية ومدنية للتعامل مع الطابع المعقد للتحديات التي تواجه الدول المتأثرة بالصراعات. وقد أثبت النهج المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام أنه أداة فعالة لمعالجة حالات الصراع في العصر الحالي. وتقف عشر من بين ١٤ من بعثات حفظ السلام الحالية المشكلة على هذا النحو شاهدا على تلك الحقيقة.

كما أثبت نهج حفظ السلام المتعدد الأبعاد، على مر السنين، أنه أداة دولية لبناء السلام تسهم في إرساء أسس

ونحن بحاجة إلى توفير هذه القدرات بأعداد كافية وبما يكفي من الموارد. ويجب علينا أن نضمن أن تظل الولايات متماشية مع الواقع في الميدان. وينبغي الاستفادة على نحو أفضل من تجارب البلدان النامية في هذه المجالات. كما يجب توفير الدعم الكافي لأنشطة حفظ السلام التي تشمل على بعد واضح لبناء السلام - مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمشاريع السريعة الأثر والحد من العنف في المجتمعات المحلية. وتوفر هذه الأنشطة للسكان المحليين فوائد للسلام في وقت مبكر، الأمر الذي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استدامة عملية بناء السلام.

والمنع عنصر هام آخر. والمنع يجمع بالضرورة بين حفظ السلام وبناء السلام. وهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين، على سبيل المثال، تنطوي على طائفة متنوعة من الجوانب يجب أن تتآلف، وذلك بدءا بالتأهب للعمليات وانتهاء بتوفير بعض الخدمات الأساسية وبدءا بالردع وانتهاء بإصلاح قطاع الأمن. والسلام الدائم والمستدام هو ما تسعى جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام جاهدة إلى تحقيقه. واستراتيجيات الخروج أساسية في هذا الصدد. وهي يجب أن تكون جزءا من الاتفاقات الشاملة مع الحكومات الوطنية والشعب والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ولا يمكن أن تصبح استراتيجيات الخروج نصوصا وصيغا متصورة سلفا.

وستكون هذه الاستراتيجيات أكثر نجاحا عندما تكون مملوكة للمجتمعات بوصفها أداة هامة للتعبير عن الاضطلاع بالمسؤوليات الوطنية على نحو تدريجي وفعال. ويجب علينا أن نكفل ألا تذهب بعثة حفظ السلام معها، لدى مغادرتها، بالقدرة على تعبئة الموارد والجهود التي لا تزال الحاجة ماسة إليها.

وحفظ السلام المتعدد الأبعاد يبرز مسألة الموارد البشرية. والبرازيل تقدر مساهمة جميع الرجال والنساء، العسكريين منهم والمدنيين، الذين ينفذون مهام تزداد تعقيدا على أرض

السلام، التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المضيفة، في تصميم هيكل بناء السلام. بيد أن الملكية الوطنية لذلك الهيكل تظل لها أهمية قصوى.

تتميز بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بوجود مجموعات من الخبرات والمهارات المتخصصة السياسية والعسكرية والتقنية وغير ذلك. عناصر بناء السلام من الأشياء الجوهرية في بعثات حفظ السلام هذه، ما يمثل ميزة نسبية في مستهل نشر البعثة.

بعثات حفظ السلام من العوامل المساعدة التي توفر المساعدة في اللحظات الحرجة عادةً الصراع وتجنب الخبرة من خلال إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الانتخابية وسائر الشؤون المدنية. يتسم قيام بعثة حفظ السلام والحكومة المضيفة بإجراء مشاورات وتقييمات منتظمة ومشتركة خلال المرحلة الأمنية بأهمية حاسمة في التقدم نحو عملية الانتقال إلى مرحلة بناء السلام وتحديدها.

تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في أعقاب الصراعات (S/2009/304) مفيد بما يتيح من إطار عريض يسلط الضوء على خمس أولويات متكررة لمشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام. الأولوية الأولى هي توفير السلامة والأمن الأساسيين للمواطنين؛ وثانياً، إجراء عمليات سياسية شاملة؛ وثالثاً، توفير الخدمات الأساسية؛ ورابعاً، استعادة وظائف الحكومة الأساسية؛ وخامساً، إعادة تنشيط الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، رأينا قيمة الملكية والقيادة الوطنية القوية في صياغة أولويات بناء السلام في حالات تيمور - ليشتي، وليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ولكي تكون بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد فعالة حقاً، يجب أن تسترشد عمليات استعراض الولايات

السلام المستدام والحوكمة الديمقراطية. ولذلك لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتل دوراً مركزياً في سير النظام الأمني الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة.

يشير نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة توقعات عالية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، لا سيما في صفوف السكان المدنيين في الدولة المضيفة الذين يجدون أنفسهم عموماً ضحية لتبادل إطلاق نار في الصراع، الذي يتحملون وطأته. لذلك فإن من المتوقع بصورة منطقية ومقنعة أن يتحول الدعم السياسي إلى نتائج ملموسة من خلال حملة أمور من بينها تقديم الدعم التقني والمالي، فضلاً عما هو منتظر من نقل الخبرة والموارد خلال مدة عمل بعثة حفظ السلام/بناء السلام.

قرارات مجلس الأمن التي تأذن ببعثات لحفظ السلام من هذا القبيل يجب ألا تكون واقعية وقابلة للتحقيق وذات موارد جيدة فحسب، بل يجب أن تكون قادرة على الوفاء بتلك التوقعات. لا بد في هذا الصدد من الاتساق والتماسك، وعلى مجلس الأمن أن يستجيب لنداءات الأطراف المتضررة من المنازعات أو الصراع. ويجب أن يتجنب الانتقائية في استجابته من أجل أن يكون حفظ السلام المتعدد الأبعاد فعالاً حقاً.

على سبيل المثال، ينبغي عدم إغفال عناصر حقوق الإنسان في بعض بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد من أجل المصلحة السياسية. فهذا النهج لم يؤدي إلا إلى إطالة أمد بعض الصراعات. يجب على مجلس الأمن أن يضمن الالتزام بقراراته في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وأن يتجنب النهج الانتقائية التي تنتهي بتخيب آمال السكان الذين يتوقون إلى تحقيق تطلعاتهم المشروعة.

توفر بعثات حفظ السلام مظلة أمنية من خلال وجود الأفراد النظاميين وتسهم في الحفاظ على الفضاء السياسي. بما أن حفظة السلام يمثلون باكورة حضور الأمم المتحدة في الميدان، فإنهم يعتبرون، عن وجه حق نقطة الدخول لبناء

المتغيرة. ونرحب بصفة خاصة بتركيز الملاحظة على العلاقة التعااضدية بين حفظ السلام وبناء السلام.

بينما يُعهد إلى أصحاب الخوذات الزرقاء بولايات أكثر تعقيداً ومتعددة الأبعاد، فإن جميع الأطراف صاحبة المصلحة في حفظ السلام، ألا وهي مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، ينبغي أن توالي بذل جهودها حتى تجد البعثات الدعم الكافي وتحقق أهدافها بفعالية.

ونحن على ثقة بأن مناقشة اليوم، والقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي اتخذ في وقت سابق سيدعمان أكثر ما يظلم به المجلس، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة، من عمل حاسم في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبوصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شراكة عالمية فريدة من نوعها، فإنها تظل تمثل أداة بالغة القوة والفعالية من حيث التكلفة في إنقاذ البشرية من الصراع وعدم الاستقرار. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتمكينها من تحقيق أقصى قدر من التأثير. يتطلب ذلك أن تعمل مختلف عناصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - الجيش والشرطة والعنصر المدني - معاً بشكل وثيق وأن تتوحد في ظل الإحساس بوحدة الغرض. ويتطلب ذلك أيضاً من الأمم المتحدة وشركائها، في مواجهة التداخل المفهوم بين الحدود الدينامية لحفظ السلام، وصنع السلام، وإنفاذ السلام، وبناء السلام والتنمية، أن يكونوا مستعدين على الدوام ولديهم استراتيجيات استجابة شاملة ومدعومة بالشكل الصحيح لتعزيز السلام باتخاذ تدابير فورية وطويلة الأجل على حد سواء، تسترشد باحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية المتضررة.

يستلزم اتساع نطاق التحدي وطابعه توفير مبادئ توجيهية واضحة وصریحة لأصحاب الخوذات الزرق، إلى جانب ما يلزم من المعدات والتدريب والموارد. وفي حين يجري

بالاستعراضات الدورية والمركزة المتضمنة في تقارير الأمين العام. يجب أن تُضمّن في هذه التقارير وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الميدان، بمن في ذلك أصحاب المصلحة في البلد المضيف. ولا غنى في ذلك الصدد عن آراء البلدان المساهمة بقوات، جنباً إلى جنب مع آراء الأمانة العامة ومجلس الأمن. بتلك الطريقة، يمكن أن تؤثر احتياجات البلد المضيف على إمدادات الأمم المتحدة على جبهة بناء السلام وفي مرحلة إعادة الإعمار.

وأخيراً، يود وفدي أن يشيد بالمساهمات التي قدمها الآلاف من الرجال والنساء المنتشرين ببلداننا للعمل تحت علم الأمم المتحدة في التصدي للحالات الخطيرة والبالغة التعقيد حول العالم. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للذين سقطوا دفاعاً عن المسعى النبيل الهادف إلى جعل العالم مكاناً آمناً ومأموناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وكذلك على الورقة المفاهيمية المفيدة (S/2013/4، المرفق)، التي تعكس العديد مما تواجهه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تحديات كبيرة وما حققت من إنجازات حيوية. ونقدر أيضاً تقديراً كبيراً للملاحظات التي أدلى بها الأمين العام. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

توافق إندونيسيا على الملاحظة الواردة في الورقة غير الرسمية للرئيس، وفحواها أن حفظ السلام في عصرنا هذا يتطور تطوراً تدريجياً ويكيف نفسه مع المتطلبات والظروف

البرامج المفيدة جدا المتعلقة بالتنمية وبناء السلام، وعلينا أن نشجع اتباع نهج متكامل وتكاملي. ونؤيد بقوة دعوة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها لعام ٢٠١٢ عن أهمية كفالة الاتساق فيما بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

يشكل صنع السلام، بالنسبة لإندونيسيا، عنصرا هاما من عناصر سياستها الخارجية، وجزءا لا يتجزأ من ولايتها الدستورية. ترجع مشاركة إندونيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى عام ١٩٥٦. ونشارك حاليا في ست بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وتضطلع وحدة غارودا التابعة لنا بمهام حاسمة الأهمية مرتبطة بعمليات بناء السلام. ونهدف إلى زيادة مساهمتنا ومشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر أن حفظ السلام وحده ليس كافيا. إن اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية والعمليات السياسية الشاملة وصنع السلام والتنمية والمؤسسات الوطنية القوية ضروري من أجل السلام المستدام. ينبغي لنا أن نعمل جميعا معا لكفالة فعالية عمليات حفظ السلام والمساعدة في وضع إطار إيجابي متعدد الأبعاد يدعم صنع السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تقوم، من حيث المبدأ، بدعم تنفيذ وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام، فإن دورها النشط في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في كثير من الحالات لا مفر منه.

أشار الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام غداة الصراعات (S/2009/304)، إلى أن الأمم المتحدة تواجه متطلبات غير مسبوقة على مستوى القدرة القيادية بفعل الزيادة الكبيرة التي شهدتها بعثات حفظ السلام خلال السنوات القليلة الماضية من حيث العدد والحجم والتعقيد.

وفي هذا الصدد، تشيد إندونيسيا بزيادة التركيز من جانب المجلس على الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام خلال العامين الماضيين وترحب بشتى إعلانات المجلس بشأن إدماج عناصر بناء السلام في ولايات حفظ السلام، حسب الاقتضاء، إلى جانب التشديد على الملكية الوطنية. وندعم أيضا التزام المجلس بمواصلة تحسين تفكيره في المهام المبكرة لبناء السلام المرتبطة ببناء المؤسسات. إن تعزيز القدرات الوطنية الأساسية ضروري لإرساء أسس التنمية والسلام المستدامين.

أكدت الجمعية العامة أيضا على أهمية دعم تنمية القدرات المدنية الوطنية وبناء المؤسسات، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام وفقا لولاياتها. وفي حين يضطلع أفراد حفظ السلام بالعديد من المهام الهامة لحفظ السلام وغيرها من المهام المتعددة الأبعاد، علينا أيضا الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية لتحقيق أفضل النتائج، ولا سيما في ما يتعلق بالمهام شديدة التخصص والطويلة الأجل. تحتاج مهام مدنية متخصصة معينة إلى خبراء مدنيين يتمتعون بخبرات ومهارات معينة.

ولذلك ينبغي أن يعكس نهج عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التطورات التي تحدث في إطار استعراض الأمم المتحدة للقدرات المدنية إلى جانب العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. وتدير كيانات الأمم المتحدة الأخرى أيضا بعض

يمكن هذا المنتدى من مواصلة تقديم التوجيه المفيد وذي الصلة القائم على توافق الآراء بشأن عمليات حفظ السلام. يجب أن نجعل تقرير اللجنة الخاصة أكثر تركيزاً وأن نكفل تنفيذ توصياتها في حينها. تزداد أهمية ذلك في أوقات التشفير، عندما نكون بحاجة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة.

وكما ذكر الأمين العام، فإن حفظة السلام هم بناء السلام، ولا بد من أن يغتنموا الفرصة في أعقاب الصراع مباشرة. إنهم أول من يحدد الأولويات، ولديهم مزيج فريد من القدرات وعليهم الانحياز على الوجه الصحيح منذ البداية.

أشار ممثل إندونيسيا إلى الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، التي جرى النظر فيها بعناية في السنوات الأخيرة. يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن هذا الموضوع، ونشجع على مواصلة تطوير وتحديث الاستراتيجية، فضلاً عن التخطيط وتنفيذ أنشطة التدريب والتمارين الفعالة لتعزيز تنفيذها.

وأخيراً، تناول أيضاً تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746) التحدي المتمثل في هذه الصلة عن طريق التشديد على الشمولية وبناء المؤسسات، التي تضطلع فيها عمليات حفظ السلام بدور هام بغية بناء دول أكثر قدرة على الثبات أمام الأزمات وبناء السلام المستدام. وعلى سبيل المثال، فإن بناء المؤسسات في مجالي الأمن والعدالة أمر أساسي لقدرة الدول المضيفة على المضي قدماً. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون تعزيز سيادة القانون هدفاً عاماً.

وفي السياق نفسه، تشجع مبادرة القدرات المدنية تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الإسهام في هذا الهدف عن طريق توسيع مجمع الخبراء المدنيين ذوي الصلة المناسب لعمليات حفظ السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبالمثل، تبين السياسة العامة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن

نرحب بمبادرة الرئاسة الباكستانية بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن المناقشة تعبير أيضاً عن التزام باكستان القوي بصورة تقليدية تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بالطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام، الذي يركز بصفة خاصة على الصلات الهامة بين حفظ السلام وبناء السلام. استحووا أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن أحيط علماً مع الارتياح باعتماد القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

إن حفظ السلام هو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة ولذلك فهو أداة حيوية تمهد الطريق من أجل استقرار وتنمية البلدان الخارجة من الأزمات في الأجل الطويل. يشكل العمل الهام الذي تؤديه جميع الأطراف الفاعلة في شراكة مع الأمم المتحدة جهداً جباراً، قد لا يحظى دائماً بالاعتراف على النحو الواجب. وإدراكاً للظروف الصعبة التي يضطلع فيها حفظة السلام بعملهم، فإننا نقدر تقديراً بالغاً التضحيات التي يقدمونها. وفي الواقع، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا واحترامنا للذين بذلوا أرواحهم أثناء تأدية الواجب.

يسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إسهاماً هاماً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونولي اهتماماً كبيراً لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة. وإذ نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يجري إيلاؤه للمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، سيواصل الاتحاد الأوروبي البحث عن سبل تعزيز دعمه لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكمثال أخير، نعرب عن سرورنا لتمكنا من تقديم الدعم المفيد وفي الوقت المناسب للتشكيل السريع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. ونحن على استعداد للعمل بالطريقة نفسها في المستقبل.

يقتررب موعد انعقاد الدورة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ونحن نتمنى اهتماماً شديداً بكفالة أن

هناك حاجة الى تحديد كفاءات إضافية وزيادة توضيح دور كل فرد ومسؤوليته.

إن كفاءة التنسيق والاتساق أمر رئيسي. ويقتضي ذلك دعم منظومة الأمم المتحدة من الداخل. ولقد تم بالتأكيد إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، ولكن الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بحاجة إلى أن تتواصل، بما في ذلك ما يتعلق بلجنة بناء السلام، حيث ينبغي زيادة تحسين التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مجلس الأمن.

وتكتسب الشراكات أهمية متزايدة في جميع المجالات. فوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وعلاقتها المتنامية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بحاجة إلى أن تستكشف فرص الشراكة التي تدعم عمليات حفظ السلام بغية الاضطلاع بمهامها في بناء السلام. وصندوق بناء السلام جزء لا يتجزأ من هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة. إنه آلية بارعة لتمويل، وأيضاً آلية هامة جداً بالنسبة إلى مهام بناء السلام ضمن عمليات حفظ السلام.

وفي ما يتعلق بنماذج التعاون في المستقبل، توفر مبادرة القدرات المدنية مثلاً جيداً. ومثلما يذكر تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب الصراع (S/2012/645)، سوف تنطبق المبادرة على مختلف استجابات منظومة الأمم المتحدة. ونحن نشجع عناصر منظومة الأمم المتحدة على مواصلة العمل معاً لإيجاد السبل المثلى كي تكون أكثر استجابة وابتكاراً في حالات ما بعد الصراع.

وتظل البلدان الخارجة من حالات ما بعد الصراع تواجه خطر تجدد الصراع المسلح. وعمليات حفظ السلام دور هام تؤديه في منع ذلك. ويتعين أن نبذل قصارى جهدنا لمنع حدوث هذا التطور.

وتهيئ عمليات حفظ السلام أيضاً لمبادرات بناء المؤسسات. لذلك، من الأهمية بمكان العمل إلى ابعاد حد ممكن على تحسين طريقة مساهمة عمليات حفظ السلام في بناء

الحالات الانتقالية الصلات الوثيقة بين هذه الأنشطة المختلفة، بهدف تحقيق نتيجة ايجابية في حالات ما بعد الأزمات.

تشير جميع التقارير والمبادرات الأخيرة التي ذكرتها إلى نفس الاتجاه: البدء في أقرب وقت ممكن وبصورة شاملة حسب الحاجة هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة الايجابية. ومن المنظور الأطول أجلاً، فإن التقييم الاستراتيجي المنسق لكفالة اتباع نهج متكامل ومتسق إزاء بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع والسلام المستدام يشكل خطوة أولى حاسمة الأهمية. ويلزم القيام بعمل منسق من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة تآزر الأنشطة.

ينبغي التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها بطريقة تيسر بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وإحراز تقدم صوب تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ينبغي أن تتضمن عمليات حفظ السلام ذات المهام والولايات المتعددة الأبعاد منظوراً لبناء السلام. ويتطلب تنفيذ هذه الأنشطة التنسيق الوثيق فيما بين عمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإنمائية. وتضطلع عمليات حفظ السلام بدور في كل من مهام الدعم الحيوية وتمكين الآخرين، من خلال تقديم الدعم للبلدان، في وضع أولويات واستراتيجيات بناء السلام الحاسمة الأهمية، وهيئة البيئة المواتية التي يمكن أن تبذل فيها الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية جهودها، وعن طريق تنفيذ مهام بناء السلام المبكرة بنفسها.

ومع مراعاة مساهمة مختلف الأطراف الفاعلة والمبدأ الرئيسي المتمثل في الملكية والأولويات الوطنية، فإن النهج المتكامل لبناء السلام في تاريخ مبكر سيتكلل بالنجاح إذا كانت كل جهة فاعلة واضحة بشأن مساهمتها. ومن شأن ذلك أن يجعل الميزة النسبية والقيمة المضافة لكل طرف فاعل أكثر وضوحاً. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد، لا تزال

الجارية اليوم بشأن الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام تأكيداً وافراً على كيفية تطور طبيعة عمليات حفظ السلام.

وحفظ السلام غالباً ما يتم تداوله كعملية قائمة بذاتها، بدلاً من أن يكون مسعى إسهامياً يضيفي قوة على مؤسسة السلام بنطاقها الأوسع. فذلك يبين مضمون عمله. وبغية أن يكون السلام مستداماً وباقياً ودائماً، من المحتم أن تساهم جميع مكونات مؤسسة السلام الشامل في تحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه مجلس الأمن إلى البيان الرئاسي (S/PRST/2011/17) الذي صدر في آب/أغسطس ٢٠١١، والذي دعا إلى مشاركة هادفة مع البلدان المساهمة بقوات، وإدراج الخبرة الميدانية والخبرة العامة في استراتيجيات بناء السلام وفي صياغة ولايات البعثات.

وسوف تواصل طبيعة الولايات تحديد شكل ممارسة حفظ السلام. ولقد تكلم وفد بلدي كثيراً وبقوة لصالح عملية متدرجة وشاملة لصنع الولايات، بغية كفاءة تحديث الولايات وجعلها مرنة وفي تناغم مع الحقائق على أرض الواقع. وينبغي للمشاورات المتعمقة مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع الولايات. وسوف يعطي التقييم العادل للولايات، مع الموارد المقابلة لها، إحساساً بالواقعية حيال التوقعات المعنية بأهداف البعثة وإنجازاتها.

والمؤسف أن تخصيص الموارد لم يواكب توسع الولايات، وبعثات حفظ السلام مدعوة للقيام بالمزيد والمزيد بموارد أقل وأقل. ولقد أضاف ذلك إلى التحديات العملية التي تواجه قوات حفظ السلام. فالبعثات باتت تبهد نفسها أكثر من طاقتها بسبب نقصها للموظفين والمعدات. ويتعين على الموارد المتوفرة أن تتناسب مع الولايات، وينبغي لتدابير الكفاءة ألا تأتي على حساب الضرورات التشغيلية.

السلام وبناء الدولة في مرحلة مبكرة، وضمن انطلاقة شاملة من البداية، وانتقال سلس إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام عن عمليات حفظ السلام ودورها الحاسم في بناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

تعزز الهند بارتباطها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ بدايتها. وكبلد ساهم تقريبا في كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العقود الستة الماضية - أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام ككل - لدينا مصلحة ملزمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال رئاستنا لمجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١١، قمنا بتنظيم مناقشة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.6603). وحتى اليوم، الهند واحدة من أكبر المساهمين في بعثات حفظ السلام الرئيسية، وما زلنا ملتزمين بهذه المؤسسة العالمية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة حول هذا الموضوع.

إن حفظ السلام ما فتئ نشاطا هاما تمارسه الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. فطابعه التعاوني يمنحه شرعية فريدة تحدد قوته. والقيم الرئيسية لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لها أهمية دائمة. فمبادئ القبول والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس واستخدامها دفاعا عن ولاية ما قد امتدت كلها عبر الحالات الانتقالية العديدة التي شهدتها عمليات حفظ السلام، من بعثات مراقبة الهدنة في الأوس إلى الولايات المتعددة الأبعاد اليوم. وتؤكد المناقشة

والطابع التمثيلي لحفظ السلام وعملية إصلاحه هو المفتاح لقبوله بصورة شاملة. ومن المحتم ألا يكون العمل المتعلق بعملية الإصلاح مقتصرًا على قلة من الناس، ولكن أن يكون شاملاً للجميع.

وأخيراً، يسعد وفد بلدي أن القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٢) الذي اتخذ اليوم، سيعزز إطار حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمبادرة باكستان بعقد مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وطبيعتها المتعدد الأبعاد. إن السلم والأمن الدوليين من صميم عمل الأمم المتحدة، وبالتأكيد أن حفظ السلام أكثر أدوات الأمم المتحدة وضوحاً في ذلك الصدد. لذلك فهو جدير باهتمامنا المستمر.

بادئ ذي بدء، أود أن أكرر دعم ألمانيا الدائم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهدفنا تعزيز منظومة الأمم المتحدة والبعثات في الميدان. وانطلاقاً من تلك الروح، ندعو إلى إلقاء نظرة جديدة على كيفية التغلب على الفجوات والعيوب الراهنة. إن التماسك الوثيق بين التفويضات والقدرات اللازمة حيوي لنجاح بعثات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه نعتقد أن الزيادة في استخدام المعدات والتكنولوجيات الحديثة أمر ضروري لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام على الصعيد التشغيلي. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض على المجلس مبادرة تقدمت بها ألمانيا مع عدد من الشركاء وطورها على مر السنوات الأخيرة. وهذه المبادرة إذا نُفذت يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة

لقد جيء على ذكر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. يكفي القول إن دور فريق المراقبين طغى عليه اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢، بين الهند وباكستان، الذي وقعه رئيسا الحكومتين وصدق عليه برلمان كل من بلدهما. وفي أوقات التقشف، نحن بحاجة إلى تناول مسألة عما إذا كان من الأفضل استعمال الموارد التي تنفق على فريق المراقبين في أماكن أخرى.

إن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. فالمهام ذات الأهمية في مجال بناء السلام، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، والحكم الأساسي، وبناء المؤسسات، ودعم العملية الديمقراطية تعتمد كلها على المشاركة الاستباقية لحفظة السلام. لذلك، ينبغي توجيه استراتيجياتنا ونهجنا نحو الاستفادة من مواطن القوة هذه. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجعل ذلك ممكناً في واقع الأمر بتسديد جزء من تكلفة المساعي المشابهة في أماكن أخرى.

وثلاثا الوجود الميداني للأمم المتحدة يتألف من أفراد يرتدون الزي العسكري. فهم يتصدون لمجموعة معقدة من التحديات على نحو كلي. وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نحقق التآزر في حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي تنسيق التكامل المتبادل بينهما، بدلاً من تقسيمهما إلى جانب مدني مقابل جانب عسكري.

وينبغي للضرورات التشغيلية أن ترشدنا في وضع المحتويات البرنامجية ومخططات الميزانية. وينبغي عدم تشجيع الميل في السياق الحالي إلى إنشاء هياكل وآليات جديدة واتخاذ مواقف لا تعمل سوى على إضافة طبقات بيروقراطية أخرى.

والشراكة هي الركيزة الأساسية لحفظ السلام. ومن واجب جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل. ويقدم إطار التعاون الثلاثي في هذا الصدد طريقة قابلة للاستمرار بغية توليد هذه الشراكة وتعزيزها.

وبالعمل معا يمكننا زيادة تعزيز دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة قدراتها وأثرها في الميدان. وهذا مسعى مشترك ويعتبر دعم جميع الدول الأعضاء عنصرا أساسيا فيه. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أثنى على قيادة باكستان في إدارة دفعة عمل المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وأن أشيد بالعمل الشاق الذي قام به وفدكم للإعداد لهذه المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات والمعروضة علينا (S/2013/4). كذلك نشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به هذا الصباح. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) اليوم بشأن حفظ السلام.

نؤيد الآراء المعرب عنها في المذكرة المفاهيمية ومفادها أن عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أجمع وأكثر فعالية من حيث التكلفة إذا ما قورنت بعمليات مماثلة أخرى. وقد أجريت عدة دراسات، بما في ذلك دراسة أجرتها مؤسسة راند، واقتصاديون من جامعة أكسفورد، وديوان المساءلة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المؤسسات، وكلها تثبت أن بوسع الأمم المتحدة أن تنجز بعثة بأكثر درجة من الفعالية وبأقل تكلفة. ويمكنها إكمال أي بعثة بتكلفة أقل في مجموعها من ١٢ في المائة عما يكلف الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلاتها الفردية. وتتضمن أقل من نصف في المائة من مجموع النفقات العسكرية العالمية.

إن الجانب المتعدد الجنسيات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يظهر التزام جميع الدول الأعضاء، ويكفل الحياد ودرجة أكبر من الشرعية والقبول والفعالية. لذلك يتعين الإبقاء على هذا البعد في المستقبل عند توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات.

في تحقيق نهج متعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام. إنني أتكلم عن إنشاء فريق أصدقاء شرطة الأمم المتحدة.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال العدالة والأمن وبتوطيد سيادة القانون. لقد ثبت أن العنصر الشُرطي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حيوي في مساعدة البلدان المضيفة في تطوير أولويات واستراتيجيات بناء السلام الهامة. وهو أيضا عنصر رئيسي في البرامج الوطنية لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج.

إن شرطة الأمم المتحدة تقوم على أفضل وجه بمهمتها الواسعة والمعقدة وبالالتزام واحترافية. وهي بحاجة إلى دعمنا وتقديرنا. وأن مبادرتنا بتشكيل فريق الأصدقاء ترمي إلى تعزيز الدعم السياسي بشرطة الأمم المتحدة. ونريد أن نعزز من قدرة شرطة الأمم المتحدة وأثرها. وينبغي للفريق أن يشمل جميع ذوي المصالح الرئيسيين المنخرطين في بعثات الشرطة التابعة للأمم المتحدة وتيسير تبادل الآراء غير الرسمي. وسوف تزرع المجموعة حسا بالقصد العام وتمهئ مكانا لإطلاق مبادرات محددة. وسوف توفر جسرا يربط بين مقر الأمم المتحدة في نيويورك والعواصم.

إن فكرة إنشاء مجموعة أصدقاء شرطة الأمم المتحدة ظهرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في مؤتمر شرطة الأمم المتحدة الذي انعقد في برلين ومنذ ذلك الحين ما فتئت تتبلور. وهذه المجموعة ستكون مكملة للفريق الاستراتيجي الاستشاري الشُرطي لزيادة الانخراط السياسي المستدام في دعم شرطة الأمم المتحدة.

ونتوقع أن تضم مجموعة الأصدقاء دولا أعضاء مكرسة ومنخرطة بهمة في شرطة الأمم المتحدة العاملة في عمليات حفظ السلام، ولديها اهتمام بتطويرها، فضلا عن الشركاء من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويمكن توجيه الدعوة إلى شركاء رئيسيين ومؤازرين، ومن المخطط أن انعقد الاجتماع التأسيسي لمجموعة أصدقاء الشرطة في هذا الربع.

يجري اتخاذ قرار بشأن ولايتها والموارد البشرية اللازمة لها وغير ذلك من الاحتياجات.

أبرزت المذكرة المفاهيمية عدة مسائل تتعلق بدمج مهام بناء السلام في سياق عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. واستجابة لذلك يشدد وفدي على النقاط التالية:

أولاً، في سياق عمليات حفظ السلام المتعدد الأبعاد يمكن دمج عناصر بناء السلام في مراحل مبكرة. وللقيام بذلك يمكن الاستئناس بآراء البلد المضيف والتماس المشورة من لجنة بناء السلام كلما كان مناسباً والدروس المستفادة وأفضل ممارسات البلدان المساهمة بقوات لتقرير احتياجات البعثة. وينبغي التشديد تشديداً خاصاً على تقرير احتياجات القوات، مع الأخذ في الحسبان مساهمتها في المستقبل في جهود بناء السلام.

ثانياً، ما أن تتقرر الاحتياجات لبعثة ما، يمكن أن يطلب إلى البلدان المساهمة بقوات أن تعمل على تكوين وحدة ليصار نشرها، بما في ذلك ما يلزم من القوات العسكرية وقوات الشرطة والموظفين المدنيين، للوفاء بالاحتياجات المتعددة الأبعاد للبعثات المتكاملة. وهذا سيمكننا من التعويل على منافع المزايا المقارنة لحفظة السلام ذوي الخبرة. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن يجد ذلك من التكلفة الزائدة الناجمة عن استخدام خبراء خارجيين.

وبالمثل، يمكن لإشراك الخبراء المدنيين في المجالات ذات الصلة داخل الوحدة المركبة أن يحقق المزيد من الوئام والاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدان، فضلاً عن الفعالية من حيث التكلفة في العمليات.

ثالثاً، تمثل النساء حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي عدد سكاننا. ولا يمكن التأكيد بما يكفي على حقوقهن وأدوارهن في منع نشوب الصراع وإعادة بناء المجتمع. ويستحقن المساواة في الحقوق في سياق عملية السلام وبناء الدولة.

إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حققت نجاحات منقطعة النظير في عملياتها السابقة، وبموارد محدودة. ومنذ البداية، اضطلعت الأمم المتحدة بـ ٦٧ بعثة ميدانية. ومن بين أمور أخرى عديدة، عملت هذه البعثات على تمكين الناس في عشرات البلدان من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة؛ وساعدت على نزع سلاح أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين في العقد الماضي وحده. وعلى الرغم من المنجزات الرائعة، كما تشير مؤسسة راند، ما برح يعترى المنظمة الضعف في عملياتها حيث لا يتوفر لديها العدد الكافي من الموظفين وينقصها التمويل، وفي أحيان كثيرة فإن حجم القوات المسلحة لا يتم وفقاً للحاجة الحقيقية. وهذا لا يشكل تحدياً في الوفاء بالولايات المنوطة بها فحسب، ولكنه أيضاً ينطوي على تهديد محتمل لسلامة وأمن حفظة السلام. لذلك نشدد على ضرورة وضوح وتحديد ولايات حفظ السلام وقابليتها للإنجاز. والأهم من ذلك كله أن يتوفر لها التمويل الكافي لتحقيق أهدافها، بينما تضمن سلامة وأمن حفظة السلام أنفسهم.

إن الولايات العصرية لحفظ السلام تتجاوز الأدوار التقليدية لمراقبة الهدنة. إذ أن حفظة السلام حالياً يعالجون الصراعات بين الدول وداخل الدول. وقد أصبحت البعثات متنوعة ومتعددة الأبعاد وأكثر تعقيداً، وتشمل القوات العسكرية وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وتقدم تلك البعثات الدعم لعمليات السلامة والأمن، والعمليات السياسية، وأيضاً تقدم المساعدة للانتخابات، والحوار الشامل والمصالحة، وتدبر الصراعات، والخدمات الأساسية والانتعاش الاقتصادي والوظائف الحكومية الأساسية، من بين أمور أخرى. وبعبارة أخرى، فإنها جهات فاعلة رئيسية في إرساء حجر الأساس لبناء السلام.

وبينما تتعزز الولايات تزيد كذلك احتياجاتها ومتطلباتها. وفي هذا السياق، من المهم التشاور مع البلدان المساهمة بقوات منذ البدء بأي بعثة حتى المرحلة الأخيرة منها، خاصة عندما

اسمحو لي، قبل أن أخوض في موضوع اليوم، أن أردد صدى الإدانة القوية التي أعرب عنها مجلس الأمن في بيانه الصحفي بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في عين أميناس في الجزائر، الذي أصاب أشخاصا من جنسيات مختلفة، بمن في ذلك بعض الأشخاص من بلدي، ونجم عنه وقوع العديد من القتلى والجرحى. ونعرب عن عميق مواساتنا وخالص تعازينا لضحايا الهجوم، ولأسرهم. ولا بد من مثول مرتكبي تلك الهجمات المشينة أمام العدالة. وتعتقد اليابان أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وبأن أية أعمال إرهابية أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها. أود أن أؤكد مجددا تصميم اليابان القوي على مكافحة جميع أشكال الإرهاب.

السيد الرئيس، ترحب اليابان بمبادرتكم بتقديم قرار جديد يسلط الضوء على الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ونحن نتفق بأنها تقوم بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات واحتوائها، وبناء السلام في حالات ما بعد الصراع وتوفير السلم والتنمية المستدامين. وبغية إدخال المزيد من التحسينات والتفكير بشأن هذه المسألة، أود أن أعرض على المجلس الملاحظات الثلاث التالية.

أولا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تاريخ إسهام اليابان في عمليات حفظ السلم. في تاريخها الممتد طيلة ٢٠ عاما في ذلك الصدد، اضطلعت اليابان بشكل استباقي بدور مبكر في بناء السلام. في تيمور - ليشتي، قدمت اليابان الخبرات الهندسية وبناء القدرات في مجال الشرطة والدعم الانتخابي، مما أسهم في وضع الأساس للتنمية الاقتصادية للبلد. وخلال الشهر الماضي، خرجت هذه الدولة المنتمة إلى جنوب شرق آسيا من عملية حفظ السلم تماما لتشق طريقها في اتجاه الازدهار المستقبلي. وفي هايتي، أسهم مهندسو قوات الدفاع الذاتي اليابانية، بشكل استباقي في الجهود الوطنية

وللأسف، أصبح الضحايا الرئيسيات للصراع، وغالبا ما يجري إهمالهن خلال عملية الانتعاش. وبالتالي، نشدد على أهمية إدماج المرأة بشكل منهجي في جميع مراحل العملية في مجالات تسوية الصراع والوساطة والانتعاش الاقتصادي، والحكم المحلي، وسيادة القانون والمجالات الأخرى ذات الصلة ببناء الدولة.

رابعا، فإن احتياجات البعثات المتعددة الأبعاد متعددة الجوانب. إنها تتطلب موظفين مدربين على معالجة المسائل المتصلة بالشؤون العسكرية وبشؤون الشرطة، فضلا عن مسائل المشاركة المدنية. ولذلك، ينبغي تكييف تدريب حفظة السلام، بغية تلبية جميع تلك الاحتياجات، عن طريق إدراج برنامج تدريب قائم على الوحدة. إننا على استعداد لتقديم مرافق تدريبنا في بنغلاديش، في مركز التدريب على عمليات دعم السلام التابع لمعهد بنغلاديش.

وأخيرا، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم مسعى جماعي ومصدر فخر للأمم المتحدة. ونجاحها نتيجة للجهود المتضافرة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة. وسوف يتوقف نجاحها المستقبلي على تأسيس هذه الشراكات على أساس الخبرات والدروس المستفادة. ونحن نتطلع إلى زيادة تعزيز تلك الشراكات في جميع المجالات التي يمكننا التعاون والإسهام فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لسعادة السيد جليل عباس جيلاني، وكيل وزارة خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، على قيادته في الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أود أيضا الإعراب عن تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة، التي أظهرت لنا أهمية مناقشة اليوم.

والأطراف الفاعلة الإنمائية الأخرى. ولا تزال اليابان ملتزمة بتعزيز هذه التفاعلات.

وفي الختام، تود اليابان الإعراب عن خالص تقديرها لجميع حفظة السلام على إسهامهم الكبير، الذي يقدمونه من خلال العمل اليومي الشاق، حتى في خضم الحالات الميدانية الخطيرة. وفي الوقت نفسه، تود اليابان أن تعرب عن خالص تعازيها بشأن حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الواجب، وتدين بشدة الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وستبذل اليابان قصارى جهدها من أجل العمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، مع الاحترام الكامل لسلامة الموظفين وأمنهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراسوريس(شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ، سيدي، بتهنئة باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أثني على حضور وكيل وزارة خارجية باكستان هنا خلال هذا الصباح. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، السفير خليل، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتيح لنا هذه المناقشة فرصة أخرى للنظر في أداة مهمة في هيكل صون السلم والأمن الدوليين: أي عمليات حفظ السلام. وكان على تلك العمليات، في بيئة دولية متغيرة، ومتزايدة التعقيد، التكيف وهي تعمل اليوم بشكل مختلف عن الشكل الذي صممت به أصلا.

وهكذا فقد بدأت تحل محل النموذج التقليدي لعمليات حفظ السلام منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، عملية متعددة

الرامية لإنعاش البلد وزرعوا بذور تنميته المستقبلية. وفي جنوب السودان، تدعم الوحدات الهندسية اليابانية الأنجهدود بناء الدولة فيما يتعلق بأحدث دولة في العالم. عن طريق تبادل الدروس المستفادة من تجارب اليابان الأولية بوصفها بانية في وقت مبكر للسلام، فإنها تود تنشيط المناقشة والنظر في إدخال المزيد من التحسينات فيما يخص هذه المسألة.

ثانيا، تطورت بعثات حفظ السلام، وفي الوقت نفسه بذلت جهودا كبيرة، من أجل التصدي للتحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين. في خضم عملية تطور البعثات، فإن المطلوب منها الآن أن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحددة والتعامل مع حالات معقدة، من أجل القيام الناجح بمهامها المتعددة الأبعاد. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي البدء بكل بعثة وتشغيلها بناء على دعم أوسع من جانب الدول الأعضاء، الآن أكثر من أي وقت مضى. وظل مجلس الأمن، الذي يشكل سلطة صنع القرار العليا بشأن إنشاء البعثات، من دون أن يطرأ عليه أي تغيير جوهري على تشكيله أو عملية صنع القرار فيه منذ أكثر من ستة عقود. وتعتقد اليابان بأنه عندما سيجري إدخال تغيير على آليات صنع القرار تلك ستشروع عمليات حفظ السلام في استخدام كامل إمكانياتها من أجل الاستجابة لتوقعات حقبة جديدة.

ثالثا، إنخرطت اليابان أيضا بنشاط في المناقشة المرتبطة بالعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية في إطار لجنة بناء السلام. على سبيل المثال، بصفة اليابان رئيسة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة، عقدت اجتماعا في كانون الأول/ديسمبر، بغية توضيح الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في مقابل مجلس الأمن، بينما يجري البلد المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام تحولا في بعثة الأمم المتحدة. وحتى تحدث جهود حفظ السلام أثرا في الأجل الطويل، من الضروري تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام

ونحن مدركون للدور الذي تضطلع به المرأة في منع الصراعات وحلها، ونقدر إدراج البعد الجنساني في ولايات عمليات حفظ السلام. ويتعين بذل مزيد من الجهد في ذلك الصدد، من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام والمسائل الأمنية. ونوجه الانتباه في ذلك السياق أيضا إلى الدور المحتمل للكيانات الإقليمية، نظرا لتجارها الناجحة في أفريقيا في وقت سابق.

ويكتسي التعاون والاتصال بطريقة نشطة بين البلد المتلقي ومجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء أهمية بالغة لفهم الواقع الميداني، علاوة على فهم المشاكل وتوقعات السكان المحليين. إن تنسيق تلك العوامل سيكفل اتخاذ القرارات وتقديم الدعم اللازم للبعثة بصورة محسنة. ولن تتحقق أهمية عمليات حفظ السلام أو يكفل استمرارها، بوصفها أدوات دولية هامة، إلا عبر قدرتها على الاستجابة لرغبات وتطلعات السكان المحليين.

يرحب وفد بلدي بالقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي اتخذ بالإجماع اليوم، والذي يتبع مسار الأفكار التي تم توضيحها في وقت سابق. وأخيرا، يشيد وفد بلدي بالذين ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام وحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روجيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سلوفاكيا بإعطائها الفرصة للتكلم في هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. ونؤيد الموقف الذي أعرب عنه في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات من وجهة نظر الجمهورية السلوفاكية. نحن نؤيد تماما الفكرة القائلة بأن قوات حفظ السلام إنما هي معنية في الأساس ببناء السلام في

الأبعاد بشكل متزايد، وذات مكونات عسكرية ومدنية، وسياسية وأخرى تتعلق بسيادة القانون، وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والإعمار والمنظور الجنساني، فضلا عن المكونات المتعلقة بحماية المدنيين، من بين أمور أخرى. ويجب تنفيذ عملية حفظ السلام - أيا كان طابعها - وفقا للمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بموافقة الأطراف: والحياد، واستخدام القوة فقط من أجل للدفاع عن النفس أو للدفاع عن الولاية، والامتثال الثابت لميثاق الأمم المتحدة.

ويقتضي الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام توافر مبادئ توجيهية واضحة ومناسبة، تعزز البعد التنفيذي، وتكفل وجود هيكل تنظيمي مناسب وموارد سوقية ومالية، فضلا عن توفر موظفين مدربين بشكل مناسب. ومن رأي وفد بلدي أن العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام واضحة. وهي تشكل وجهين لإجراءات ذاتها يسيران بالتوازي. ونرى أن من الضروري أن تتوفر لولايات مختلف عمليات حفظ السلام تعليمات واضحة، ودقيقة وقابلة للتنفيذ، فضلا عن توفر رؤية استراتيجية للانتقال - تشمل الدخول والخروج - وتمكن من استخدام الموارد بطريقة مناسبة تكفل سلامة الأعضاء، وتقوم على استراتيجية للانسحاب.

وتقتضي هذه الجهود المتزايدة بذل جهود مشتركة ومنظمة من قبل جميع الجهات الفاعلة المشاركة في إنشاء عملية حفظ السلام وتنفيذها. ولكي تحقق هذه العمليات نجاحا، فيجب أيضا أن تنفذ في تنسيق وثيق مع السلطات الوطنية، بغية تلبية الاحتياجات والمصالح المحلية، فضلا عن ضمان الملكية الوطنية للعملية. ونؤيد استخدام الآليات التي تكفل الاتصالات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بالإضافة إلى لجنة بناء السلام. ونحث الجميع على إنشاء الآليات اللازمة لضمان التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن.

السلام وبناء السلام. ويتطلب ثانياً، توفر القدرات المناسبة لتلبية احتياجات بعثات حفظ السلام. وثالثاً، بناء الشراكات الفعالة القائمة على التنسيق والتعاون والمزايا النسبية.

وقد تولت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن المهمة المتعلقة بوضع مذكرات الأمم المتحدة التوجيهية التقنية المتكاملة. وتهدف تلك المذكرات إلى دعم الممارسين في الميدان والمقر على حد سواء، إلى جانب التعامل مع مسائل محددة مثل إدارة قطاع الأمن بطريقة ديمقراطية، وعمليات السلام، وإصلاح قطاع الأمن على نحو يستجيب للبعد الجنساني.

وتكتسي المذكرة التوجيهية بشأن دعم الأمم المتحدة لسياسة الأمن القومي وعمليات وضع الاستراتيجية أهمية خاصة بالنسبة لمناقشة اليوم. فمن شأن دعم العمليات الوطنية في وقت مبكر من تدشين بعثة حفظ السلام أن يساعد الجهات الفاعلة الوطنية على صياغة رؤية استراتيجية وطنية تبني على أساس أولويات واضحة وقادرة على توجيه الدعم الدولي عبر التحول من عمليات حفظ السلام إلى بناء السلام. وبالتالي، فإن بوسع وضع السياسات الأمنية على النطاق الوطني أن يساعد على تعزيز تماسك الجهود الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن، ودعم التخطيط المتكامل داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن تخصيص الموارد بما يتفق مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية.

وقد شمل الاجتماع الرفيع المستوى لفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن عروضاً من قبل بعض الدول الأعضاء التي نظمت حلقات عمل إقليمية بشأن نهج الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وعلى سبيل المثال، فقد استضافت إندونيسيا وسلوفاكيا حدثاً من هذا النوع بصورة مشتركة في جاكارتا في عام ٢٠١٠ بعنوان "دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وبناء السلام بعد الصراع: نحو منظور

وقت مبكر. ونتطلع إلى مناقشة اليوم بشأن كيفية تعزيز أوجه التآزر بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدور الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تغير بشكل كبير على مدى السنوات القليلة الماضية. ويمكن رؤية هذا التغيير في مجال العدالة وإصلاح قطاع الأمن، على وجه الخصوص. ويطالب حفظة السلام الآن بالاضطلاع بدور استباقي أكثر، فضلاً عن تحولهم إلى بناء للسلام. وتركز المراحل المبكرة أساساً على تحقيق الاستقرار في جوانب إصلاح قطاع الأمن التي غالباً ما ترتبط ببؤس معينة من اتفاقات السلام. وعقب استعادة الأمن، ومع تحول التركيز إلى بناء السلام، فإن من الضروري عدم صرف الانتباه عن هدف المساءلة في عملية إصلاح قطاع الأمن، ومراعاته تماماً في سياق إعمار البلد وتنفيذ خطة التنمية.

وسلوفاكيا رئيس مشارك لفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابع للأمم المتحدة. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار المستخلصة من سلسلة من الأحداث التي نظمناها بشأن نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٢. فقد أطلقنا -بدعم من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المجموعة الأولى من مذكرات الأمم المتحدة التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن. ونظمنا أيضاً اجتماعاً رفيع المستوى لفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن تنظيم حلقة دراسية على مستوى الخبراء بعنوان "الأمم المتحدة وإصلاح قطاع الأمن: نحو التقرير القادم للأمن العام عن إصلاح قطاع الأمن".

وقد وفرت تلك الأحداث بعض الدروس الرئيسية ذات الصلة بمناقشة اليوم. وعلى وجه الخصوص، فإن دعم عملية حفظ السلام المتعددة الأبعاد بطريقة فعالة يقتضي أولاً توفر وضوح للأولويات الاستراتيجية، عبر استمرار عمليات حفظ

بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين هاما كسابق عهده. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن المناسبات التي استضافتها سلوفاكيا مؤخرا في مجال إصلاح قطاع الأمن تتمثل في الأهمية الكبيرة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات من غير الدول المشاركة في هذه العملية. وينبغي أن تستتبع الشراكات أيضا زيادة التركيز على تقديم الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

فيجي.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. ويسرني أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق اليوم.

في ضوء التركيز على الطابع المتطور لبعثات حفظ السلام في المناقشات في مختلف هيئات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، فإن المناقشة الحالية فائقة الأهمية. ونحن نقدرها على وجه الخصوص لأنها تتيح للبلدان ذات التاريخ الطويل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل فيجي، الإسهام في النقاش داخل هيئة الأمم المتحدة المكلفة بإنشاء وتنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام والإشراف عليها. ونحن على أهبة الاستعداد في كل وقت لخدمة الهدف النبيل المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أبرزت التقارير المتعاقبة للأمين العام عن حفظ السلام النطاق الذي لم يسبق له مثيل من حيث التشكيل والطلب. وتطورت المفاهيم المتعلقة بحفظ السلام، حيث يجري بذل جهود أكثر تضافرا في السنوات الأخيرة بشأن مسؤولية أسرة

رابطة أمم جنوب شرق آسيا". وأبرز الاجتماع تحول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعددة الأبعاد أساسا إلى عمليات لـ "بناء السلام مع توفر ضمانات أمنية". وعليه، فقد وجهت النداءات بشأن زيادة التكامل بين عمليات حفظ السلام والجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام. ومع ذلك، فقد لوحظ أن تكامل تلك الجهود يعتمد إلى حد كبير على التحديات المتعلقة بتوفير الموارد. وهناك حاجة إلى معالجة مسائل من قبيل تمويل حفظ السلام وبناء السلام على نحو منفصل، فضلا عن الحاجة إلى النظر في إمكانية تشغيل أدوات التمويل المختلفة على نحو تبادلي.

من ناحية أخرى، يلزم أيضا بذل جهود في مجال الموارد البشرية، ولا سيما من خلال تعزيز الخبرات المدنية في أنشطة حفظ السلام، بما يتماشى مع مبادرة القدرات المدنية.

وشغل الموظف المناسب للوظيفة المناسبة في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية، سواء كانت وظيفة مدنية أو شرطية أو عسكرية. ويفضل ملاحظات فريق كبار الاستشاريين (S/2011/85)، فإننا نعرف أماكن الثغرات، وبالتالي، المجالات التي ينبغي أن نركز اهتمامنا عليها لضمان تزويد البعثات الميدانية بالعدد المناسب من الموظفين في الوقت المناسب لتنفيذ الولايات الهامة المسندة إليها من قبل مجلس الأمن.

وإصلاح القطاع الأمني ليس مجموعة منفصلة من المهام، ولكنه عملية تؤثر على العديد من العمليات الأخرى وتتأثر بها. ويعني ذلك أنه يتعين إدراج تدريب أفراد حفظ السلام على إصلاح قطاع الأمن إدراجا كاملا على نطاق البعثات، بإدماج الوحدات المسؤولة عن مختلف المجالات والأبعاد. والتدريب المشترك على إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يجري قبل انتشار البعثة وكذلك طوال فترة ولايتها فيما يتطور السياق والروابط. وأخيرا، أود أن أقول إنه في ظل وجود العديد من الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة على أرض الواقع، لا يزال التنسيق

جهود بناء السلام، يجب أن يبدأ من بداية البعثة. غير أن ينبغي الاعتراف بالدور الأساسي لحفظة السلام بوصفهم بناء سلام في مرحلة مبكرة وإدراجه في تدريب جميع قوات حفظ السلام. ويجب التنسيق في العملية الانتقالية مع جميع أصحاب المصلحة. والأمر يتطلب تخطيطاً واضحاً ومفصلاً لضمان الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام بسلاسة من أجل تبادلي العودة إلى الصراع بأية صورة. وذلك يتطلب إشراك المجتمعات المحلية في عمليات لبناء الثقة ومشاركة النساء على جميع مستويات المجتمع في إعادة بناء مجتمعاتهن. وهو ينطوي أيضاً على وضع استراتيجيات واقعية وحسنة التخطيط لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك تقديم المساعدة للسلطات الوطنية.

والقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، المتخذ في سياق مناقشة اليوم، يحظى بتأييد إجماعي من قبل أعضاء مجلس الأمن كافة. ولذا، نتق بأنه سيوفر نقطة مرجعية مفيدة للمناقشات التي ستجرى مستقبلاً حول ولايات بعثات حفظ السلام وتنفيذها، كما أنه سيوجه دوائر حفظ السلام بأسرها. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس أن فيجي ستواصل ما درجت عليه من تقليد تعتر به والذي يتمثل في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنها تتوقع أن تواصل القيام بدور إيجابي فيما تتطور أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ترازيا المتحدة.

السيد مانونغي (ترازيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالرئاسة الباكستانية لعقد هذه الجلسة بشأن اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء حفظ السلام.

على مر السنين، تطلب طابع الصراعات وتعقدتها تطور أنشطة حفظ السلام لتصبح عمليات متعددة الأبعاد وأكثر

الأمم المتحدة عن الحماية في حالات الصراع التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

والعمل الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الخدمات الميدانية في ما يتعلق باستراتيجيات بناء السلام لقوات حفظ السلام، وكذلك التوجيه الذي توفره اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة ومسائل بناء السلام، يسلم بأن حفظ السلام وبناء السلام مراحل مترابطة في عملية. وهذه العملية تأخذ بيد المناطق والبلدان التي تشهد صراعاً لتقلها من الاعتماد على أسرة الأمم المتحدة في توفير الأمن إلى تولى زمام أولوياتها الإنمائية بنفسها. وقد كان هذا ولا يزال المبدأ الأساسي الذي تستند إليه تقليدياً مشاركة فيجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ألا وهو، أننا جزء من عملية أكبر، ولسنا بعثة منفصلة تمثل غاية في حد ذاتها.

وعليه، فما هي الاستجابة التي تتطلبها صراعات اليوم من الأمم المتحدة؟ وما الذي يتطلبه حفظ السلام المتعدد الأبعاد منا؟ إن نشاط الأمم المتحدة الذي يمتد لنحو ٦٥ عاماً في مجال حفظ السلام يوفر حصيلة ضخمة من الخبرات للتعلم منها. ويجب علينا أن نستخدم تجاربنا المشتركة للإعداد لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد مستقبلاً.

ونحن نرى أن الأمر يتطلب فهماً واضحاً لكل حالة من حالات الصراع، حيث أنه لا توجد حالتان متطابقتان. ويجب أن نسترشد في استجاباتنا لحالات الصراع بجذور الصراع، سواء كانت أيديولوجية أو اقتصادية أو نابعة من عدم وجود هياكل مناسبة للدولة تلي احتياجات المواطنين. وذلك يتطلب منا توخي الوضوح في ولاياتنا بخصوص استراتيجيات الخروج لبعثات حفظ السلام والانتقال إلى أنواع أخرى من وجود الأمم المتحدة. والتخطيط لتسليم المسؤولية إلى السلطات الوطنية في نهاية جهد المجتمع الدولي، بدءاً بحفظ السلام وإدماج

الجماعي الذي يتعين علينا استدامته ومواصلة استجماعه. ومن ثم، نرحب بالتزام المجلس بدعم الجهود الجارية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ذلك الصدد، سيجد المجلس شركاء أقوياء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك في عضوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أو، في حالة مالي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن من الملائم بالتأكيد، حيثما يكون ذلك ممكناً ومفيداً، أن تتقاسم الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية المسؤولية عن الأمن. وفي الواقع، إذا كان التعاون يفضي إلى النجاح، فينبغي ألا تخشى الأمم المتحدة من فقدان موقعها الرئيسي في عمليات السلام هذه.

يجب على الأطراف الفاعلة المشاركة العديدة، سواء كانت سياسية أو إنسانية أو عسكرية أو اقتصادية أو أي عناصر داعمة إيجابية أخرى، أن تقبل بحقيقة أن بلوغ أهداف السلام والأمن يتطلب، في بعض الأحيان، القبول بقدر من المخاطر. قد يصدق ذلك بشكل خاص على العناصر العسكرية للجهود المتعددة الأبعاد لحفظ السلام. لذلك فإن من الضروري أن تظل القوات المنتشرة قادرة على إظهار الإرادة والعزم الجماعيين لردع التصعيد ومنعه، ولا سيما حماية المدنيين الأبرياء.

في الختام، يجب أن تظل الأمم المتحدة جديرة بالصورة التي ظلت تعززها على مدى عقود من حفظ السلام، ألا وهي منح الإحساس المتجدد بالأمل والوعد وإتاحة الفرصة لشعب كبله الصراع وانعدام الحكم الرشيد في السابق لكي يبدأ بداية جديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

تقييداً. وذلك يتطلب إجراء تقييم مستمر لأهميتها وفعاليتها. وحفظ السلام دائماً ما يشكل تحديات وسيظل كذلك دائماً. وما يميز نهجنا عن الآخر يتوقف على الدروس المستفادة من التجارب السابقة. وفي هذا الصدد، فإن أحد الدروس الدائمة المستفادة في القرن الحادي والعشرين - من رواندا إلى البوسنة والصومال - يتمثل في أن حفظ السلام يجب أن يكون قويا وفعالاً. ولذلك، ليس من المستغرب أن قوات حفظ السلام تنتشر اليوم لتنفيذ عمليات تنطوي على تحديات صعبة.

وبالتالي، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن فكرة الاكتفاء بإرسال قوات إلى المناطق التي يعمها السلام للحفاظ عليه هي نظرية لطيفة ولكنها فكرة عفا عليها الزمن. وسنكون واهمين إذا أملنا وافترضنا أن يؤدي مجرد نشر عملية سلام إلى إحلال السلام المطلوب. والحالة الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكرنا بهذه الحقيقة. ولكي نكون منصفين، فإن الأمم المتحدة أسهمت بشكل ملحوظ في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للشعب الكونغولي. وهذا أمر في متناول بعثة حفظ السلام المنتشرة هناك، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري أن يواصل المجلس دعمه لعملية سلام أكثر تجاوباً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما شهدناه في غوما في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي يبرهن على أن الوجود العسكري القوي لا يزال مهماً للغاية في عمليات حفظ السلام بغية ردع المفسدين المحتملين وتعزيز مصداقية البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، يصبح وجود وحدات لديها العزيمة اللازمة للاضطلاع بالمهام المعقدة والتي كثيراً ما تكون خطيرة عاملاً رئيسياً في نجاح العملية.

والحصانة التي تتمتع بها الميليشيات المسلحة والمارقة وهي تسبب المعاناة وتزهق الأرواح على نطاق واسع وتشرد مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء تذكرنا على نحو صارخ بالعزم

أولوية منذ بداية البعثة المتعددة الأبعاد. ذلك أمر ضروري للحيولة دون استئناف الصراع. وله أيضا دوره الحاسم في المهام الأكثر تعقيدا التي تنفذها بعثات اليوم المتعددة الأبعاد، مثل مهمة حماية المدنيين.

من أكبر التحديات التي تواجه تحقيق الخروج الناجح للبعثات المتعددة الأبعاد هو أن تكفل، في الفترة الانتقالية الحرجة، الاستمرارية الضرورية بغية تجنب خسارة الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس. ونحن جميعا متفقون تقريبا على ضرورة كفالة استدامة الدعم الدولي حين تنتهي عملية من عمليات حفظ السلام، وتنتقل، كما يحدث عادة، المسؤوليات إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة.

ومع ذلك، فإن كفالة تلك الاستمرارية مهمة صعبة للغاية لأن الآليات القائمة التي تأتي لتؤدي دورها قبل الخفض التدريجي لعملية السلام لا تكون بالضرورة قابلة للتنبؤ بها مثل الآليات المرتبطة بحفظ السلام.

وفي الختام، يجب علينا أن نشدد على أهمية الدور الذي تؤديه عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في دعم بناء المؤسسات، والحوار، والشمول السياسي، وإعادة الإعمار، وهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد خارج من الصراع من خلال نهج منسق يتفادى الازدواجية ولديه إطار زمني للفترة الانتقالية.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. إنني على ثقة بأن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيكون قادرا على أن يضطلع بالمهمة التي عهدت إليه بها العضوية، بطريقة هي الأفضل مردودا والأكثر فعالية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، الذي قدم لنا فيه معلومات مستكملة عن حالة مختلف بعثات حفظ السلام العاملة على الصعيد العالمي. في هذا السياق، أود أيضا

السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بما أنني انتمي إلى بلد ملتزم التزاما قويا بنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام، أشارك الممثلين الذين تكلموا قبلي في التقدم بالتهنئة إلى وفد باكستان على هذه المبادرة الحسنة التوقيت، ممثلة في المناقشة وفي القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي اتخذ في وقت سابق هذا الصباح.

قبل الدخول في المسألة الأساسية لهذه المناقشة، يجدر بنا أن نؤكد على أهمية الأنشطة التي جمعنا اليوم. لا يتماشى الموضوع فحسب مع زيادة التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وهو ما ندعو إليه بانتظام، بل يتماشى أيضا مع ما يدعو إليه بعضنا من تحسين في أساليب عمل مجلس الأمن. لئن لم تكن زيادة وتحسين الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة غاية في حد ذاتها، فإنها أمر ضروري لكي يصبح الترابط الشامل الذي يحتاج إليه النظام واقعا، ولا سيما تزايد فعالية تنفيذ الولايات. وأكثر ما ينطبق هذا الأمر على حفظ السلام المتعدد الأبعاد.

يجب أن تكون عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد موثوقة من أجل كفالة الانتقال الدائم للدول الخارجة من الصراع. تتطلب الجهود الرامية إلى بناء السلام الدائم في البلد الخارج من الصراع أن تقوم الجهات الفاعلة المختلفة بعمل منسق. تضطلع عمليات حفظ السلام بدور حاسم، وهي ضرورية لبناء السلام من أجل تهيئة الظروف اللازمة للجهات الفاعلة الأخرى لتضطلع بمهام إعادة الإعمار والتنمية دعما للسلطات الوطنية ولتتيح التعاون المباشر في مختلف المجالات.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نتذكر أن مختلف الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها قد اعترفت بما يقوم به الأفراد العاملون في حفظ السلام من دور محفز في مجال بناء السلام، ولا سيما في تعزيز السلام على وجه السرعة. في ذلك الصدد، نعتقد أن تعزيز القدرات المؤسسية للبلد الذي يستضيف عملية من عمليات حفظ السلام يجب أن يكون

أنشأه فريق القدرات المدنية. من الممكن للمنبر، بمساعدة الجهات التي توفر له التدريب والمساعدة، أن يصبح قادراً على أداء دور مهم في دعم الانتقال الناجح من الصراع إلى الحوكمة. ونرى أن هذا النهج المتكامل من شأنه أن ييسر الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

إن الانتقال الناجح من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام يتوقف إلى حد كبير على بناء مؤسسات الدولة أثناء فترة حفظ السلام. إن الفشل في العمل عن كثب وبفعالية مع الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة المحلية لكفالة وجود هيكل مؤسسي مستدام في نهاية فترة حفظ السلام قد يعيد عدم الاستقرار إلى البلد المعني. وإذا نعمل من أجل تحقيق نتيجة فعالة ومستدامة، ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز مؤسسات الدولة، خاصة تلك ذات الصلة بالجهاز القضائي وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. تحتاج دولة يمكن أن يعمرها الاستقرار إلى هذه المؤسسات لتشكيل العمود الفقري للديمقراطيتها. وتضطلع الأمم المتحدة بدور كبير في كفالة أن هذه المؤسسات مستقرة في نهاية ولاية حفظ السلام.

ويمكن للمساعدة الدولية من خلال المشاريع السريعة الأثر أن تكون مفيدة أيضاً كعنصر مكمل لأعمال حفظ السلام التي اضطلع بها من خلال الأمم المتحدة. ويمكن للمساعدة الإنمائية الدولية المقدمة بالتنسيق مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك تطوير القدرات والخبرات المدنية، أن تسهم في التنفيذ الناجح للمشاريع السريعة الأثر هذه، التي تعود مباشرة بالفائدة على السكان المحليين. تشجع النتائج الإيجابية لهذه المشاريع الأطراف الفاعلة المحلية على العمل على نحو أوثق مع المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار المستدام في البلد المعني، حيث أن بوسعها رؤية فوائد هذا التعاون. وفي هذا الصدد، أقترح أن تتضمن ولايات بعثات حفظ السلام في المستقبل عنصراً من هذا النوع.

أن أعرب عن تأييدي لما أدلى به الممثل الدائم لمصر في وقت سابق من هذا الصباح بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اليوم، أصبحت بعثات حفظ السلام متزايدة التعقيد لأن طابع الصراعات وخصائصها قد تغير. لا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه حفظ السلام وبناء السلام قائمة، وما برحت العديد من البلدان المنكوبة بالصراعات تعاني من عدم الاستقرار لسنوات بعد نهاية الصراع المسلح، مع ارتفاع معدلات العودة إلى العنف. لقد كان بيان الأمين العام بان كي - مون الذي أدلى به في مناقشة مجلس الأمن بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمحا حين ذكر أن السبب وراء الانتكاس، على الرغم من تباينه فيما بين البلدان، يتضمن عاملاً مشتركاً، ألا وهو انعدام الثقة في أعقاب الصراع بين مختلف الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية، وبين الدولة والمجتمع، وبين الدولة وشركائها الدوليين (انظر S/PV.6897).

وفي حين شهدنا بعض التقدم الإيجابي في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على مر السنين، سيكون من الحكمة أن نعود إلى الأساسيات وأن نركز بقدر أكبر على تعزيز الشراكات داخل بعثات حفظ السلام وفيما بينها. ينبغي أن نعيد تركيز جهودنا على إدماج القدرات الأساسية لحفظ السلام، وينبغي أن نجد السبل الكفيلة بتحسين الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. في ذلك الصدد، لا تستطيع مختلف الجهات الفاعلة في حفظ السلام وجهود بناء السلام أن تعمل منعزلةً الواحدة عن الأخرى. ينبغي للمجلس، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، أن يجد السبل الكفيلة بزيادة إدماج وتعزيز التعاون بين تلك الجهات الفاعلة، وهي تحديد العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام والجهات الفاعلة المدنية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

سعيًا لتحقيق النهج المتكامل، تحض ماليزيا الدول الأعضاء على المشاركة في المنبر الإلكتروني "CAPMATCH"، الذي

أيضا احترام المبادئ الأساسية التي اعتمدها الجمعية العامة في ما يتعلق بهذه العمليات، من قبيل موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس.

وتحقيقا لنشر عمليات حفظ السلام بمزيد من الكفاءة، ينبغي أن يكون للولايات أهداف عملية وأن تحدد بوضوح وأن يكون بوسعها الاعتماد على الموارد اللازمة لتنفيذها. ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل مشاركة البلدان المساهمة بقوات مشاركة كاملة وفعالة في وضع الولايات وتنفيذها وتجديدها، حيث قد يتسنى لها، على سبيل المثال، تقديم تقييمات موضوعية للوقائع القائمة في الميدان. ينبغي أن تشارك هذه البلدان بوصفها من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في عمليتي صنع السياسات والقرارات ونشر العمليات.

تعتقد كوبا أن اتباع نهج تدريجي لإنشاء الولايات سيكون أكثر فعالية، وينبغي عدم اعتماد الولايات حتى تقطع الدول الأعضاء التزامات مؤكدة بشأن الوحدات التي ستنتشر وتبلور فكرة واضحة عن الموارد اللازمة لنشرها. وقبل الموافقة على عملية ونشرها، من الضروري أن يكون لها استراتيجية خروج واضحة. تمثل أنشطة بناء السلام التي بدأت أثناء المراحل المبكرة من عمليات حفظ السلام أداة هامة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على وضع استراتيجياتها الوطنية الإنمائية المستدامة وتعزيزها. ينبغي أن تستند كل استراتيجية لبناء السلام إلى الخبرة الوطنية وأن يجري التخطيط لها بطريقة متسقة ومتكاملة لتمكينها من تلبية احتياجات البلد المعني، وفقا لمبادئ الملكية الوطنية والأولويات التي حددتها سلطاته.

لا يمكن أن يكون إنشاء عمليات حفظ السلام الجديدة والأكثر تعقيدا بديلا عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع. لا يمكن أن تكون هذه العمليات غاية في حد ذاتها، وإنما هي تدبير مؤقت يهدف إلى تهيئة إطار أمني يمكن من تنفيذ استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأجل الطويل.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم ماليزيا الثابت للدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين. نحن ندرك المهمة الشاقة التي تواجهها الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في مناطق الصراع. لا يمكن لبعثاتها لحفظ السلام أن تنجح إلا بإيلاء الأولوية للتعاون الوثيق بين مختلف الأطراف الفاعلة. إن مهمتنا لا تنتهي عند نهاية الولاية. لن يذكر السكان المحليون الأمم المتحدة بإعزاز إلا إذا تمكنت من تحقيق السلام الدائم والازدهار اللاحق في دولهم المضطربة. نحن معا يمكننا أن ننجح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) تكلم بالإسبانية): هنيئاً باكستان على مبادراتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام.

تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

منذ التسعينات، باتت عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد هي القاعدة لا الاستثناء. وبهدف استعادة السلام والاستقرار، خاصة في المناطق التي تعاني من الصراعات الداخلية، تطور طابع ولايات هذه العمليات، شأنه شأن تعقد آليات تنفيذها، ومن ثم زادت التحديات التي يجب أن تواجهها الأمم المتحدة. كما باتت عمليات حفظ السلام هي الأنشطة التي تستهلك معظم الموارد في المنظمة. وصلت الميزانية الحالية لعمليات حفظ السلام رقما قياسيا بلغ ٨ بلايين دولار.

يتعين تمديد ولايات العمليات القائمة وإنشاء ولايات جديدة في التزام صارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالمثل، يجب

وأشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على ملاحظاته الثاقبة. ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن عمليات حفظ السلام تتطور باستمرار لتصبح نشاطا رئيسيا في الأمم المتحدة، وأداة حيوية لصون السلم والأمن الدوليين. وزيادة الطلب على الأمم المتحدة للاستجابة للحالات المتزايدة والمتنوعة هي دليل على تزايد الثقة بالهيئة العالمية بوصفها منظمة متعددة الأطراف ذات مصداقية ومسؤولة عن التصدي للتحديات الهامة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

في الوقت الراهن، تجاوزت عمليات حفظ السلام بكثير أساليب عملها التقليدية. فدعم السلام والأمن، وتوفير الضمانات الامنية، بما في ذلك حماية المدنيين، والدعم السياسي ودعم بناء السلام لمساعدة البلدان على الانتقال إلى السلام أمور باتت من المهام الرئيسية الموكولة إلى بعثات حفظ السلام. وهناك العديد من المهام الهامة المتعلقة بعمليات بناء السلام وبناء الدولة ترتبط ارتباطا مباشرا بالديمقراطية، والحكم، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية.

وتتطلب عمليات حفظ السلام نهجا متعدد الأبعاد ومشاركات متعددة من أصحاب المصلحة بطريقة متماسكة ومنسقة. كما أنها تتطلب استراتيجية شاملة وأوسع نطاقا تحقق التآزر بين جهود حفظ السلام وبناء السلام لمعالجة المسائل المترابطة المتعلقة بالامن والتنمية بطريقة شاملة وكلية. لذلك، وبغية نجاح أي بعثة للأمم المتحدة، يتحتم قيام التنسيق الوثيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمشاركة والإنخراط الهادفين للبلدان المساهمة بقوات وشرطة. ويمكن لقيادة البلد ومملكته أن تؤدي دورا حاسما في غرس الأمل وتعزيز الثقة بين الناس في الأماكن المنكوبة بالصراعات.

وإلا لن يتسنى أبدا التغلب على الحلقة المفرغة للصراعات والعمليات الجديدة ذات التكلفة البشرية والمادية الباهظة.

يشمل عدد كبير من عمليات حفظ السلام - ثنائي بالتحديد - عنصر حماية المدنيين كجزء من ولاياتها. تؤكد كوبا مجددا أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول. لا يمكن استخدام حماية المدنيين، تحت أية ذريعة، للترويج لتغيير النظام أو التدخل العسكري أو إي إجراء آخر يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. يجب الاتفاق مسبقا على المبادئ التوجيهية والوثائق التنظيمية التي صاغتها الأمانة العامة والتي قد تؤثر على الطريقة التي تشارك بها الدول في عمليات حفظ السلام من خلال عمليات مفاوضات حكومية دولية.

ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التفاعل فيما بين البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. تعتمد كفاءة عمليات حفظ السلام ومصداقية المنظمة على إحداث هذا التفاعل.

وفي ما يتعلق باقتراح الأمانة العامة إدخال التكنولوجيات الحديثة واستخدام النظم الجوية غير المأهولة على أساس تجربي في بعض العمليات، ترى كوبا أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة، بالنظر إلى آثارها، مناقشة مستفيضة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ينبغي ألا يؤثر احتمال استخدام هذه التكنولوجيا بأي حال على المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيبال.

السيدة أديكاري (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، باكستان، على ترؤس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

ووضع هذا الموضوع في الصدارة لهو بالتأكيد مبادرة جديدة بالثناء جاءت من رئاستكم للمجلس. كما أود أن

والقدرة المدنية في شتى الميادين يزداد الطلب عليها في الجليل الجديد لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على تلبية هذه المطالب باتباع نهج شامل يشارك فيه الجميع. والتوفير القوي للموارد اللازمة ووضع الترتيبات التمكينية هما المفتاح للانتشار السريع، وكذلك لتعزيز القدرات التشغيلية.

وينبغي تزويد قوات حفظ السلام بتوجيهات واضحة وقواعد قوية وجليّة للاشتباك بغية التنفيذ الفعال للمهام المشتركة. ومن الضروري كفالة المساءلة الواجبة من جميع أصحاب المصلحة تجاه ولاية البعثة. واستراتيجية التدريب العملية المتعلقة بالبعثات ضرورية لتدريب الجنود، والشرطة، والقادة والموظفين التابعين لجميع البلدان المساهمة بقوات وشرطة قبل نشر البعثة، ولكفالة جودة الخدمة في الميدان.

إن الامرة والقيادة الفعاليتين في الميدان هامتان، ويؤكد وفدي في هذا السياق أنه ينبغي اعطاء المناصب القيادية للبلدان المساهمة بقوات بما يتناسب مع مساهمتها. ويجب أن تبقى الروح المعنوية والكرامة لقوات حفظ السلام عالية في جميع الأوقات من خلال هياكل الحفز المناسبة. والمهم أيضا تسريع معالجة المطالبات المتعلقة بالوفاة والإعاقة. وأخيرا، يجب إيلاء الاهتمام الكبير لسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وانهم.

وفي الختام، يكرر وفدي التزامه العميق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويؤكد لكم، سيدي، مشاركته المستمرة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تحقيق مستقبل آمن ومستقر للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة أندرسن (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يجري تعميم نسخة مكتوبة من البيان الذي سأتلوه بصيغة مختصرة قليلا بغية احترام القيود الزمنية.

وتعلق نيبال بوصفها واحدة من البلدان المساهمة بقوات أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمشيا مع أهداف سياستها الخارجية. وارتباط نيبال مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ثابت وطويل الأمد. فمنذ عام ١٩٥٨، تساهم نيبال على الدوام بقوات لحفظ السلام بغية صون السلم والأمن الدوليين تحت إشراف الأمم المتحدة. ولقد خدم جنود حفظ السلام من نيبال في أصعب البعثات، وهناك أكثر من ٦٠ جنديا نيباليا من قوات حفظ السلام ضحوا بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم.

واستنادا إلى الخبرات المكتسبة على امتداد مسار تطور عمليات حفظ السلام، من رصد الهدنة الى إنفاذ السلام وبناء السلام، ونظرا للتحديات الماثلة امامنا، يؤكد وفدي أن العناصر الرئيسية التالية ينبغي أن تلقى الاهتمام الكافي إذا أريد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون مؤسسة ناجحة حقا، دون المساس بالمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول.

يجب على مجلس الأمن أن يسترشد بوحدة الهدف، وأن يعي رأسماله السياسي الكامل، على أساس الجدارة والمبدأ، للتأكد من وضع إطار استراتيجي متماسك بغية تحقيق الأهداف المرجوة، التي يجب أن تكون واضحة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تسترشد باستراتيجية ثلاثية متكاملة. فيتعين عليها أن تحقق الاستقرار في الوضع الأمني، وتدعم العملية السياسية الوطنية، وتكفل الانتعاش الاقتصادي. وجميع هذه الركائز الثلاث تحتاج إلى أن تتعزز بطريقة شاملة منذ البداية.

وينبغي لاطار التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة بشأن عملية إنشاء ولاية ما أن يكون موضوعيا ومؤسسيا ومنظما من حيث المحتوى والتوقيت. والمشاركة الشاملة والمستمرة للبلدان المساهمة بقوات وشرطة في جميع مراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورية لجعل العمليات فعالة وناجحة.

نقطتي الثانية تتعلق بالواقعية. يجب علينا أن نفعل المزيد لتوليد إحساس بالواقعية. لقد كتب أوسكار وايلد كلماته المأثورة: "يمكنني أن أقاوم أي شيء باستثناء الاغراء". مع مرور الوقت، تعرض هذا المجلس لإغراء إضافة أهداف أوسع نطاقا إلى فقرات القرارات المتعلقة بالولايات. لا احد يعترض على هذه الاهداف، ولكن البعثات - وحتى العمليات الحديثة المتعددة الابعاد - تجهد نفسها من اجل تحقيقها كمجموعة كاملة، ليس اقله بسبب أنها لا تتلقى على الدوام الزيادة المناسبة في الموارد، أو التوجيهات الواضحة بشأن ماهية الاولويات الحقيقية. وكمجتمع الأمم المتحدة، من الاهمية بمكان أن نوازي توقعاتنا من البعثات مع الموارد، أو أن نقلل من طموحاتنا بدلا من ذلك. ومن باب التمني، وحتى من باب الرياء إلى حد ما، أن نحاول الحصول على الامرين معا.

ولدى النظر في أنشطة عمليات حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا، يجب أيضا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نواصل جماعيا التركيز غير المناسب على أعراض الصراع بدلا من التصدي لأسبابه الجذرية. وبديهي أن منع نشوب الصراعات أكثر جدوى من حيث التكلفة من إدارة الأزمات، ومع ذلك لا نزال ندفع بالموارد على هذه الأخيرة. ربما يقتضي الأمر تحولا نموذجيا. وبدلا من إثقال كاهل بعثات حفظ السلام بمزيد من المسؤوليات، ينبغي لنا عوضا عن ذلك التفكير في تعزيز البعثات السياسية لبناء السلام، أو تعزيز بعثات منفصلة، أو وحدات منفصلة داخل البعثات القائمة. ولكن هذه مناقشة واسعة تحتاج إلى يوم آخر.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بدور المنظمات الإقليمية. إن أيرلندا لديها تجربة مباشرة في المساهمة الإيجابية التي بوسع المنظمات الإقليمية تقديمها لحفظ السلام وبناء السلام. وقد أخذنا زمام مبادرات ترمي إلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وقدمنا الدعم

أرحب بمبادرة باكستان الى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والواقع انه بالنسبة الى هذا الجزء الحاسم والمبدع من عمل الأمم المتحدة - الذي يجري التعرف عليه فورا من خلال ذوي الخوذ الزرق في جميع انحاء العالم - فإن المجلس سيستفيد بلا شك من عقد هذه المناقشات على نحو أكثر تواترا.

إن أيرلندا واحدة من أقوى المؤيدين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ تشارك قواتنا الدفاعية باستمرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ انتشارها الأول قبل ٥٥ عاما. ونحن أيضا من بين المانحين العشرة الأوائل لصندوق بناء السلام. لذلك، نتمتع اهتماما كبيرا بتطور الروابط بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وأود اليوم أن أتطرق بإيجاز إلى أربع نقاط.

نقطتي الأولى تتعلق بالاستدامة. الفقرة ١ من القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا اليوم، تشير إلى مساهمة عمليات حفظ السلام في "الاستراتيجية الشاملة للسلام والأمن الدائمين". وهناك على الأقل جانبان من الجوانب الحاسمة لكفالة هذا الدوام أو الاستدامة. أولا، يجب أن تضطلع قوات حفظ السلام بمهام بناء السلام على نحو منسق و متماسك في إطار متكامل للأمم المتحدة. ثانيا، يجب أن تدعم الأولويات والمخططات الاستراتيجية الوطنية.

والسؤال هنا عن كيفية اسهام المشاريع ذات الأثر السريع في بناء السلام بشكل أكثر فعالية هو سؤال هام. فمن بين العديد من هذه المشاريع التي نفذتها قوات الدفاع الأيرلندية على مر السنين، تعلمنا درسا رئيسيا. مع الحفاظ على طابعي المرونة والاستجابة اللذين تتميز بهما هذه المشاريع، تؤدي الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والدمج بينها في أطر أوسع نطاقا إلى تعزيز قدرتها على الاستدامة، وبالتالي على التأثير إلى حد كبير.

من أصعب الأماكن في العالم. وفي العام الماضي قُتل أكثر من ١١١ من حفظة السلام أثناء قيامهم بواجبهم. ومن واجبنا هنا في نيويورك أن نكفل بأن يترك عمل الذين يتعرضون إلى هذه المخاطر أكبر أثر ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سايبروب (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي إليكم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كذلك أشكركم على الورقة المفاهيمية المقدمة لمساعدتنا في مناقشاتنا اليوم (S/2013/4، المرفق). وأشكر الأمين العام على ملاحظاته هذا الصباح، وأود أن أعرب في كلمتي عن تأييدي للبيان الذي أدلى به آنفا الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومنذ أن قامت الأمم المتحدة بنشر أول بعثة من بعثات حفظ السلام قبل ٦٠ عاما، شهدنا مرارا وتكرارا مدى حيوية وأهمية حفظ السلام بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. وحيث أن حفظ السلام قد تطور لمواكبة التغيير في صورة الصراع والدبلوماسية، بدأنا ندرك بصورة متزايدة أن حفظ السلام المعاصر بوسعه وينبغي له أن يؤدي دورا مجديا في منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والتنمية المستدامة. وبوسع بعثات حفظ السلام وواجب عليها تقديم المساعدة في تهيئة بيئة ممكنة لمساعدة البلدان في وضع أسس السلام وتقليص مخاطر الارتداد إلى الصراعات، وتهيئة الظروف المفضية إلى الانتعاش والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا في هذا الاتجاه لتمكين بعثات حفظ السلام من الاستمرار في تأدية دورها المجدي وتعزيزه. لقد شهدنا بالفعل ما كان مجديا في

المالي لتوسيع مكتب التنسيق في بروكسل التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وفي النسخة الخطية من بياني ذكرت بالتفصيل كيفية تسخير أيرلندا ترؤسها الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي كفرصة للدفع بجهود تعزيز هذا التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كذلك لدي نقطة أكثر أهمية يمكن إضافتها إلى غير الشركاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، وهي العبر المستخلصة من عمليات الأمم المتحدة.

أما نقطتي الرابعة فتتعلق بالمساواة بين الجنسين. وثمة عنصر حيوي مألوف في حفظ السلام وبناء السلام غير وارد في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2013/4، المرفق)، وتتجلى أهميته في إغفال وروده فيها. وربما أن أكثر خطوة تحويلية نحو ضمان نجاح حفظة السلام، بوصفهم بناء سلام في مرحلة مبكرة، تتمثل في وزع المزيد من النساء في البعثات. وإذا ما أريد لبعثات حفظ السلام أن تتواصل مع القطاعات السكانية في المجتمعات الأكثر تقليدية، فإن وزع المزيد من النساء سيعمل بوصفه عاملا مضاعفا في إمكانيات بناء السلام.

وهذا يشكل تحديا صعبا لجميع البلدان المساهمة بقوات، ولا يقل صعوبة بالنسبة لأيرلندا عن بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن قوات الدفاع الأيرلندية تضمن تلقي أفرادها قبل الوزع تدريبا متخصصا في مسائل حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والأقليات والوعي الثقافي وقواعد السلوك والتصرف. كذلك نقوم بالتمويل والمشاركة في برنامج رائد للمنظور الجنساني ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولكن ثمة نقطة هامة علي ذكرها. إذا كنا جادين في تحقيق الأهداف الحالية للمرأة في حفظ السلام، علينا أن نفكر بطريقة واقعية في إيجاد الحوافز والطرق الابتكارية اللازمة للمضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف.

أود أن أختتم كلمتي بالاعتراف بالتضحيات التي يقدمها حفظة السلام الذين يسعون إلى استدامة وبناء السلام في بعض

يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن تعزيز وحماية المسائل المتشابكة في السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان تقتضي حلولاً طويلة الأجل، أي لا تقتصر على حسم الصراعات بل أيضاً الحيلولة دون نشوب الصراعات كلها معاً. إن حفظة السلام من أبناء تايلند إذ يهتدون بهذه المبادئ في عملهم في تيمور - ليشي، وهايي، ودارفور، وخليج عدن، يأخذون في الاعتبار أيضاً المساعدة في التنمية المحلية وتنمية المجتمع، واقتسام الخبرات وأفضل الممارسات مع القرويين المحليين في قطاعات الزراعة والصحة وإدارة موارد المياه.

إن تايلند تتكيف باستمرار وتعزز من أدوارها في حفظ السلام وقدراتها لكي تتناسب على أفضل وجه مع التطورات الراهنة في حفظ السلام والمتطلبات في الميدان، وذلك تماشياً مع ولاية كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة. وحالياً، نح بصدد النظر في المشاركة بعدد قليل من القوات المتخصصة، مثل مهندسي الجيش، والوحدات الطبية ووحدات مؤلفة من الضباط الإناث، في بعثات حفظ السلام. فهذه القوات مدربة على فهم الحالة الفريدة للقطاعات السكانية بعد انتهاء الصراع، وتحترم احتراماً كاملاً الفوارق في الثقافات والأديان والعمل بصفة مستشارين ومهندسين وأصدقاء.

(تكلم بالفرنسية)

يرحب وفدي أيضاً بالتأكيد مجدداً في القرار على أهمية البعد الجنساني في حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات، وحسم الصراعات وبناء السلام. ونقدر أيما تقدير نداء الأمين العام من أجل عمل أقوى للصمود أمام التحديات التي تقف في طريق إدماج المرأة على جميع المستويات وداخل هيكل الأمم المتحدة نفسه.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ قامت تايلند من جانبها بإنشاء لجنة فرعية معنية بالمرأة والنهوض بالسلم والأمن تحت إشراف اللجنة الوطنية المعنية بالسياسة والاستراتيجية من أجل تقدم

هذا المجال والجانب الذي نعتقد بأنه يتعين علينا زيادة التركيز عليه في جهودنا.

أولاً، وقبل كل شيء، يجب أن تتم بعثات حفظ السلام وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعليها أيضاً أن تتقيد بالمبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي: موافقة الأطراف المعنية، والحياة وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ويتعين على عمليات حفظ السلام أيضاً أن تحترم مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في شؤون هي من صميم الولاية الداخلية للدول. ويود وفدي أن يشدد على أهمية إسناد ولايات محددة بوضوح، وتسلسل قيادي موحد وعلى استخدام كفو للموارد الموجودة.

ثانياً، نرى حاجة إلى استكشاف بصورة أكثر مفهوم حفظة السلام بوصفهم بناء السلام في مرحلة مبكرة. وكما يبين عن حق القرار الذي اتخذ اليوم،

”أن بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، حتى وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن النجاح في بناء السلام تقع على الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية المعنية، تحقق مزايا نسبية في بناء السلام في وقت مبكر“ (القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الفقرة ٩).

يؤيد وفدي تأييداً كاملاً هذه النقطة. ويجب علينا أن نعمل جاهدين للعمل مبكراً على صوغ نهج متكاملة ومتناسكة للتنمية بعد انتهاء الصراع، ارتكازاً على أولويات البلد المضيف، ومن خلال الحوار والتعاون الوثيق. وفي هذا الصدد، لا بد أيضاً للحوار من أن يشمل وفي مرحلة مبكرة من عمليات حفظ السلام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ولا سيما في المراحل الأولى من صوغ الولاية أينما نرى أن بوسعها المساهمة في الخبرات والدروس المستفادة في الميدان.

وبينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أجد أنه من المناسب تناول بعض النقاط الموجزة بصفتي الوطنية.

منذ الشروع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل ٦٥ عاما، فإنها قد قطعت أشواطاً كبيرة، حيث تطورت وتكيفت مع بيئة متغيرة أكثر من أي وقت مضى، في كل منعطف من هذا الطريق. ما لدينا الآن هو مشروع متزايد التعقيد، يتخذ أشكالاً متعددة في بعثات حفظ سلام تختلف اختلافاً كبيراً من حيث طبيعتها ونطاقها وحجمها. وخلال أول انتشار للأمم المتحدة، كان من الصعب تصور أن يغطي حفظ السلام، كما هو الحال الآن، أولويات بناء السلام المتكررة، التي تتراوح بين الأمن والتنشيط الاقتصادي.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن يأخذ جميع أصحاب المصلحة في الحسبان تحديات بناء السلام في عمليات التقييم المتكاملة الاستراتيجية، وعمليات التخطيط للبعثات، من أجل ضمان الاتساق في أنشطة التعزيز المتبادلة. كذلك، يتعين أن تكون، ولايات بناء السلام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام المعقدة، مثل دعم إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعمليات السياسية الوطنية، والمساعدة الانتخابية وغيرها، مفصلة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق قدر الإمكان، ويجب أن تصمم عمليات حفظ السلام ذات الصلة وفقاً للوقائع والاحتياجات المحلية.

في ضوء ذلك، نؤيد تماماً القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم. إذ أنه يتضمن بشكل واسع رؤية أوكرانيا بشأن كيفية زيادة توضيح العلاقة المتطورة بين حفظ السلام وبناء السلام. إننا نرحب بصفة خاصة بالتزام المجلس بتحسين إدماج المهام المبكرة لبناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام، لكفالة لتأكد من أن لتلك الولايات ما يناسبها من الموارد؛ من أجل زيادة تعزيز التعاون والمشاورات مع البلدان

المرأة. وتعلق تايلند دائماً أهمية كبيرة على تدعيم دور وأثر حفظة السلام من النساء في الميدان. غير أننا من خلال إنشاء هذه الآلية الوطنية والصندوق الوطني لتنمية المرأة الذي أنشئ مؤخراً ركزنا اهتماماً كبيراً على الالتزامات الرسمية بتمكين المرأة التايلندية وعلى زيادة تطوير قدراتنا ومساهماتنا في هذا المضمار. إن التماسك والتنسيق على جميع المستويات بالغ الأهمية. إذ أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بحاجة إلى أن تفهم كيفية مواصلة تدريب حفظة السلام لدينا بأنسب طريقة ممكنة. ومن هنا، من الحيوي تمكين حفظة السلام لدينا بهذه الطريقة لمواصلة القيام بأدوار متزايدة الأهمية نحو الهدف النهائي المتمثل في وضع الركائز والأسس للتنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالصراع.

نود أن نرى ازدياد تعزيز التعاون والتشاور فيما بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، والمجلس والأمانة العامة ومجمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في عمليات تشاورية أكثر انفتاحاً وتواتراً. وأود أيضاً أن أؤكد للمجلس استعداد وفد بلدي لمواصلة المشاركة في أي مداورات مستقبلية بشأن بعثات وأنشطة حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وكان اختيار باكستان لموضوع اليوم طبيعياً تماماً، بصفتها أكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة. أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الشناء على الدور الاستثنائي الذي يضطلع به بلدكم في هذا المجال، والإشادة بوفد بلدكم على مذكرته المفاهيمية الشاملة والمحفزة للتفكير (S/2012/4)، كما نعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام على تبصره فيما يخص موضوع اليوم.

لعضوية أوكرانيا، في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، والفريق التوجيهي لتشكيلة ليبريا.

وكما أشار إلى ذلك، الرئيس الأوكراني في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فإن بلدنا: ”فخور حقاً بمساهمة أبناء وبنات أوكرانيا – العسكريين وأفراد دوائر إنفاذ القانون والموظفين المدنيين الذين خدموا وما زالوا يخدمون المثل النبيلة للسلام تحت راية الأمم المتحدة“ (A/67/PV.9، صفحة ١٦).

إننا عاقدون العزم على مواصلة وتعزيز انخراطنا المتعدد الأبعاد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيدة بورغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وهي آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

في البداية، أود أن أشكر باكستان على اتخاذ هذه المبادرة المتعلقة بعقد مناقشة مفتوحة بشأن النهج المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تتفق بلدان الشمال الأوروبي مع المنطلقات الأساسية للمذكرة المفاهيمية التي وزعت قبل الاجتماع (S/2013/4، المرفق) ونوافق تماماً على المفهوم الذي مفاده بأن النهج المتعدد الأبعاد، مهم لبناء سلام دائم. وسأركز بياني على ثلاث مسائل رئيسية ذات صلة بمناقشة اليوم: العمليات المتعددة الأبعاد والتنسيق والاتساق والتمويل.

وتوفر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، الأساس اللازم لقيام علاقة قوية بين حفظ السلام وبناء السلام، ولكن يفرض نهج متعدد الأبعاد أيضاً متطلبات جديدة على البعثات. وثمة حاجة إلى تدريب أفراد الشرطة والجنود، من أجل العمل

المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛ وتعزيز ترتيبات الأمن الميداني التابعة للأمم المتحدة بغية تحسين سلامة ذوي الخوذ الزرق وأمنهم. وتعتقد أوكرانيا بأن تنفيذ قرار اليوم سيسهم في إحراز تقدم فيما يخص المضي قدماً باستراتيجية شاملة للسلام والأمن الدائمين. وينطبق المفهوم الذي يقع في صميم مناقشة اليوم، المتعلق بالجوانب المتعددة، تماماً على إسهام أوكرانيا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يخص صون السلم والأمن الدوليين. ويشمل نصيبنا في الشراكة العالمية المسماة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أبعاداً عسكرية وشرطة ومدنية وسياسية. وشهدت السنوات العشر الماضية، انخراطاً عسكرياً وشرطةياً ومدنياً نشطاً لأوكرانيا في ما يزيد عن ٢٠ بعثة في إطار ولاية الأمم المتحدة. وحتى اليوم، أسهم بلدي بما يزيد عن ٣٤ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق في جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في كل منطقة من مناطق انتشارها عبر العالم.

إن أوكرانيا ملتزمة بمواصلة دعم الأمم المتحدة في مساعيها لحفظ السلام. هذا العام، وبناء على طلب الأمانة العامة، فإننا ننظر في مضاعفة وحدة طيرانا العسكري في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإدراكاً من أوكرانيا للقيمة المضافة للتعاون بين البعثات فيما يتعلق بالمزايا العسكرية، والفعالية من حيث التكلفة، وتعزيز النهج الإقليمية فيما يخص المسائل الإقليمية، فإنها ستزيد من ريادتها فيما يرتبط بهذا الشكل المبتكر من عمليات حفظ السلام.

وافق البرلمان الأوكراني، في وقت سابق من هذا الشهر، على النقل الدائم لطائراتنا العمودية المسلحة من ليبريا إلى كوت ديفوار، لكي تستخدم في كلا البلدين على امتداد حدودهما وغيرها، وفقاً للقرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢). ولأن أوكرانيا أيضاً بلد نشط في مجال المساهمة بأفراد الشرطة، وطرف فاعل وملتزم ببناء السلام، فإنها تخطط لإرسال وحدة شرطة مدربة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وستشكل هذه الخطوة متابعة عملية

ويسمح هذا النهج المتكامل أيضا لمجلس الأمن بتحقيق أهدافه، دون إثقال كاهل بعثات حفظ السلام بمهام أخرى قد يكون غيرها أفضل تجهيزا للاضطلاع بها في مجال بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشجع توثيق التعاون بين المجلس والتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام.

وأخيرا، بعض التعليقات بشأن التمويل. إن توفير الموارد المناسبة أمر هام. لا يمكن فصل عملية إنشاء الولايات في مجلس الأمن عن المناقشات بشأن الميزانية في المنتديات الأخرى، وهذا أمر ضروري في سياق كفاءة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وأكد الأمين العام في تقريره لدورة عام ٢٠١٣ للجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام (A/67/632)، على ضرورة كفاءة الدعم الدولي المستدام في المرحلة الانتقالية. وتعتقد بلدان شمال أوروبا بأن هذا الدعم حاسم في الوصول إلى الأهداف النهائية ذات الصلة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه في جميع هذه الجهود ليس هناك ما هو أكثر أهمية من دور البلد المضيف. ولكي يتم الوصول إلى الأهداف النهائية في بعثات الأمم المتحدة، تكنسي الملكية الوطنية على نطاق واسع أهمية بالغة. وتشكل القيادة السياسية الجيدة والمساءلة عنصرين أساسيين لتحقيق نتائج ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن المسائل التي تكمن في صميم هذه المنظمة، وهي الجهود الرامية إلى رسم وتنفيذ أنجع الطرق لصون وإعادة بناء السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، نعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن هذا الموضوع.

في السياقات المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة، لضمان أن يتوفر للأمم المتحدة، الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. أيضا، ينبغي توجيه المزيد من الجهود في اتجاه تعزيز قدرة العاملين في مجال حفظ السلام على تهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة بناء السلام، تشمل مجالات حساسة مثل إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويمكن لمركز التنسيق العالمي أن يكون مساهما هاما في تحقيق تلك الأهداف.

بالإضافة إلى الشرطة والأفراد العسكريين، تتطلب البعثات أيضا قدرات مدنية أقوى. ونحن نؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام الخاصة بالاستجابة للطلب المتزايد على الموظفين المدنيين. وفي هذا السياق، فإن إنشاء المنبر الإلكتروني CAPMATCH، يشكل خطوة هامة للغاية إلى الأمام. ونحن نثني على الأمانة العامة وفريق القدرات المدنية على إحرازهما تقدما جيدا فيما يخص تشغيل وتفعيل هذا النظام الجديد الخاص بتعبئة القدرات المدنية من الجنوب العالمي والشمال العالمي على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع أيضا الأمانة العامة على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي البعثات، بما في ذلك في المناصب القيادية. يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل ككيان واحد، بما في ذلك في إطار البعثات، التي ثمة حاجة فيها لتكامل وثيق بين

فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط وتنفيذ المهام المدنية. وينبغي زيادة التركيز على التنسيق والاتساق مع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين. ويشكل إيجاد طرق عملية للعمل بتنسيق وثيق، والبناء على المزايا النسبية للآخرين، أمرا أساسيا. والمشاريع المشتركة في السياق الليبري بين شرطة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين هي مثال مفيد عن الكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك.

جهود بناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، لجنة بناء السلام موجودة لكي تسد الثغرات القائمة بين الأمن وإعادة البناء، من خلال اتباع نهج ابتكاري لكن منسق ومتسق ومتكامل يهدف إلى تحقيق الانتعاش والتعمير وبناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. إن بناء المؤسسات في المجالات الرئيسية، مثل قطاع الأمن وسيادة القانون، التي تم تحديدها بوصفها شروطاً لا غنى عنها، هو الشرط الأساسي الأهم لتحقيق أي قدر من الانتعاش والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تؤيد كرواتيا بقوة الجهود الرامية إلى توسيع وتعميق مجمع القدرات المدنية لبناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، والتبادل الفعال بين الباحثين عن الخدمات ومقدميها مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التعاون فيما بين البلدان ذات الاحتياجات والخبرات المتماثلة.

ترحب كرواتيا بالتزام المجلس بإجراء تقييم منظم، بالتعاون مع غيره من الجهات الفاعلة ذات الصلة، لولاية وتشكيل عمليات حفظ السلام، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، وفقاً للتقدم المحرز على أرض الواقع، مما يتيح، على أساس كل حالة على حدة، إعادة تشكيل البعثة أو انسحابها أو مروها بعملية انتقالية.

وبشكل أكثر تحديداً، ووفقاً لنتائج المداورات الشاملة التي أجزاها مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في تموز/يوليه العام الماضي، تؤيد كرواتيا بقوة المطالبات بمزيد من العلاقات الدينامية بين المجلس واللجنة. وتكون الفرصة سانحة أكثر عندما يعكف المجلس على إنشاء ولايات بعثات الأمم المتحدة وتجديدها، وينبغي الاستفادة منها على النحو الواجب. ونعتقد أن أفضل الممارسات التي تحققت منذ إنشاء اللجنة ينبغي أن تستخدم على نحو أكثر انتظاماً في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

ومن الواضح أن نجاح العمليات التي تهدف إلى حفظ السلام وبناء السلام يتطلب موارد مستدامة ومرنة ويمكن

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في المناقشة. ومع ذلك، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في رأينا، حفظ السلام وبناء السلام لا يمثلان سوى وجهين لعملة واحدة، فهما مترابطان ترابطاً وثيقاً ومتشابكان. إن استدامة حالات وقف إطلاق النار المتوصل إليها واتفاقات السلام والموقعة تعتمد إلى حد كبير على التصميم والاستعداد لإعادة بناء المؤسسات الأساسية الوطنية، فضلاً عن القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

الطريق الذي تتبعه البلدان الخارجة من الصراع في بداية انتعاشها سيرسم إلى حد كبير اتجاهاتها وآفاقها نحو النجاح في المستقبل. لقد أسهم بلدي بحصته في الجهود العامة لحفظ السلام. في مرحلة ما، كانت كرواتيا مشاركة في ١٥ عملية مختلفة لحفظ السلام في الوقت نفسه، وهي على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها في المستقبل.

ولئن كنا نسلم بأن المسؤولية الرئيسية لتحديد الأولويات واستراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع تقع على عاتق السلطات الوطنية، فإن كرواتيا تؤيد بقوة اتباع نهج شامل ومتسق ومتكامل في هذه الجهود. ذلك، بطبيعة الحال، يتطلب في المقام الأول التعاون الوثيق بين الحكومة المضيفة والمجتمع الدولي، ولكن في الوقت نفسه، يستدعي طلب التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة في العملية. وفي هذا السياق، ترحب كرواتيا بالجهود الرامية إلى زيادة توضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، لا سيما في إطار أسرة الأمم المتحدة.

من المفيد التذكير في هذا المقام بأن لجنة بناء السلام قد أنشئت بهدف دعم البلدان الخارجة من الصراع من خلال الجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة، وحشد الموارد اللازمة وتقديم التوصيات الاستراتيجية والعملية من أجل تحسين تنسيق

بفعالية للاحتياجات التشغيلية العصرية. يقول الأمين الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ما يلي:

”وتتسم العمليات اليوم بأنها أكثر تنوعا وتعقيدا من أي وقت مضى، حيث تجمع بين شتى تشكيلات المدنيين والجنود وأفراد الشرطة تحت قيادة موحدة. بعض البعثات المتعددة الأبعاد، مع التطور من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين دعم بناء السلام وحماية المدنيين وغيرها من المهام الانتقالية“ (A/67/632، الفقرة ٢).

يتطلب هذا المزيج نقاط قوة الفريدة والشرعية وتقاسم الأعباء، والقدرة على نشر ودعم القوات في الميدان.

الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام اليوم يتطلب من حفظة السلام ليس صون السلام والأمن فحسب، بل أيضا تيسير العمليات السياسية، وحماية المدنيين، والمساعدة في نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ودعم تنظيم الانتخابات وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة في استعادة سيادة القانون. ولكن من الصعب القيام بجميع هذه الأنشطة مجتمعة، وإذا ما تم القيام بها بصورة جيدة، فهي تضع أساسا طيبا لبناء السلام والديمقراطية.

يوجد في أفريقيا أكبر عدد من بعثات حفظ السلام. حفظة السلام في تلك البعثات يواجهون التحديات المعقدة، وكما ذكر للتو، يتطلب ذلك اتباع نهج فريد ومحدد في أفريقيا من أجل تحقيق النجاح. وفي هذا الصدد، فإن تعريف حفظ السلام المتعدد الأبعاد يجب أن يندرج فيه دور المنظمات والكيانات الإقليمية بطريقة مبسطة وتأزرية بغية زيادة فرص النجاح وفعالية الأمم المتحدة.

التمبؤ بها وتصل في الوقت المناسب. وتدرك كرواتيا الدور الهام الذي يؤديه تمويل بناء السلام باعتباره استثمارا مبكرا صوب السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا السياق، كرواتيا تلاحظ مع التقدير الأدوار الهامة التي ما برح صندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية يقومان بها في جهود بناء السلام في، ولا سيما في المساعدة على تصميم استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات التنمية الاقتصادية.

أخيرا، أود أن أختتم بتكرير الدعوة التي استمعنا إليها اليوم الكثير من المرات إلى المشاركة المناسبة للمرأة في جميع مراحل جهود بناء السلام والإدماج الكامل لها في عمليات صنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى باكستان على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية للسلام والأمن، ورفاه وحماية الملايين من الناس، وبالتالي، لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في العديد من أنحاء العالم.

ما برحت كينيا تسهم في حفظ السلام بالإسهام بقوات عسكرية وأفراد الشرطة منذ عام ١٩٨١.

لقد تطورت عمليات حفظ السلام مع مرور الزمن من عمليات تقليدية اصطبغت بطابع الستينات إلى خبرات معقدة ومتعددة الأبعاد في القرن الحادي والعشرين. منذ عام ١٩٤٨، كان هناك ما مجموعه ٦٧ عملية لحفظ السلام، واليوم هناك ١٦ عملية عاملة. إن تعقيد الصراعات اليوم، إلى جانب التوقعات العالمية بشأن حقوق الإنسان، والتوازن بين الجنسين، والحساسية الثقافية، تستلزم إجراء استعراض شامل لولايات وممارسات عمليات حفظ السلام من أجل التصدي

استجابة سريعة وحاسمة ومتضافرة من جانب المجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أن تكون هناك إجراءات مضادة أكثر تقدماً وتخصيصاً من قبل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الصومال، أحرزت بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال تقدماً ملموساً في إحباط أنشطة الشباب. وفي هذا الإطار، فقد بدأت أركان السلام والديمقراطية الدستورية تترسخ بعد الإنجازات التي حققتها البعثة. ومع ذلك، سيكون الصمود والتفاعل المستمر هما العامل الأساسي لاستدامة تلك المكاسب، وخاصة في مساعدة الحكومة الصومالية على إنشاء مؤسسات الحكم والأمن، إلى جانب إرساء العدالة وسيادة القانون، في جملة أمور.

إن واقع العمليات الحديثة لحفظ السلام إنما باهظة التكاليف، حتى وإن كانت فعالة من حيث التكلفة. والبلدان المساهمة بقوات تنفق الكثير من المال لإعداد القوات والإبقاء عليها في حالة استعداد ونشر معدات مكلفة دعماً للولايات الممنوحة. وفي مجمل عمليات حفظ السلام، فإن معظم القوات يأتي من بلدان نامية تتوقع، بدورها، أن تسدد لها في حينه النفقات القانونية التي تنكدها حالما وحيثما تلتزم بتقديم قوات ومعدات.

وقد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لكل بعثة، واسمحوا لي أن أشير إلى حالة كينيا عندما قامت بنشر قوات ومعدات في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحصلت على دعم مجلس الأمن من خلال القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٢. فبعد ما يزيد على السنة من الانخراط الكامل في الصومال، لم يسدد لبلدي سوى جزء يسير من ملايين الدولارات التي التزم المجلس بتقديمها وأنفقها بلدي. ومن الجلي أن هذا أمر غير مقبول ولا يمكن أن يتحملة بلد مثل كينيا، ذلك البلد النامي الذي تشتد حاجته إلى الموارد للاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

وفي جنوب السودان والسودان، سيبقى السلام بعيد المنال إن لم يتم تسخير المكاسب التي تحققت إثر توقيع سلسلة من الاتفاقات في أواخر عام ٢٠١٢ ومتابعتها بإصرار والتعجيل بتنفيذها. وحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يجب أن يقوم بدوره لتيسير الحل السلمي للتزاعات الجارية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الحالة الأمنية في دارفور ما زالت متقلبة، بالرغم من نشر العملية المختلطة الكبيرة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام ٢٠٠٨. فالنزاعات العرقية والقبلية المستمرة بشكل متقطع، إلى جانب الاشتباكات بين القوات الحكومية والمتمردين تشكل تهديداً خطيراً للسلام. والمُنْتَظَر من بعثة حفظ السلام المختلطة هناك أن تساعد في معالجة تلك المشاكل.

إن ظهور حركة ٢٣ آذار/مارس في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يجدد الذكريات الحزينة لسيطرة مجموعات متمردة على المنطقة في أوائل عام ٢٠٠٠. والعمل الذي قامت به تلك الحركة مؤخراً في عدة مدن، ومنها غوما، ينبغي أن يكون جرس إنذار لنا جميعاً بالحاجة إلى إجراء مراجعة عاجلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولايتها، إلى جانب مفهوم العمليات وصفقة الدعم اللوجستي الذي يحكم القدرات العملية لقوة الأمم المتحدة. فحفظ السلام لا يمكن أن يكون سلبياً وغير مبال بالحالة المزرية للسكان، وإلا سوف يفقد المصداقية ويسبب ضرراً بسمعة الأمم المتحدة لا يمكن إصلاحه.

لقد أخذت الأمور في غرب أفريقيا تعود إلى طبيعتها في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون، إلا أن استيلاء القاعدة والمليشيا الإسلامية المرتبطة بها على شمال مالي مؤخراً والتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثل انتكاسة مأساوية. وما هو أسوأ من ذلك، أنهم يجلبون إلى المنطقة التعقيدات الإضافية لحرب غير متكافئة. وهذه الحالة تقتضي

تبلغ نسبتهن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤. وثمة إجراءات أخرى، منها الإشراف المنهجي لعناصر بناء السلام وتطبيق آليات أفضل في تعبئة الموارد لضمان عمليات حفظ السلام. ولا بد، أيضاً، من تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني بشكل ناجح بغية تحسين نوعية الخدمات وتنفيذ ولاية البعثات.

ومن الضروري، أيضاً، دعم الشراكة العالمية، بما في ذلك تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المرسلات لحفظ السلام والدول المضيفة لهم. كما أنه من الأهمية بمكان أن تستمر عمليات حفظ السلام في العمل بكل التدابير الوقائية والدبلوماسية والتدابير الممكنة الأخرى. وتجربة أحداث العام المنصرم تبرز مرة أخرى على أنه لا بد لنا من احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه احتراماً صارماً. وبالتالي، ينبغي أن تعمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوة في إطار المبادئ الرئيسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والحياد.

ونحن نعتقد أن المهام الحديثة لحفظ السلام والعجز في الموارد يتطلبان تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في إطار ولاياتها. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعمل إدارة عمليات حفظ السلام، جنباً إلى جنب مع شركائها التقليديين، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على زيادة التعاون مع الهيكل الإقليمية الأخرى، لا سيما منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وقيرغيزستان ترحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة عمليات حفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. فهذا الإطار القانوني سوف يسمح بالاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويجدوننا الأمل في أن يفضي اجتماع العمل بين وفد منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ تلك المذكرة، الذي سيعقد خلال الأسبوع الحالي، إلى وضع تدابير ملموسة للقيام بأنشطة مشتركة لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، أناشد مجلس الأمن والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتأكد من أن الاحتياجات اللوجستية للقوات ستؤخذ بعين الاعتبار بصورة حادة وشاملة وأن السداد سيتم في الوقت المناسب وبالكامل دون أي تأخير لا مبرر له. وبذلك فحسب، يمكن أن يجد النهج المتعدد الأبعاد الضروري لحفظ السلام الحديث الدعم اللازم الذي يتطلبه من البلدان النامية وتعويض استثمارات البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على التزام كينيا بتحمل مسؤولياتها والاستمرار في دعم ولايات الأمم المتحدة حفاظاً على السلام والأمن على الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، لأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الأدوات الرئيسية لصون السلام والأمن بطريقة فعالة. وفي ضوء الأحداث الأخيرة في أفريقيا والشرق الأوسط، يتزايد دور أنشطة حفظ السلام. وبالتالي، كان من الضروري مناقشة النهج القائمة وتحديد المهام المقبلة.

وبعد المتعدد الأطراف يتطلب استجابة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو فعال للتراعات الناشئة والتحديات السياسية الجديدة والتهديدات التي يتعرض لها السلام. واليوم، يمكننا أن نقرر وبحق أن قدرات أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد زادت بصورة ملموسة من حيث الكم والنوع. ونحن ندعم التدابير التي تستهدف تعزيز القدرات العملية لإدارة عمليات حفظ السلام، وخاصة من خلال إسناد مناصب ملائمة للنساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك زيادة عدد الإناث في قوات الشرطة حتى

تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام في بداية مناقشة اليوم. وأخيرا، ترحب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتخاذ المجلس القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) في وقت مبكر من مناقشة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام.

وكما نعلم جميعا، فإن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعتبر عمليات حفظ السلام إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق تلك الغاية، على الرغم من أنها لم تذكر على وجه التحديد في الميثاق. وعلاوة على ذلك، وبسبب الطابع المتغير للصراعات - من صراعات بين الدول، إلى صراعات داخل الدول - فقد تعيّن على بعثات حفظ السلام التكيف مع ذلك التغيير، الأمر الذي يضع حماية المدنيين على نحو متزايد في صميم ولاياتها. وعليه، فقد أصبحت مهام البعثات في غاية الخطورة، إذ كلفت أرواح حفظة السلام، وخاصة في كوت ديفوار. ونغتنم هذه الفرصة لنحیی ذكری حفظة السلام الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم. بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نعترف بظهور الجهات الفاعلة الجديدة من غير الدول، وهي تتمثل في الجماعات الإرهابية المتطرفة وشبكاتها الإجرامية عبر الحدود التي تهدد استقرار الدول، وخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبعبارة أخرى، فنحن نتكلم عن طابع معقد ومتغير لحالات الأزمات والصراعات التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما هو الحال في مالي الآن. وفي مواجهة مثل هذه التهديدات، فإنه يجب على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، الاستجابة لها بطريقة مناسبة.

وعندما يتعلق الأمر بإدارة الصراع في منطقة غرب أفريقيا، فإن بوسع الجماعة الاقتصادية أن تتباهى بخبرتها الكبيرة الممتدة على مدى أكثر من ٢٠ عاما من المشاركة في تسوية حالات الأزمات، وعلى وجه التحديد في ليبيريا في عام ١٩٩٠،

واليوم، فإن قبرغيزستان ممثلة في بعثات حفظ السلام في ليبيريا وجنوب السودان ودارفور وهايبي. وفي الأعوام الأخيرة، أرسى تعاون فعال مع إدارة عمليات حفظ السلام التي تقدم المساعدة لقبرغيزستان في مجال التدريب والتجهيز السريع لوثائق المرشحين لبعثات حفظ السلام وتقييم الخبراء لأكثر المشاكل إلحاحاً في مجال حفظ السلام.

وينبغي - في رأينا - إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين الإطار القانوني للتعاون الدولي، ووضع تشريعات على المستوى الوطني. وبناء عليه، فقد بذلت قبرغيزستان جهودا إضافية في مجال التنظيم القانوني لأنشطة حفظ السلام. ففي ١٣ تموز/يوليه من عام ٢٠١٢، وقع رئيس قبرغيزستان تشريعا بشأن مبادئ وطرائق مشاركة جمهورية قبرغيزستان في أنشطة صون السلام والأمن الدوليين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أقرت حكومة قبرغيزستان لوائح تتعلق بإجراءات تدريب الضباط العسكريين الذين يتم نشرهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أجل تنفيذ التشريعات المعتمدة، تدرس قبرغيزستان حاليا إمكانية نشر وحدة عسكرية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعرب عن تقديرنا البالغ لاستعداد إدارة عمليات حفظ السلام لتقديم المساعدة إلى قبرغيزستان، إذ نضطلع بتلك الجهود.

ختاما، أود أن أؤكد أن قبرغيزستان - بصفتها بلدا سلميا - ستواصل الإسهام في زيادة فعالية عمليات حفظ السلام من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أتكلم باسم الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أشكر أولا، الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير لمبادرتها في

وفي ذلك الصدد، فإن من رأينا أن هناك حاجة إلى تعميق التحليل (انظر S/PV.6702) الذي أجري في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أثناء المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن في ظل رئاسة جنوب أفريقيا بشأن أهمية التعاون - في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة - بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مجال منع حدوث الأزمات وتسويتها وحلها على الصعيد لإقليمي.

وغالا ما يقال أن عمل الأمم المتحدة ليس شن الحرب. وذلك صحيح ونحن نوافق عليه. ولكن في ظل المجازر التي ترتكب بحق المدنيين على نطاق واسع، إلى جانب الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، ونظرا إلى مساعي الجماعات الإرهابية المتطرفة والشبكات الإجرامية عبر الوطنية الرامية إلى زعزعة استقرار الدول ذات السيادة، هل يجوز للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي في حين تتفاقم الأزمات ويزداد العنف؟ تقودنا تجربة الأحداث الأخيرة في مالي إلى الأمل في أن يضع مجلس الأمن - عند الاقتضاء - ولايات قوية لفرض السلام، من شأنها أن تتطور لاحقا إلى ولايات لحفظ السلام، ومن ثم إلى ولايات لبناء السلام.

وترى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن نهجا متعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام يعتبر تطورا إيجابيا، كي يكون نطاقها شاملا وواسعا، وأن تشمل أهدافها، في جملة أمور، استعادة النظام العام والأمن، والسماح بتوفير المساعدة الإنسانية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان حماية المدنيين في حالات الخطر، فضلا عن حماية النساء والأطفال، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص، حالة الجنود الأطفال، إلى جانب دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتقديم المساعدة في العمليات الانتخابية وتيسيرها، علاوة على دعم قطاع الأمن وإصلاح

وسيراليون في عام ١٩٩٧، غينيا - بيساو في عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٢، وكوت ديفوار في عام ٢٠٠٢، واليوم في مالي. ويتيح بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالآلية الخاصة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، نشر القوة الاحتياطية التابعة للجماعة في حالات الأزمات على وجه الاستعجال، بعد قرار من مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، وقبل كل شيء، على أساس موافقة السلطات القانونية في البلد المعني.

وقد تم الوفاء بمهدين الشرطين في حالة أزمة مالي. ومع ذلك، فقد طلبت الجماعة - وهي تضع في اعتبارها دعم عملها في مالي على أساس متين من الشرعية الدولية - الحصول على إذن مسبق من الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قبل نشر القوات. وقد تم التوصل إلى القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أذن بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، في نهاية مفاوضات مطولة جسدت التعقيد الكامل لولايات حفظ السلام.

غير أن الهجوم الذي شنته الجماعات الإرهابية في جنوب مالي مؤخرا، الذي حمل فرنسا على الاستجابة بطريقة حاسمة ومفيدة - تلبية منها لطلب من قبل السلطات القانونية في مالي - علاوة على أخذ مجموعة إرهابية متطرفة للرهائن بطريقة عرضت حياتهم للخطر في منشأة للغاز الطبيعي في الجزائر، يشيران إلى ضرورة أن تبذل الأمم المتحدة مساع جدية لتكثيف قدرتها على الاستجابة بطريقة أكثر فعالية لهذه الأنواع من الأزمات. وفي ذلك الصدد، فإن هناك حاجة إلى مواصلة استكشاف الإمكانيات التي يتيحها الإطار المعياري لعمليات حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق باستخدام أحكام الفصل السادس، والفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد موغيروا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، ولوفد باكستان على الاضطلاع باقتدار بمسؤوليات رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تركز على اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها صباح اليوم.

تعقد هذه المناقشة في وقت يشهد فيها طابع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغيرات كبيرة، حيث تزداد العمليات تعقيدا وتصبح متعددة الأبعاد بقدر أكبر. كما تغير طابع ولايات حفظ السلام، فيما يجري نشر البعثات على نحو متزايد. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتتضمن ولايتها حماية المدنيين وتتطلب قواعد اشتباك أقوى وأوضح. وفي الوقت نفسه، تتعرض الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالوسائل السلمية للاختبار بفعل التهديدات الجديدة للسلام والأمن العالميين، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والآثار الإنسانية للصراعات العنيفة على المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، تدعو إلى القلق.

ولذلك، من الضروري التركيز باستمرار على كيفية تحسين قدرات وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال نهج متعدد الأبعاد، ينطوي على قدر أكبر من التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة من أجل ضمان استجابات متنسقة وحسنة التوقيت. وأوغندا تود أن تؤكد على النقاط الأربع التالية:

أولا، من المهم للغاية ضمان أن يكون لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتلك المأذون بها من قبل الأمم المتحدة، مثل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ومؤخرا، بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ولايات وأهداف وهيكل قيادة محددة بوضوح وموارد كافية

العدالة، والمساعدة على استعادة إدارة القطاع الاقتصادي وسيادة القانون.

وعليه، فإن حفظة السلام يضطلعون بدور رئيسي في استقرار جميع أقاليم القارة الأفريقية. ومن الضروري أن تتوفر لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة، ومقومات البقاء، علاوة على تقديم الدعم السياسي لها من جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ويجب أن تتوفر لها الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة في مستوى كاف ويمكن التنبؤ به، كي تكون تلك العمليات ناجحة.

ونعلم أن الإنفاق العسكري لكبرى دول العالم الـ ١٥ في عام ٢٠١٠ وحده يبلغ ما مجموعه ١,٦ تريليون دولار، في حين أن إجمالي الإنفاق التراكمي لجميع عمليات حفظ السلام منذ تدشين أولها في عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠١٠ لم يتجاوز ١٠٩ بلايين دولار فقط - أي أقل بـ ٢٣ مرة من الإنفاق العسكري لكبرى الدول المذكورة آنفا في عام ٢٠١٠. وتدل الأحداث الأخيرة التي شملت أعمال الإرهابيين على الطابع العالمي لخطر الإرهاب، كونه يلحق الضرر بجميع المواطنين في جميع بلدان العالم.

وهذا الواقع لا يمكن تجاهله. وبالتالي، فإنه يتطلب النهوض بالتضامن الدولي لتعزيز نظام الأمن الجماعي الدولي التابع للأمم المتحدة.

وختاما، وفي ضوء ما أشرت إليه، أود أن أردد ما قيل للتو عن تمويل بعثة الدعم الدولية وأن أكرر الطلب الرسمي الذي قدمه الرئيس الحسن واثارا، رئيس الجماعة الاقتصادية، يوم السبت، ١٩ كانون الثاني/يناير، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة بشأن مالي، والذي عقد في أبيدجان. فقد دعا الأمين العام ومجلس الأمن إلى سرعة اعتماد الحزمة اللوجستية الممولة من الأمم المتحدة وإلى إنشاء صندوق استئماني خاص لضمان فعالية الإجراءات التي تتخذها بعثة الدعم الدولية.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في حفظ السلام وحل الصراعات.

رابعا، كما أقر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي مسائل مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ومما يدعم فرص تعزيز السلام الدائم في بلدان مرحلة الصراع أو بلدان مرحلة ما بعد الصراع وجود فوائد ملموسة للسلام مثل توفير الخدمات الأساسية وتحسين مستويات معيشة السكان المتضررين.

ولذلك، فإن إدماج أنشطة ومهام لبناء السلام، مثل تقديم الدعم في مجال بناء القدرات الوطنية والمشاريع سريعة الأثر خلال المراحل المبكرة من حفظ السلام، عامل حاسم في تحقيق النجاح. وتؤكد أيضا على ضرورة التنسيق بصورة أوثق بين البلدان المتضررة وبعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال التنمية في وضع الأسس للسلام الدائم والاستقرار والتنمية. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرات والمؤسسات الوطنية في المجالات البالغة الأهمية مثل إصلاح القطاع الأمني والقانون والنظام والقضاء والخدمة المدنية، بغية التمكين من الانتقال السلس عند مغادرة بعثات حفظ السلام.

أخيرا، تشيد أوغندا بتفاني وشجاعة الرجال والنساء المترفعين عن الأنانية الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وكثيرا ما يكون ذلك في حالات خطيرة وعدائية. ونحن نتذكر ونحیی من جادوا بأرواحهم في سبيل السلام وفي خدمة البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بعقد هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن اتباع نهج متعدد

استنادا إلى تقييم واقعي للحالة على أرض الواقع. ونحن نرى أن كل بعثة ينبغي أن تراعي احتياجات وأولويات البلد المعني من خلال التشاور مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في المراحل المبكرة قدر الإمكان من التخطيط للبعثة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أيضا أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أقدر على التكيف مع التحديات الناشئة باستخدام الموارد والقدرات اللازمة. ولذلك، نشدد على أن النقص الموجود في بعض البعثات، بما في ذلك العتاد الجوي مثل طائرات الهليكوبتر في عدد من البعثات، ينبغي معالجته بصورة عاجلة إذا ما أردنا تنفيذ عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد بصورة متزايدة على نحو فعال. وكما أكدنا من قبل، فإن قدرات حفظ السلام غير الفعالة في أي مكان من العالم ستقوض مصداقية الأمم المتحدة إلى حد كبير. وللأسف، أعتقد أن هناك حوادث قليلة يمكن أن يشار إليها في هذا الصدد.

ثانيا، ندعو إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية والأمانة العامة في التصدي للتحديات التي تواجه حفظ السلام بروح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة.

ثالثا، تتطلب تحديات حفظ السلام المتعدد الأبعاد، كما شهدنا في الآونة الأخيرة، جهدا جماعيا بوضوح. والجهود الجارية للأمم المتحدة لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن والتنمية جديدة بالثناء. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم المبادرات الإقليمية وإلى تعزيز قدرتها على الإسهام في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ولقد شهدنا الدور والإسهام الهامين للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

ويجب أن تظل العملية السياسية التي يتوقف عليها بقاء أي عملية سلام شاملة للجميع وممثلة لمختلف العناصر الاجتماعية المشتبكة في الصراع.

لقد شهدنا تجسيدا حيا لذلك في تيمور - ليشتي، حيث نجحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة، وذلك بالعمل بفعالية مع جميع الأطراف المنخرطة في الأزمة. نجحت البعثة بنجاحاً نموذجياً، لا سيما أن ما تعهدت به من إصلاح القطاع الأمني، وبخاصة الشرطة، لا يزال يمثل تجسيدا حيا لقدرة الدولة التيمورية الناشئة على تولي المسؤولية عن ذلك الجانب المهم في المستقبل.

يجب عليّ أيضاً أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية في الحفاظ على الأمن وهيئة مناخ مؤات لإحلال السلام. لا مكان لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما النساء والأطفال، في عمليات السلام، التي تتسم أصلاً بالهشاشة. يجب بالتالي عدم التضحية بمكافحة الإفلات من العقاب على مذبح المصالحة الوطنية. بل ينبغي أن تسهم في إنشاء مجتمع جديد على أساس احترام كرامة الإنسان والالتزام بتوفير العدالة لجميع أعضائه. بالإضافة إلى ذلك، هناك التحدي الهائل والشاق المتمثل في إعادة البناء الاقتصادي، الذي من شأن نجاحه أن يتيح تجنب العودة إلى الأعمال العدائية، وهو أمر ربما يسعى إليه أولئك الذين قد يشعرون بأنهم باتوا مهمشين من جراء استعادة السلام.

كما يتيح لنا استعراض هذا النهج المتعدد الأبعاد الفرصة للترحيب بخيار التعاون مع المنظمات دون الإقليمية على إنشاء قوات مختلطة، فضلا عن مفهوم التعاون بين البعثات، الذي يسمح بتقاسم القوات بين عدد من مسارح العمليات. يعكس ذلك الأمر النطاق الكامل والطابع المعقد لنشر بعثات حفظ السلام.

وإذ يدرك بلدي إدراكاً تاماً التهديدات المختلفة للسلام والأمن الجماعي، واقتناعاً منه بالحاجة إلى العمل، منذ تحقيق

الأبعاد إزاء عمليات حفظ السلام. ويعبر هذا الموضوع، من نواح عديدة، عن اهتمام حكومة بلدكم، سيدي الرئيس، بهذه المهمة الأساسية للمنظمة.

وقد أسهمت عمليات حفظ السلام بدرجة هائلة في العمل من أجل بناء سلام قابل للاستمرار منذ اتخاذ القرار ٥٠ (١٩٤٨) الذي أنشأ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وحتى اتخاذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي أذن بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ولذلك، فإن عمليات حفظ السلام تتطور وتتغير، تبعاً للظروف، من قوة بسيطة لمراقبة وقف إطلاق النار لتصبح بعثات تسعى إلى إعادة إحلال السلام أو فرضه أو بنائه.

وبسبب هذه التغييرات العميقة، أصبح من المهم للغاية إعادة تقييم البعثات بجميع جوانبها. وظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وزيادة عدد الصراعات الداخلية التي توفر تربة خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان والآثار الرهيبة للفقر، قد دفعنا إلى التفكير من جديد في ولايات عمليات حفظ السلام. ونحن محقون في ذلك.

ولكي تكون عمليات حفظ السلام ناجحة، فإن جميع المعايير التي تؤثر على تحقيق السلام الدائم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما هو مبين في تقارير عدة، لا سيما تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" (انظر A/59/565). وعلاوة على الولاية الأصلية لضمان الأمن من أجل المساعدة في إعادة بناء قوات الدفاع وتيسير المساعدة الإنسانية، يجب أن نضيف إلى مسؤوليات عمليات حفظ السلام المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان ودعم العمليات السياسية حتى إنشاء مؤسسات قوية يمكن أن تكفل الديمقراطية وسيادة القانون وعن دعم إعادة بناء اقتصاد البلد، دون أن ننسى مكافحة بعض الأوبئة.

بما أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين قد تغيرت على مدى العقود، فقد تغيرت كذلك التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام. لقد تغيرت طبيعة الصراعات، وباتت اليوم ترتبط في معظم الأحوال بعجز مؤسسات الدولة عن العمل وعن تقديم الخدمات بفعالية. بعد أن كانت مهمة قوات حفظ السلام تقتصر على حماية الحدود من التهديدات المحتملة، أصبحت تُنشر هذه الأيام من أجل حماية مؤسسات الدولة والسكان المدنيين. أدت الصراعات داخل الدول والتحديات المتمثلة في توفير استجابات أكثر فعالية واستدامة إلى التوسع في نطاق حفظ السلام والولايات الممنوحة له.

إن المسؤوليات الجديدة، التي تتجاوز طبيعة الأدوار السياسية والعسكرية لحفظ السلام، تسلط الضوء على الصلة القوية بين حفظ السلام وبناء السلام والتكامل المتنامي بينهما. من المعروف على نطاق واسع أنهما متعاضان.

ومع أن حفظ السلام وبناء السلام لم يكونا سائدين في وقت صياغة ميثاق الأمم المتحدة، فإنهما يعكسان روح الجهود الجماعية المنصوص عليها في الميثاق. ومن ذلك المنطلق، يجب أن نواصل العمل بشأن رؤيتنا المشتركة لاستكشاف سيناريوهات ما بعد الصراع. نحن بحاجة إلى الاستمرار في الاضطلاع بمهمتنا المتمثلة في فهم الصلات بين التنمية والسلام والأمن، واقتراح الحلول. هدفنا ضمان الانتقال السلس إلى السلام الدائم، والأمن، والتنمية المستدامة.

يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور المركزي في كفالة إيجاد رؤية مشتركة لبناء السلام وفي الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية والجهات الفاعلة التنموية. ينبغي القيام بحفظ السلام في إطار ولاية متماسكة ومحددة وواقعية. في ذلك الصدد، ينبغي القيام بالتقييم والتنسيق الدائمين بالاشتراك مع لجنة بناء السلام، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والصناديق والبرامج الدولية بغية كفالة الانتقال

السيادة الوطنية، فقد وضع حفظ السلام في صميم سياسته الخارجية. استمراراً في ذلك التقليد من أجل مصلحة السلام العالمي، تساهم قوات الدفاع والأمن السنغالية حالياً بجنودها في عدد من مسارح العمليات، بما في ذلك دارفور، وهايي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وجنوب السودان. وتؤكد السنغال من جديد، بوصفها تحتل المرتبة الرابعة عشرة بين البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ورابع أكبر مساهم بأفراد شرطة، التزامها بالقضاء على شبح الحرب في العالم، وتحديد الإعراب عن إيمانها بمثل السلام التي تشكل أساس المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خياري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن موضوع بالغ الأهمية، كما أشكرها على الملاحظات الافتتاحية. نرحب باعتماد القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) هذا الصباح. ونظل على ثقة بأن التوصيات والملاحظات الواردة في هذه المناقشة ستسهم في تعزيز فعالية هذه الأداة المهمة، وفي تسليط الضوء على وجهة النهج المتعدد الأبعاد.

يود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

بما أن تونس من المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، فهي تولي أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والدور الأساسي الذي تؤديه في صون السلم والأمن الدوليين. لقد اكتسبت القوات العسكرية التونسية، ومؤخراً قوات الشرطة، التي تُنشر في بعثات الأمم المتحدة تقديراً عالياً بفضل حسن أدائها في ظروف وبيئات صعبة.

وتقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بالمزيد من القوات والخبرات، مسترشدة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيدة خودافيريديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للتفاعل وتبادل الآراء في موضوع حفظ السلام وأهدافه النبيلة، وللتأكيد على التزامنا الجماعي بقضية السلام الدولي والإقليمي. ونشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته وعلى جهوده المخلصة من أجل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعرب أرمينيا عن تأييدها للبيان أدليّ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

منذ عام ١٩٤٨، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتصبح آلية دينامية لصون السلم والأمن الدوليين. واليوم، تضطلع بدور لا غني عنه في تهيئة الظروف اللازمة لبناء السلام الدائم وتحقيق التنمية في العديد من المجتمعات المعرضة للصراعات.

تعتقد أرمينيا أن الهدف الأكبر لحل الصراعات سلمياً والتوصل إلى تسويات دائمة لا يمكن بلوغه إلا من خلال اتباع نهج شامل، يتضمن استثماراً كبيراً في الوقاية واليسير السياسي والوساطة في المحافل المتفق عليها دولياً.

وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إعادة تقييم الطرق التي تشارك بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع. علينا التمسك بمبدأ "عدم إلحاق الأذى" واستعراض الكيفية التي نعمل بها في الحالات المختلفة لكفالة أن إجراءاتنا لا تقوض عمليات الوساطة والتفاوض القائمة.

المتسق إلى حالة ما بعد انتهاء النزاع. في ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على الدور البارز للجنة بناء السلام في توفير التوجيه في مجال السياسة العامة والاستراتيجيات الخاصة بأنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

في الوقت الحالي، باتت عمليات حفظ السلام وبناء السلام أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى، من حيث أخذها بعين الاعتبار الحقائق على أرض الواقع. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية مشاركة المرأة وأهمية المهارات اللغوية، ضمن غيرها من الاحتياجات، وذلك لضمان سلامة التفاعل مع السكان على مستوى القواعد الشعبية.

تتطلب الجهود الجماعية المشاركة الكاملة من جانب البلدان المساهمة بقوات في صياغة السياسات وصنع القرار بغية كفالة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطة بناء السلام. كما أن البلدان التي تواجه بوجه عام صعوبات اقتصادية ومالية ينبغي ألا تتحمل عبء توفير القوات وتمويلها. من المهم للغاية معالجة مسألة سداد تكاليف القوات المعلقة في أقرب وقت ممكن.

تدعم تونس بقوة دور وأهمية المنظمات الإقليمية في حفظ السلام وبناء السلام. يقوم الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص بتعزيز قدراته في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يُحظى ذلك بدعم قوي من المجتمع الدولي. ينبغي للجهات الفاعلة في بناء السلام، بما في ذلك المؤسسات المالية، أن تضطلع بدور كبير في ذلك الصدد. والمجتمع الدولي ككل مسؤول أيضاً عن توفير الموارد المطلوبة. تدوم عمليات حفظ السلام وبناء السلام لعقود، وتتطلب مستوى ملائماً من الموارد على مدى فترات طويلة.

يود وفد بلدي أن يشدد على أن تونس، بما لديها من خبرة واسعة في حفظ السلام تمتد لأكثر من ٥٠ عاماً، ستظل ملتزمة بالمساهمة بنشاط في جهود حفظ السلام وبناء السلام،

ومن الأهمية أيضا. بمكان أن تكون البرامج المعتمدة مصممة لكل بلد على حدة، على أساس الاحتياجات وتركز على الأهداف، من أجل كفالة استمرار التقيد من جانب السكان المتضررين وضمان نجاحها.

وتنضم أرمينيا إلى المتكلمين السابقين في التأكيد مجددا على الحاجة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مراحل عملية السلام ومشاركتها في منع نشوب الصراع وتسويته والانتقال من الصراع إلى السلام. تضطلع حافظات السلام بدور النماذج التي يحتذى بها في البيئة المحلية، وفي جملة أمور، تحسين الوصول ودعم المرأة المحلية والإسهام في تمكين المرأة في المجتمع. تؤدي هذه الإسهامات إلى تحقيق نتائج أفضل للمجتمعات برمتها.

وفي الختام، اسبحوا لي أن أوجه تحية خاصة إلى عشرات الآلاف من أصحاب الخوذ الزرقاء الذين خدموا على مر السنين قضية السلام تحت راية الأمم المتحدة. تثني أرمينيا على كفاءتهم المهنية وتفانيهم وتضحياتهم، التي كان لها دورها الهام في تحقيق السلام والاستقرار والأمل لملايين المتضررين من الصراع في أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد غارسيا غونثاليث (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): هل لي، سيدي الرئيس، أن أعبر عن ترحيب وفدي الحار بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد". في عالم اليوم، ليس هذا أمر أساسي لفهم السياق الدولي فحسب بل ولفهم العمل الأمني الجماعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال هذا الجهاز الرئيسي، والكيفية التي يمكن أن تساهم بها البلدان التي انتقلت من الصراع إلى بناء السلام، مثل السلفادور، في هذه الجهود.

ونشاط أعضاء مجلس الأمن والمتكلمين الآخرين الآراء التي أعربوا عنها ودعوتهم إلى إيلاء اهتمام منهجي بصورة أكبر لبعث حفظ السلام وكذلك لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ونعتقد أنه ينبغي أن ينعكس بوتيرة أكبر في مداوات المجلس.

تتيح مناقشة اليوم المفتوحة فرصة للنظر في بعض القضايا الأساسية المتصلة بجدول أعمال حفظ السلام، وهي، الأبعاد السياسية لحفظ السلام وبناء السلام والعلاقة بين الأمن والتنمية.

ينظر إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبار أنها حيوية لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع من خلال تعزيز الامتثال إلى القواعد الدولية والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس.

ولا تزال أرمينيا ملتزمة بمبادرات السلام بعد انتهاء الصراع وتعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز سيادة القانون والنهوض بالمبادرات الإنمائية عن طريق دعم آليات بناء السلام من قبيل لجنة بناء السلام، التي تساعد البلدان الخارجة من الصراع في تعافيتها وفي جهود إعادة الإدماج بهدف الحيلولة دون الوقوع مرة أخرى في أتون النزاع المسلح وفي بناء سلام مستدام من خلال الاستراتيجيات الفعالة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

ومن الجدير بالذكر أن لجنة بناء السلام اضطلعت بمهمة هامة من مهام بعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحديد استراتيجيات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وشجعنا أن التقارير السابقة تشير إلى أنها سجلت إنجازات ونتائج مرضية في بعض البلدان.

المتعدد الأبعاد في مجال حفظ السلام يمثل أداة بالغة الأهمية في سياق الأمن الجماعي.

وعلاوة على ذلك، فإن علينا التفكير في أهمية وضرورة المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. هذه مسألة هامة للغاية ترتبط على نحو مباشر بالرؤية والأهداف الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المحددة لنشر عمليات حفظ السلام.

ويرى وفدي أن الوقت قد حان للنظر إلى عمليات حفظ السلام من زاوية شاملة وأوسع نطاقا، تشمل منذ البداية المكونات التقليدية للعملية، غير أنها تقترن بولاية استراتيجية تسمح - وفقا للحالة في الميدان - بإدماج عناصر بناء السلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظور الجنساني وتمكين المرأة، بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والسلام والحرية وتحقيق التنمية في البلدان الخارجة من الصراع.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تجسيد الرؤية في إطار منظومة الأمم المتحدة تجسيدا مؤسسيا، يتعين أن ينعكس عبر تفاعل وتعاون أكبر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج المتعلقة بالتنمية.

أخيرا، من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة أن يسهم تطور مفهوم عمليات حفظ السلام - مرة أخرى من منظور أشمل وأوسع نطاقا - في تعزيز الأمن الجماعي في عالم يزداد ترابطا لما فيه فائدة للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفدي أن يشكر وفد باكستان على تنظيم مناقشة اليوم بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يرحب بمشاركة السيد جليل عباس جيلاني، وزير خارجية باكستان.

ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير معتر أحمددين خليل، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، باسم حركة عدم الانحياز.

كان الاجتماع العام الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠٠٥ خطوة رئيسية إلى الأمام لمنظمتنا من حيث مفهومها ورؤيتها الاستراتيجية لشكل عمليات حفظ السلام ومضمونها ونشرها، بما في ذلك الدروس المستفادة في الميدان من سلسلة من النزاعات، بما فيها النزاع في بلدي، السلفادور، من خلال بعثة الأمم المتحدة في السلفادور.

وعزز هذا التحسين النوعي قرار إنشاء لجنة بناء السلام، وهي جهاز محتلط من حيث التكوين، لكنها جهاز له رؤية استراتيجية واسعة النطاق تقيم الجسور وقنوات الاتصال داخل البلدان الخارجة من الصراع وتشجع في عملية بناء السلام، وتركز لاحقا، بطريقة دينامية وجدلية، على التنمية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمعالجة الأسباب الهيكلية للصراع وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي سياق التعددية القطبية، فإن الأزمات المختلفة في سائر أنحاء العالم، والتي لها أثر سلبي على رفاه الشعوب والأمم، مثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، والتي تبدو آثارها واضحة في شتى أجزاء العالم، والأزمة البيئية، التي تكمن في صميمها الآثار المدمرة لتغير المناخ، والتي تسهم أيضا في زيادة ضعف البلدان الصغيرة، علاوة على التغيرات السياسية الجارية في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل في مختلف أنحاء العالم، والتي لها أيضا تداعيات جغرافية سياسية رئيسية على الصعيد العالمي، والأثر العالمي للعديد من الظواهر مثل الهجرة الدولية وغيرها من المسائل المعقدة ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وبيعها، علاوة على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإنها جميعا تشير إلى أن النهج

وثمة صراعات عديدة متأصلة في الحرمان الاقتصادي والتهميش وانعدام الفرص. وإذا أريد تحقيق أهداف عمليات حفظ السلام، فيتعين معالجة تلك الجوانب أيضا.

ويتعين على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة خلال الدور الذي يضطلعون به كبناء للسلام في المراحل المبكرة، أن يكونوا على علم منذ بداية عمل البعثة بالتحديات التي يواجهها بناء السلام. وينبغي عدم نشر قوات حفظ السلام إلا بعد إجراء تقييم دقيق لحالة الصراع. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لحفظ السلام في بناء السلام، والقدرات الوطنية والقدرات المؤسسية للبلدان المتضررة بغية تمكينها من إدارة شؤونها بنفسها دون أي تدخل خارجي. وحالما يتم وضع الإطار الأساسي للسلام، وإطار التصدي للأسباب الجذرية، يجب وضع استراتيجية الخروج لانسحاب قوات حفظ السلام. وينبغي ألا يجري انسحاب حفظة السلام بسرعة، كما حدث في بعض الحالات. ويجب أن توضع استراتيجيات الخروج بعناية مع مراعاة، في جملة أمور، سلامة قوات حفظ السلام. ولا يمكن ضمان انتقال ناجح إلا من خلال وضع ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق.

ويمكن للمدربين تدريبا جيدا والجنود وافراد الشرطة ذوي الخبرة العسكرية أن يؤدوا دورا حيويا في بناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تظل معايير انتقاء قوات حفظ السلام في مستوى الكفاءة والتزاهة المهنية المعترف بها والمؤكدة.

ويجب توفير المعدات اللازمة للبعثات من جميع المصادر المتاحة. ونحن مندعشون لأن مسألة المعدات لا تزال مطروحة. إننا نشيد بالعديد من أفراد حفظ السلام والموظفين المرتبطين بهم الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الواجب على مر السنين. وتؤمن سري لانكا إيمانا راسخا بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي تنفيذها من خلال احترام المبادئ الأساسية.

ويؤيد وفد سري لانكا البيان الذي ألقاه وفد مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجسد أحد أفضل الأمثلة على عمل الأمم معا من اجل تحقيق السلام والأمن، تمشيا مع الأهداف التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هم اليوم أحد عناصر الأمم المتحدة المعترف بهم على نطاق واسع. ولقد شهدنا على مر السنين تطورا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من قيامها بدور تقليدي الى قيامها بدور متعدد الأبعاد يشمل الجوانب المتعلقة ببناء السلام وحتى بإنفاذ السلام.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي على فترات منتظمة استعراض أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاتجاه الذي تسلكه بغية ابقاء التركيز على الأولويات والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وأهداف الدول الأعضاء، والحقائق على أرض الواقع. وينبغي ألا نسمح لبعثات حفظ السلام بالغرق نتيجة الأطر البائدة. ونأمل أن تساعدنا هذه المناقشة المفتوحة في التركيز على العلاقة المتطورة بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ويمكن لقوات حفظ السلام، بما أنهما من بناء السلام الاوائل، أن تؤدي دورا حاسما في المرحلة الانتقالية لمنع الانتكاس وعودة الصراع، عن طريق دعم عناصر السلامة والأمن الأساسية، وتوفير الخدمات الضرورية، وبناء المؤسسات الاقتصادية، وتنشيط الاقتصاد. وعمليات حفظ السلام ينبغي ألا تعامل كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، لأن الصراعات المسلحة العنيفة قد تنشأ نتيجة مجموعة من الأسباب المختلفة. وينبغي أن تعتبر مجرد أداة فعالة لتهيئة بيئة مواتية تفضي الى معالجة المسائل السببية بطريقة متماسكة ومخططة جيدا ومنسقة وشاملة، من خلال تنفيذ الحلول السياسية والاستراتيجيات الإنمائية المناسبة.

السلام. ويشرفنا أننا استطعنا أن نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نواصل تدريب حفظة السلام في سري لانكا وتقييمهم في محاولة للتمسك بأعلى معايير عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لوفدكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة عن عمليات الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام. ونحن نشكر حكومتكم على السماح لوزير خارجيتكم بأن يترأس هذه المناقشة، ومعالي السيد بان كي - مون على تقديم إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع الهام.

ونتشرف بأن نؤيد البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن عمليات حفظ السلام لا تقتصر على الفصل بين الأطراف المتحاربة، أو فرض وقف لإطلاق النار. إنها تعنى أيضا بتعزيز قدرات الدولة على توفير الأمن وتلبية احتياجات التنمية. فحفظ السلام، إذًا، إلى جانب صنع السلام وبناء السلام هو أيضا استثمار في إبقاء ملايين الناس على قيد الحياة، كما ذكر بحق الأمين العام السابق كوفي عنان، في وثيقته المعنونة، "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005).

وكعضو في لجنة بناء السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المعروفة أيضا بلجنة الأربعة والثلاثين، ستواصل نيجيريا إظهار الاهتمام النشط في جميع المسائل ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين، والإسهام في المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال.

فمواقفة الأطراف، والتراثة، وحساسية الظروف المحلية أمور مركزية. وأي بعثة لحفظ السلام يجب أن تظهر الاحترام لمبادئ المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول.

وينبغي وضع سياسات حفظ السلام واستراتيجياته من خلال العمليات الحكومية الدولية. والتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات جزء لا يتجزأ من النجاح في إنجاز ولايات حفظ السلام.

ونحن نؤكد دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المعروفة أيضا بلجنة الأربعة والثلاثين، بوصفها الهيئة المركزية المسؤولة عن وضع السياسات العامة. وفي رأينا، تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الرغم من أوجه القصور فيها، متفوقة إلى حد كبير - من حيث الفعالية والكفاءة - على البدائل الأخرى. والولايات المتنوعة والمتعددة الأبعاد هي الولايات الرئيسية. إنها تعزز فعالية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونأمل أن يركز النقاش أيضا على أهمية توفير الموارد الكافية لبعثات حفظ السلام كي تضطلع بولاياتها. ونحن نشدد على أن الفجوات في الموارد والمسائل المتعلقة بسداد التكاليف لقوات حفظ السلام يجب حلها بطريقة لا تثقل كاهل البلدان المساهمة بقوات على نحو غير ملائم. فالبعض منها، في الواقع، يقدم الدعم للأمم المتحدة.

ومن مرحلة التخطيط إلى مرحلة الانتشار الفعلي، يتحتم إجراء مشاورات وثيقة وتقييم دقيق بشأن الفجوات في الموارد. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة الذين تجمعهم الشراكة في حفظ السلام أن يعملوا معا لتحقيق أفضل النتائج.

وفي الختام، يسر سري لانكا أن تكرر التزامها المستمر بإدارة عمليات حفظ السلام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ

نعتبر من المهم أن تعمل الأمم المتحدة على تطوير القدرات الكاملة لرصد جميع البؤر الساخنة في العالم التي من المحتمل أن تتحول إلى أعمال قتالية، وأن تتصرف في الوقت المناسب لمنع اندلاعها. ومهما يكن من أمر، وبما أن حفظ السلام لا يزال ضروريا بل عنصر لا غنى عنه في عمل الأمم المتحدة، نعتقد أنه يجب التطرق إلى المسائل التالية في جميع هذه الأنشطة.

أولا، إن إنشاء نظم متشابكة لقدرات حفظ السلام تمكن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي من العمل معا. وكذلك يجب تكوين القدرات الاحتياطية لتستخدمها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون.

ثانيا، ينبغي لنا زيادة العناصر المدنية في ولايات جميع عمليات حفظ السلام، لتعزيز إعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع، وتعميق إصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء المؤسسات المدنية.

ثالثا، ينبغي لنا أن نزيد من قدرات الرصد والرقابة لدى الدول الأعضاء والأمانة العامة في جميع عمليات حفظ السلام لضمان تقييد أعضاء الوحدات العسكرية بسيادة القانون وقواعد السلوك اللائق.

رابعا، علينا أن نعمل على شمول موارد السلام المحلية مثل المجموعات النسائية، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والحكام التقليديين وغيرهم من قادة المجتمع والحركات الشعبية، من بين جهات أخرى، بوصفهم جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات حفظ السلام.

خامسا، علينا أن نوفر الموارد الكافية للأمانة العامة لكي تضطلع ببعثات حفظ السلام وبناء السلام المتكاملة والأكثر تنظيما وتركيزا على النتائج.

أخيرا، يرى وفد بلادي أن البلدان المساهمة بقوات ذات الخبرة الواسعة ينبغي النظر في اشتراكها في بعثات حفظ السلام مع تكليفها بمهام بناء السلام في ولاياتها. إن الخبرة

إن وحدات حفظ السلام التابعة لنيجيريا قد عملت في ظل ظروف عديدة منذ حصولنا على الاستقلال في عام ١٩٦٠، فوفرت الاطمئنان والأمن على نطاق واسع لعدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء في العديد من البلدان. ونحن نتعهد بمواصلة مشاركتنا البناءة مع الامم المتحدة في التمسك بميثاق الأمم المتحدة وفي صون السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ أنه في السنوات الأخيرة، لا سيما بالنظر الى الطابع المتغير للصراعات والمطالب المعقدة لعمليات حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار الوطني بعد الصراع، فإن الدور التقليدي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ركزت حتى الآن على التقييد الصارم بوقف إطلاق النار، مهد الطريق امام العمليات المتزايدة المعقدة والمتعددة المهام. واليوم، أصبح حفظ السلام مسعى متعدد الأبعاد لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف - وكلها في وقت واحد. وقد أضاف ذلك، دون شك، عبئا كبيرا على كاهل الأمم المتحدة، وهو يتطلب تمويلا كبيرا للعمل بنجاح. ليس هذا فحسب، إنما يجب أن تشمل وحدات حفظ السلام الآن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة - من المستشارين المدنيين الى أفراد الشرطة والجيش - التي لا تعمل على مجرد فرض السلام، بل تقوم أيضا بإعادة الإعمار والمصالحة واستعادة المؤسسات. وكان هذا، بلا شك، وراء قرار مجلس الأمن ليشمل بناء السلام كجزء من الولاية العامة لعمليات حفظ السلام.

في رأينا المتروحي أنه بقدر ما أصبح ضروريا، بل جوهريا، للمجتمع الدولي أن يضطلع بعمليات حفظ السلام، يجب أن نبقي في الأذهان فهما مؤداه أن الصراعات والحروب غير مقبولة وينبغي في المقام الأول منع اندلاعها قدر الإمكان. ونود أن نرى موارد العالم، وخاصة موارد الأمم المتحدة، تركز على منع نشوب الصراعات. ونعتقد أنه ينبغي تخصيص المزيد من الموارد لمنع نشوب الصراعات بدلا من زيادتها. كذلك

إننا على اقتناع بأن السلام هو حجر الزاوية في أساس التنمية المستدامة. لذلك من الجوهرى تعزيزه كلما تعرض للخطر، ويجب بذل الجهود للحفاظ عليه. ولئن كانت كل عملية من عمليات حفظ السلام فريدة في نوعها، فإنه يمكن أن تكون الدروس القاسية المستمدة من التجارب السابقة بمثابة دليل إرشادي في العمليات الجديدة لتحاشي تكرار أخطاء الماضي.

وبينما يظل حفظ السلام وسيلة جوهرية في مساعدة الشعوب في مناطق الصراع التي تعاني من ويلات الحرب، ينبغي التشديد بقوة على الوقاية وبناء السلام. وما أن تُحل الصراعات، فإن مهمة بناء السلام تبعث على التحدي بنفس القدر. وكثيرا ما تقتضي اتخاذ عدد من التدابير القسرية بتقييم المصالحة في موازين العدالة. وهذه الجهود تتطلب موظفين مدربين تدريباً جيداً ومنضبطين ومحفزين.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شريكة هامة بنفس القدر في حسم الصراعات في جميع أرجاء العالم كما نص على ذلك الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك من المهم تعزيز قدرة الإنذار المبكر لدى المنظمات الإقليمية لرصد واكتشاف الصراعات المحتملة واحتوائها قبل أن تتحول إلى صراعات مكتملة.

إن مساهمة المرأة في عمليات حفظ السلام تتطلب اعترافاً خاصاً. فكثيراً ما تُخدم المرأة في بعثات حفظ السلام كمصدر إلهام للنساء والفتيات في تلك الأجزاء من العالم التي يستبد بها الصراع. وناميبيا من جانبها التفت إلى نداء الأمين العام بشأن ترشيح النساء للعمل في سائر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولئن كانت العديد من الصراعات اليوم تنشب بين الجهات الفاعلة المحلية، يتعين على الجهات الفاعلة الخارجية الامتناع عن إذكاء نيران الصراعات والعمل بدلا من ذلك على تسخير نفوذها للمساعدة في إيجاد حلول سلمية للصراعات. لهذا نؤمن بالمساواة في السيادة بين جميع الدول. وذلك المبدأ

التراكمية لديها والتي تجمعت في العمليات السابقة ستجعلها على استعداد لكي تواجه بصورة ملائمة التحديات وتحقق الأهداف المحددة المرجوة من الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان المساهمة بقوات إلى تدريب بسيط لقواتها قبل نشرها على تنفيذ ولايات معززة أو قد لا تحتاج إلى تدريب، وبذلك توفر على الأمم المتحدة والعالم بشكل عام مبالغ كبيرة من الموارد المالية والمادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد شانيكيا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا في كلمتي. يشارك وفدي الممثلين الآخرين، يا سيادة الرئيس، في تهنتكم على توليكم رئاسة المجلس. ونشيد بكم أيضا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن حفظ السلام في الأمم المتحدة. إن الورقة المفاهيمية التي عممتموها بشأن الموضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد" (S/2013/4، المرفق) تساعد جدا في توجيه مداولاتنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه المستنير بشأن هذا الموضوع الهام.

إن وفدي إذ يؤيد البيان الذي أدلى به السفير معتر أحمددين خليل، الممثل الدائم لمصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أدلي بتعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

إن طبيعة ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تطورت على مر السنين منذ النشر الأول لها في عام ١٩٤٨. وهذا التطور صاحبه تحديات وتعقيدات. وللتغلب على التحديات والوفاء بالمطالب المتغيرة، من الجوهرى تهيئة الظروف التي تمكن من نجاح البعثات في مرحلة مبكرة. وبصورة مماثلة، يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، العمل في جميع الأوقات على حشد الإرادة السياسية اللازمة لكي يبعث برسالة واضحة تعبر عن تصميمه على العمل.

السيد العلمي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود تهنتكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشيد بكم أيضا على مبادرتكم المتعلقة بتنظيم هذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الممتازة صباح هذا اليوم بشأن المسألة قيد النظر.

لقد قدمت بيانات ثابتة اليوم، بشأن مسألة صون أمننا الجماعي، التي تشكل حقا أساس وجود مجلس الأمن. ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها باسم المجموعات التي ينتمي بلدي إلى عضويتها، وخصوصا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لذلك، سيكون بياني موجزا. أود أولا أن أتناول الجوانب المختلفة لمسألة حفظ السلام في ضوء تطور حالات الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بعد مرور عدة سنوات على إنشاء الأمم المتحدة.

واليوم، لا يمكننا الحديث عن عمليات حفظ السلام المستدامة، بدون تعبئة الموارد الدولية الهادفة إلى التعامل مع مشاكل الحكم الرشيد، والأمن الداخلي والإرهاب. وإن الحركات الإرهابية المتكررة في ثوب المعارضة السياسية أو المسلحة، ترزعزع غالبا الديمقراطيات الفتية. وعدا المهمة التقليدية للأمم المتحدة، فإنها مدعوة إلى دعم السلطات المنتخبة ديمقراطيا، وتعزيز قدرة الدول على تجنب المزالق التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلام الهش في تلك البلدان. ويمكن لذلك الانهيار تهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ومن البديهي بأن تظهر هذه السلطات، التي هي سلطات انتقالية غالبا، الإرادة السياسية لتسوية أزماتها الاجتماعية والسياسية الداخلية.

نؤيد عدم التسامح مطلقا، ولكن من الناحية الواقعية، يجب علينا أن نعترف بأنه لا يقل عنه صحة، ضرورة إبداء المجتمع الدولي ليوونة مع تلك السلطات لتفادي المزيد من التعقيد للمهمة المعقدة والصعبة التي يتعاملون من خلالها مع

يشكل ركيزة في القانون الدولي ويعتبر حقا أساسا راسخا في العلاقات السلمية بين الدول.

لقد كانت ناميبيا من بين البلدان المستفيدة من إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة بين نيسان/إبريل ١٩٨٩ و آذار/مارس ١٩٩٠، عندما قام فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي تألف من حفظة سلام ومراقبين ينتمون إلى أجزاء عديدة من العالم بالمساعدة في انتقالها إلى الاستقلال. وقد بينت تجربتنا أهمية الملكية الوطنية لبناء السلام ومسؤولية حمايتها. إن نجاح فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال حفز أيضا الشعور بالمسؤولية لدى ناميبيا للقيام بدورها المتواضع في صون السلم والأمن الدوليين. يود وفدي أن يبرز أهمية زيادة التعاون بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن والأمانة العامة. نعتقد بأننا سوف نساهم في عملية صنع القرارات بصورة شاملة ومستنيرة ويمكن أن تترك أثرا إيجابيا على عمليات حفظ السلام الجارية.

في الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة، يا سيادة الرئيس، لأشيد إشادة خاصة بالرجال والنساء الذين ينتمون إلى العديد من الدول، بما في ذلك بلدكم، باكستان، فقد ضحوا بأرواحهم أثناء القيام بالواجب في سعيهم إلى إحلال السلام في أجزاء من العالم مبتلية بالصراعات. وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم يوجد العديد من حفظة السلام المنشورين في بعثات عديدة يبذلون قصارى جهدهم لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا لنا لكي نعيش فيه. إنها ليس مهمة سهلة. ومع ذلك، وأمام التحديات العديدة التي تواجههم، فإنهم يتحلون دائما بالتصميم الشديد على زرع الأمل في نفوس الناس اليائسين ورسم ابتسامة على وجوه الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل تشاد.

المساهمات التي قدمتها في عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي وكوت ديفوار وسوريا ودارفور.

وأخيراً، نأمل أن يساعدنا المجتمع الدولي فيما يخص تحمل عبء توفير الحماية للاجئين في تشاد، الذين استضافناهم مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بالإضافة إلى تكاليف نشر قواتنا في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زيمبابوي.

السيدة نياموديزا (زيمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): انضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن النهج المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. يشكل حفظ السلام أحد أكثر الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة بروزا وصعوبة وأهمية.

تؤيد زيمبابوي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما يرى وفد بلدي بأن حفظ السلام أداة أساسية للتغلب على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين ودعم التحولات المعقدة من حالة الصراع إلى حالة الاستقرار. أظهرت زيمبابوي على مر السنين، التزامها القوي بعمليات حفظ السلام، من خلال المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومراقبين. ولديها حالياً وجود في العديد من بعثات الأمم المتحدة. وسيواصل وفد بلدي الإسهام في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الموكلة إليها ولاية استعراض جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويرى وفد بلدي بأن شرعية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ضرورية لفعاليتها في الأجل الطويل. ومن الأهمية بمكان أن تجري بعثات حفظ السلام، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالإضافة إلى

معارضين أكثر اهتماماً بالاستيلاء على السلطة في بلدانهم، من بناء السلام وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غالباً ما تكون أيضاً عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بطيئة جداً، مما يتعارض مع الحاجة القائمة في البلدان والمناطق التي تواجه تهديداً للسلام والأمن للعمل بسرعة وفعالية، بغية منع وقوع تطورات خطيرة، ويسلط الضوء على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يخص منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام. لذلك، في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تحرك بسرعة الرئيس ادريس ديبى اتنو، عند مواجهة أزمة أفريقيا الوسطى، بصفته الرئيس بالنيابة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فيما يخص الشروع في إجراء حوار أساسي وحيوي في تلك الظروف. وكان من الضروري منع امتداد القتال إلى العاصمة، من خلال إرسال قوات تشادية للتدخل بين الأطراف المتحاربة، وتهيئة الظروف اللازمة للحوار السياسي. وكذلك على سبيل الاستعجال، عقد الرئيس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، دورة طارئة لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقد وافقت على مبادراته واتخذت قرارات هامة مهدت الطريق للتوصل إلى عملية تسوية سلمية للأزمة.

و فيما يخص مسألة الأزمة في مالي، منحت الجمعية الوطنية تشاد إذناً عاجلاً بإرسال قوة كبيرة إلى مالي قوامها ٢٠٠٠ جندي في إطار القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي سمح بنشر بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في مالي.

ونظراً لضيق الوقت، لن يسهب بلدي بشأن إسهامات تشاد المتعددة الجوانب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن لدى تشاد ثروة من الخبرة في الدروس المستفادة، بسبب الأزمات الداخلية التي كان علينا التغلب عليها، والاعتداءات الخارجية التي كان علينا التعامل معها، ناهيك عن

- من حيث التمويل والمعدات والأفراد - لتمكينها من الوفاء بولاياتها وتحقيق أهدافها المرسومة.

ومن الواضح أن الشراكة هي حجر الزاوية للنجاح في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودور البلدان المساهمة بقوات في حفظ السلام يبقى أولوية عليا. ونشدد على أهمية المشاركة الكاملة لتلك البلدان في وضع السياسات وصنع القرار من أجل تحقيق ما تنشده الأمم المتحدة من الشراكة والفعالية. وفي ضوء حجم عمليات حفظ السلام وديناميتها، من الأهمية بمكان أن يكون هناك تنسيق واتصال وثيق بين البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة والحكومات المضيفة.

وإلى جانب ذلك، من المهم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع السياسات وكفالة ألا ينفذ سوى النهج التي تعتمد عليها بشكل جماعي. ومن الأهمية الحيوية تبادلي تغيير المهام المأذون بها في ولايات حفظ السلام بدون التشاور مع المساهمين بقوات أولاً. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يضع مشروع ولاية واضحة ويمكن تنفيذها، تستند إلى تقييمات موضوعية بدون أن يتسرع باعتماد ولايات من دون أساس سياسي أو موارد كافية. ونرى أن التوسعات التي لا يمكن تبريرها في قدرات عمليات حفظ السلام يمكن ببساطة أن تطمس الخط الفاصل بين حفظ السلام وإنفاذ السلام، أو أن تعرض حيادية المكون العسكري للبعثة للخطر. ومن الأهمية أيضاً أن توضع استراتيجيات خروج واضحة لمختلف البعثات.

وكما تبين المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. وتعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية لم يعد خياراً، بل هو ضرورة. ويجب أن يستند هذا التعاون إلى مبدأي المزايا النسبية والتكامل بين الأدوار. وبما

ذلك، ينبغي لعمليات حفظ السلام التقيّد بالمبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات حفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ويجب عليها أيضاً احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي ذلك الصدد، من المهم توفير ولايات محددة بوضوح، ومنظومة قيادة موحدة واستخدام فعال للموارد المتاحة. وتزايدت بثبات التعقيدات والتحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتوقعات التي تولدها. ومع ذلك، ثمة اعتراف واضح الآن بأنه يتعين النظر في العديد من العوامل المترابطة، في أي جدول أعمال سلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات شاملة ليس فقط بهدف تحقيق السلام الدائم، بل أيضاً من أجل ضمان تعزيزه الدائم. ويرى وفد بلدي أنه من الضروري من ثم، البحث عن حلول للأسباب الجذرية للصراعات، حيث أن حفظ السلام ليس بديلاً عن العمل السياسي والمصالحة المحلية. ومن المهم أيضاً أن نحسن فعالية الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة الصراعات في جميع المراحل، من مرحلة منع نشوب الصراع، إلى مرحلة التسوية وبناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع.

لقد حققت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العديد من النجاحات على مر السنين. لكنها، تواجه تحديات هائلة نتيجة النمو في عدد عملياتها وحجمها، فضلاً عن الطابع المتعدد الأبعاد والمعقد لولاياتها.

وفضلاً عن ذلك، فإن التحديات المالية الحالية التي تواجهها الدول الأعضاء، والمنظورات المتباينة بشأن المهام التي تأذن بها الولايات، وفي بعض الحالات خسارة موافقة الحكومات المضيفة، هو مما يزيد من التحديات والضغوط التي يواجهها حفظة السلام. ونعتقد اعتقاداً جازماً أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تتوفر لها الموارد الضرورية

وختاماً، تشدد زمبابوي على أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة كافة لضمان النجاح الكامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يكون صون السلام والأمن الدوليين للجميع مرشدنا وغايتنا الوحيدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد أجاوين (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لباكستان وأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد". وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير حكومي وامتنانها للأمين العام، بان كي - مون، على دعمه المستمر لحكومة بلدي في ضمان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دولتنا الوليدة.

منذ أن استقلت جمهورية جنوب السودان عن السودان، في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، تواجه دولتنا الوليدة تحديات هائلة في مجال بناء الدولة ومهام التنمية. وفي معالجتنا للمسائل المتعلقة ببناء الدولة والتحديات الإنمائية، شرعت حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة على الفور في تنفيذ خطة لدعم بناء السلام. وتنبع هذه الخطة من القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، الذي عهد إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بوضع خطة لدعم بناء السلام. وعليه، أصدر الأمين العام تقريراً بغرض تنفيذ الفقرة ١٨ من القرار، حيث طلب من ممثله الخاص العمل مع حكومة جمهورية جنوب السودان والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومن بينهم البنك الدولي، من أجل إعداد خطة الدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة لمهام محددة لبناء السلام.

والهدف الرئيسي من هذه الخطة إصلاح القطاع الأمني والتطوير المؤسسي لجهاز الشرطة وسيادة القانون ودعم قطاع العدالة وحقوق الإنسان وبناء القدرات وتحقيق الانتعاش

أن المنظمات الإقليمية تكون أقرب إلى النزاعات، وربما كانت أفضل فهماً لدينامياتها، فيمكنها أن تضطلع بأدوار رئيسية في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع، مع الدعم من مجلس الأمن في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، تشيد زمبابوي بتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. والتعاون بين هاتين المؤسستين في عمليات حفظ السلام في السودان والصومال قد أفضى إلى نجاحات ملموسة. ونثني على هذا المستوى من التعاون ونود أن يتكرر في مجالات أخرى، حسب الاقتضاء.

وعمليات حفظ السلام تؤدي دوراً أساسياً في مساعدة البلدان على إرساء أسس السلام، والحد من خطر العودة إلى النزاع ووضع ركائز الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل. وتتشاطر الرأي القائل إنه لا يمكن التوصل إلى سلام مستدام بدون بذل جهود لمكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة.

وزمبابوي تؤيد التكامل المعزز لحفظ السلام وبناء السلام. ولذلك، من المهم إعداد نهج متكامل ومتسق للتنمية ما بعد الصراع يبني على أولويات البلدان المضيفة ويشجعها على النهوض المستدام. وفي هذا الصدد، نشدد على الدور المهم للجنة بناء السلام، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي في تنمية القدرات الوطنية وتعبئة الموارد من أجل بناء المؤسسات. ومن المهم أيضاً تعزيز التنسيق بين عمليات حفظ السلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها، مع العمل بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية للدولة المعنية.

إن سلامة وأمن حفظة السلام لهما أهمية كبيرة. ونحث الأمانة العامة ومجلس الأمن على مواصلة إيلاء الأولوية لهذه المسألة.

في هذا المجال، لا سيما في المشاريع ذات الأثر السريع، بالنسبة للمواقع العملية للبعثة على مستوى البلد، مثل مرافق الشرطة والمراكز المجتمعية. وبالنظر إلى وعورة الطرق في جنوب السودان، فإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة على بناء المزيد من الطرق السالكة على مستوى الدولة والولاية والحكم المحلي.

رابعاً، فيما يتعلق بسيادة القانون، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تقدر عمل بعثة الأمم المتحدة، لا سيما في المجالات المتصلة بسيادة القانون.

ومع ذلك، فمن أجل تحقيق المزيد من النجاح وإحراز التقدم على نحو يمكن قياسه في ذلك المجال، ينبغي أن تنظر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أولاً، في الحاجة إلى مواصلة دعم وبناء قدرات القضاة والمستشارين القانونيين، وثانياً، أن تحصل قوات الشرطة في بلدنا على شهادات قانونية من أجل الاعتراف بها دولياً، كي تكون قادرة على المشاركة في الأحداث المنسقة على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، فقد كانت تجربة البعثة في جنوب السودان غنية وستظل كذلك. ذلك أنها قدمت مساعدات هائلة إلى حكومة بلدنا بغية تمكينها من التغلب على العديد من المشاكل المعقدة المرتبطة بخروج البلد من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومن أجل تحسين فعالية البعثة في إطار ولايتها المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، فإن من الحكمة أن يواصل مجلس الأمن وحكومة جنوب السودان البناء على ما أنجز حتى الآن، في ذات الوقت الذي يواصلان فيه العمل على سد الثغرات والتصدي للتحديات التي حددتها الحكومة فيما يتعلق بتشغيل البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة

المبكر، ووضع سياسات وطنية بشأن المسائل الرئيسية لبناء الدولة والتنمية وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية، بما يتسق والأولويات الوطنية، بغية الإسهام في إعداد إطار مشترك لرصد التقدم المحرز في تلك المجالات. وقد تحقق بعض التقدم الملموس بعد عام واحد من بدء عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولكن، ما زال هناك عمل كثير، وخصوصاً في المجالات التالية.

أولاً، فيما يتعلق بحماية المدنيين، شهد بلدي في العام الماضي هجوماً بغير استفزاز أو مبرر من جانب حكومة جمهورية السودان، وخاصة ما تخلله من قصف جوي وغيره من التوغلات داخل الحدود. وأدت تلك الاعتداءات إلى وفيات عديدة بين المدنيين، لا سيما الأبرياء من النساء والأطفال. ومع أن واجب حماية المدنيين من أولويات حكومة بلدي، فإن الحكومة تود أن ترى آلية أقوى تطبقها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين المعرضين لخطر القصف الجوي.

ثانياً، فيما يتعلق بالاتصال والتنسيق مع الحكومة، فإن حكومة بلدي تفهم أن الاتصال والتنسيق مع البعثة أمر بالغ الأهمية، خصوصاً في تحقيق الأهداف الواردة في ولاية البعثة. وتحرك أفراد البعثة في أنحاء البلد مسألة حساسة. فعدم وجود اتصال مع الحكومة وأجهزة الأمن يؤدي في بعض الأحيان إلى مواقف محفوفة بالمخاطر.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لحكومة الاتحاد الروسي ولأسر طاقم الطائرة العمودية التي تعرضت لحادث في جونغلي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونؤكد لهم أن حكومة جنوب السودان تجري تحقيقاً نزيهاً وذو مصداقية في هذا الحادث. ونحن ننتظر نتائج التحقيق.

ثالثاً، فيما يتصل بمسألة البنية التحتية، فقد نجحت البعثة في تحقيق بعض التقدم في تطوير البنية التحتية. غير أن حكومة بلدي ترى من الأهمية، بالمثل، أن تحقق البعثة مزيداً من التقدم

وإدارة الخدمات الميدانية ذات الصلة، فضلا عن الاتساق مع أولويات البلدان المضيفة بغية كفالة الملكية الوطنية للعملية.

ويتسم اشتراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين ومشاركتهم بطريقة فعالة - بل الأهم من ذلك التعاون الوثيق معهم - بأولوية قصوى فيما يتعلق بضمان تكامل العملية وشمولها في سياق السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري للغاية تعزيز العمل من أجل تحديد دور ومسؤولية الجميع بطريقة أكثر وضوحا وتسهم في تحسين إسهام سائر الجهات الفاعلة. وتمثل الشراكات الوثيقة وتماسك هيئات الأمم المتحدة وغيرها من عناصر منظومة الأمم المتحدة برمتها على نطاق أوسع، فضلا عن ازدياد ارتباط تلك العناصر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، أداة لا غنى عنها لنجاح عمليات حفظ السلام في تنفيذ مهام بناء السلام المنوطة بها. ومن المهم بذات القدر أيضا أن نسعى إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين الحكومات المضيفة والشركاء الدوليين.

ويشكل بناء المؤسسات وتنمية القدرات في مجال ولايات حفظ السلام، وخاصة في مجالي استتباب الأمن وإحقاق العدالة وإنفاذ القانون عناصر بالغة الأهمية لبناء السلام بطريقة من شأنها تمكين البلدان المضيفة من التصدي بفعالية لحالات وتحديات ما بعد الصراع، وعلى وجه الخصوص، في مجال سيادة القانون. وفي ذلك السياق، فإن مبادرة القدرات المدنية تقدم مثالا جيدا ومفيدا على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال توسيع مجموعة الخبراء المدنيين ذوي الصلة في عمليات حفظ السلام بهدف تقديم الدعم الفوري لتلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع في مجال تنمية القدرات.

وأود أيضا أن أشدد على ضرورة إشراك المرأة بصفتها شريكا نشطا في بعثات حفظ السلام وفي جميع أنشطة بناء السلام، بما في ذلك في أدوار صنع القرار، لأننا نعلم أن

مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، علاوة على التوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ترحب الجبل الأسود باتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

يؤيد بلدي تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد شهد مفهوم حفظ السلام تطورا، عقب اتجاه التغيير في طابع الصراع وفي ديناميات الأمن العالمي، علاوة على تزايد صعوبة الظروف التي يعمل فيها حفظة السلام. وعليه، فإننا نشهد تحولا من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى عمليات حديثة أكثر تعقيدا وذات طابع متعدد الأبعاد حقا. ونظرا لولاياتها المتنوعة، ومجموعة المهام الملقاة على عاتقها على نطاق واسع، فإن عمليات حفظ السلام تضطلع بعمل ذي أهمية حاسمة في البلدان الخارجة من الصراع، كي تمهد الطريق لبناء السلام بعد الصراع، ومنع تكرار نشوب الصراعات المسلحة، فضلا عن المضي قدما نحو تحقيق السلام والتنمية بطريقة مستدامة.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف الذي ينطوي على التحديات وبناء دول أكثر مرونة، فإن هناك حاجة إلى وضع رؤية استراتيجية وتخطيط منسقين في إطار نهج شامل متكامل وتماسك، يشمل على نحو فعال العديد من جوانب الأنشطة المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام التي تعزز بعضها بعضا وتبدأ في المراحل المبكرة لتلك العمليات. وقد أحرز تقدم كبير حتى الآن فيما يتعلق بتعزيز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. وعليه، فقد ساعد إدماج منظور بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام على الإسهام في دعم مجالات الأولوية في عملية بناء السلام بصورة كبيرة. وينبغي لنا مواصلة البناء على ذلك، وفقا لاستراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام،

تضطلع عمليات حفظ السلام بدورا حاسم في دعم البلدان وتمكينها من تحقيق مستقبل أفضل لجميع سكانها. وقد تكون لتلك العمليات مهام مختلفة، اعتمادا على الظروف الفريدة لكل بلد مضيف. ولا شك أن الأمن شرط مسبق للتنمية، في حين تولد التنمية مزيدا من الأمن. عليه، وعلى الرغم من أن مساعدة بلد ما على خلق بيئة مادية أكثر أمنا، تعتبر من المهام الأساسية لعمليات حفظ السلام، فإن دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام ينبغي أن يكمن في صميم عمليات حفظ السلام. ولذا، فإننا نرحب بمفهوم أن يكون حفظة السلام بناة للسلام في وقت مبكر.

وخلال العام الماضي أو نحو ذلك، كرست الأمانة العامة ومجلس الأمن وقتا طويلا وجهدا مقدرًا في وضع إطار مفاهيمي جديد لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وبفضل تلك الجهود، فقد توفر لنا الآن فهم أفضل وأكثر شمولًا لتلك المسائل. وكان توضيح الصلة بين بناء السلام وحفظ السلام مفيدا وهاما للغاية على وجه الخصوص.

وينبغي أيضا أن يضاف صنع السلام إلى تلك الصلة. ونرى أن من الأهمية بمكان استخدام جميع الأدوات الثلاث في إطار متماسك متكامل واستراتيجي من أجل تحقيق الاستدامة. وقد شددت تركيا بوجه خاص على تلك المسائل أثناء فترة عضويتها في المجلس في العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6390) فضلا عن عقد معتكف غير رسمي لأعضاء المجلس في اسطنبول في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن هذا الموضوع. ونواصل العمل حاليا - إلى جانب فنلندا ومجموعة أصدقاء الوساطة - على كيفية تعزيز مفهوم الوساطة في جميع مراحل الصراعات، بما في ذلك في مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام.

مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام تتيح فرصة أفضل لنجاح تلك العمليات. ومن رأيي أيضا أن حماية المدنيين وخاصة النساء والأطفال، تشكل مجالا محوريا لاستعادة الأمن. وعليه، فإنه يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في جميع مراحل دورة حياة عملية حفظ السلام.

وتعرب الجبل الأسود عن تقديرها البالغ لأهمية ودور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها نشاطا رائدا للمنظمة، فضلا عن كونها أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الجبل الأسود بلد صغير وذو قدرات محدودة، فإنها مصممة وملتزمة على نحو ثابت بالإسهام بطريقة فعالة وبناءة في القضية النبيلة المتمثلة في حفظ السلام وبناء السلام، بغية كفالة تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء العالم. ويواصل بلدي تعزيز مشاركته وإسهامه في ذلك الصدد، وسيقدم مزيدا من الإسهامات بما يتفق والجهود الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لمشاركة سعادة السيد جليل عباس جيلاني، وكيل وزارة خارجية باكستان، وترؤسه للمناقشة هذا الصباح. وأثنى على جهودكم، سيدي الرئيس، بصفتكم الممثل الدائم لباكستان، علاوة على جهود فريقكم التقدير في إعداد المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2013/4، المرفق)، وفي اتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣). ويبرز كلاهما المسائل والتحديات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. ويقدم عقد مناقشة اليوم، واتخاذ القرار دليلا واضحا على التزام باكستان النموذجي وفي الأجل الطويل، بجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

هذه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا حاجة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا على الصعيد الإقليمي. وإشراك أصحاب المصلحة الإقليميين سيزيد فرص نجاح واستدامة جهود بناء السلام، حتى بعد استكمال بعثات حفظ السلام لولاياتها.

وعنصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام مهم أيضا أثناء مرحلتي الانتقال والانسحاب. ويجب أن نضمن ألا يؤدي الانتقال من بيئة لحفظ السلام إلى فقد الاهتمام بالبلد المعني وفقده للدعم. ومن المفارقات أن الحاجة تزداد إلى تنفيذ العديد من مهام بناء السلام بعد مرحلة الانسحاب. ولذلك، ينبغي ألا يتضاءل مستوى الدعم لمهام بناء السلام عندما يجري تقليص وحدات حفظ السلام. وإذا لم تتم تهيئة واستدامة الشروط اللازمة لمنع الانتكاس على النحو المناسب، سيستحيل في نهاية المطاف تجنب الازدواجية أو إهدار الموارد البشرية والمادية الثمينة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا التأكيد على أهمية تعميم مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام. ونحن نرحب بزيادة الوعي داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء بأهمية إزالة القيود التي تحد من هذه المشاركة، ونتطلع إلى رؤية المزيد من التعزيز لدور المرأة في مساعي صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وفي الختام، أود الإشادة بالرجال والنساء الذين يخدمون في صفوف ذوي الخوذ الزرق، والإعراب عن تعازينا في أفراد حفظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الواجب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم لكم بتهاني القلبية على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أن أشيد إشادة خاصة

وبعد أن توفر لدينا الآن إطار مفاهيمي أفضل، علاوة على فهم أفضل للترابط بين حفظ السلام وبناء السلام، ينبغي أن تكون الخطوة التالية التركيز على تحويل ذلك الإطار إلى عمل ملموس، داخل مجلس الأمن، وفي الميدان على حد سواء.

وفي هذا الصدد، فإن إصدار ولايات واضحة وممكنة التنفيذ وتكييفها حسب الحاجة لكي تعبر عن الظروف المتغيرة أمر ضروري لتحقيق نتائج ناجحة. ولا بد من دعم السلطات الوطنية بنشاط في بناء قدراتها، لا سيما عندما نأخذ في الاعتبار حقيقة أن بناء السلام مسؤولية وطنية في المقام الأول. وبالتالي، فإننا نرحب بمبادرة القدرات المدنية.

وعلاوة على ذلك، وبما أن بعثات حفظ السلام قوى اقتصادية في حد ذاتها، من المهم مواصلة تعزيز صلاحها بالاقتصادات المحلية. وهذا، في الواقع، يمثل في حد ذاته تحديا لبناء السلام. من ناحية أخرى، علينا أن نكون واقعيين وأن نعترف بوجود قدر كبير من الاستياء والمقاومة والمعارضة على الصعيد المحلي لبعثات حفظ السلام. وينبغي أن تكون إحدى أولويات أي بعثة لحفظ السلام كسب قلوب وعقول السكان المحليين، والذي يمكن أن يتحقق أساسا بإرشادهم إلى الطريق نحو مستقبل أفضل. وفي هذا الصدد، فإن معالجة الأسباب الجذرية بعناية أمر في صالح المجتمع الدولي بأسره.

ومن الواضح أن ضمان التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر تبادل المعلومات والتشاور بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ولجنة بناء السلام، يمثل شرطا أساسيا ليس لتحقيق نتائج أكثر فعالية في نيويورك فحسب، ولكن على أرض الواقع أيضا. وبناء شراكات أمر على نفس القدر من الأهمية. وينبغي دعم الجهات الفاعلة التي تملك قدرات مماثلة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا الترشيح يمكن أيضا اعتباره استثمارا سليما في فترة التقشف

العناصر العديدة على التحديات التي يتعين مواجهتها في شتى المراحل، أثناء عودة الحالة على أرض الواقع إلى طبيعتها.

ينبغي الاضطلاع بتعريف الأولويات الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها بطريقة منسقة من خلال الحوار المستمر بين سلطات البلد ورئيس البعثة أو الممثل الخاص للأمين العام بهدف تحقيق الملكية الوطنية الكاملة لعملية عودة الأمور إلى طبيعتها. يجب أن يأخذ تطوير طبيعة البعثة وتوجيهها في الاعتبار الإجراءات الأكثر ضرورة في كل مرحلة. ينبغي اتخاذ القرارات ذات الصلة بالاشتراك مع السلطات الوطنية.

ينبغي استغلال المزايا النسبية لعمليات حفظ السلام لزيادة فعالية التدابير المتخذة وتنفيذها. وترهن تلك الفعالية بقدرة البعثة على نقل الدراية والخبرة اللازمتين إلى الهياكل الوطنية بغية تمكينها من أداء دورها بالكامل في عمل جهاز الدولة. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تطبق بها تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين لها أهميتها أيضا في هذا الصدد، شأنها شأن الطريقة التي يتحدد بها أساس الانتعاش الاقتصادي. ينبغي أن تسهم سياسات المشتريات لعمليات حفظ السلام في ذلك الانتعاش.

من جهة أخرى، ينبغي ضمان درجة من الاستمرارية في عمل المجتمع الدولي فيما يتعلق بقيادة البعثة. ينبغي أن ينطوي انتهاء العمليات العسكرية على مغادرة الممثل الخاص للأمين العام الذي قاد البعثة في المرحلة الأولى من الأنشطة. وينبغي أن تهيئ تلك المغادرة لترقية نائب الممثل الخاص ليرأس البعثة ويتولى إدارة مرحلة بناء السلام. يتمثل الدور الرئيسي الذي يضطلع به نائب الممثل الخاص للأمين العام في إعداد إصلاحات في سياق بناء السلام على المدى الأجل بتحديد المشاكل والتحديات التي ينبغي مواجهتها ومساعدة البلد في وضع خطة عمل استراتيجية تصاغ بالتعاون مع سلطات البلد ومختلف أصحاب المصلحة. وإن أمكن ذلك، ينبغي الشروع

بكم لتكرمكم بترؤس مناقشة اليوم شخصيا. كما كان إسهام الأمين العام في مناقشة اليوم إسهاما مفيدا للغاية أيضا.

إن عمليات حفظ السلام جانب هام من جوانب عمل الأمم المتحدة في ممارسة مسؤولياتها. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في تكييف هذه الأداة الثمينة وفقا للتحديات والأخطار المتغيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. والقضايا الرئيسية التي تواجه حفظ السلام لا تزال تتمثل، في المرحلة الحالية من تطورها، في كيفية تحقيق التوازن بين ولايات البعثات والموارد المتاحة لها والتحديات التي تواجهها وكيفية ضمان التكامل بين أنشطة حفظ السلام التقليدية وتدابير المساعدة المصممة للسماح للبلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام بالوصول سريعا إلى مستوى من الاستقرار والحياة الطبيعية.

وبالتالي، يصبح بوسع القوات المنشورة أن تنسحب في الوقت المناسب، وأن يبدأ الانتقال نحو التنمية في سياق الحوكمة الذاتية.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، من المهم مواصلة النظر في إمكانية تزويد عمليات حفظ السلام بولايات قوية ومعدات عالية تقنية، لتمكينها من معالجة الحالات التي تتطلب اتخاذ تدابير تستلزم ذلك. هذه الحالات باتت تظهر على نحو متزايد على مسرح العمليات، خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى حماية المدنيين من العنف الوشيك، ومراقبة الحظر وإنفاذه.

في النقطة الثانية، من المهم تنسيق التدابير الأمنية مع الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية، التي هي الأدوات الرئيسية لبناء السلام. من أجل أن تكون تلك المؤسسات الوطنية مستدامة، يجب إنشاؤها على أساس التقسيم المنصف للسلطة بين مختلف أجزاء المجتمع، ويجب أن تكون شاملة. ينبغي أن تستجيب تشكيلة عمليات حفظ السلام لطابع التحديات التي تواجهها. ينبغي أن تعتمد أهمية كل عنصر من

خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى عمل قتالي واسع، وهو ما لا تسمح المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقيام به.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للنداء الذي وجهه سفير فرنسا لإيلاء مزيد من الاحترام للتعديدية اللغوية في نشر عمليات حفظ السلام، لا سيما في البلدان الناطقة بالفرنسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين.

سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي ممثل باكستان.

جرت الإشارة في وقت سابق اليوم لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. ليس هناك أي اتفاق ثنائي بين الهند وباكستان قد تجاوز دور الفريق أو مشروعيته، أو أثر عليهما. ولا يزال فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان يقوم برصد وقف إطلاق النار وفقا لقرارات مجلس الأمن. لذا فإن ولايته صالحة تماما، وذات صلة، وسارية.

والآن استأنف وظيفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الهند للإدلاء ببيان إضافي.

السيد غوبتا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر لأخذ الكلمة والإدلاء ببيان للحقائق ردا على تعليقاتكم، سيدي، بشأن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

كان دور الفريق الإشراف على خط وقف إطلاق النار المنشأ في جامو وكشمير نتيجة لاتفاق كراتشي عام ١٩٤٩. لم يعد خط وقف إطلاق النار ذلك قائما، وظهر إلى حيز الوجود خط لوقف إطلاق النار جديد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. وفي أعقاب اتفاق ممثلي أبرم عام ١٩٧٢ بين الهند وباكستان، وقع عليه رئيسا الحكومتين وصدق

في بعض الإصلاحات الهيكلية حين لا تزال القوة الدولية موجودة في الميدان من أجل تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر.

يمكن أن تكون المشاريع السريعة الأثر مفيدة للغاية في جميع مراحل عملية إعادة الأمور إلى طبيعتها، ليس فقط لكسب القلوب والعقول بتوفير عائدات فورية للسلام، ولكن أيضا لتهيئة السياق المناسب لإجراء حوار بشأن التدابير الطويلة الأجل للانعاش غداة الصراع. ينبغي أن يتاح الجنود المنشورون في القوة للعمل في مشاريع البنية التحتية الأساسية. من شأن هذا أن يمكنهم من كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومع ذلك، فإن النقطة الأهم التي ينبغي أن نفطن لها هي الحاجة إلى تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام، وكفالة إتاحة المهارات المدنية اللازمة لتحقيق تلك الغاية في أقرب وقت ممكن. في هذا الصدد، فإن ترتيب منصة CAPMATCH التي أنشأها الأمين العام يتسم بأهمية حقيقية فيما يتعلق ببناء القدرات لعمليات حفظ السلام، لأنه يتيح، فيما يتيح، تبادل الخبرات مع البلدان التي مرت بتجارب مماثلة.

وفي الختام، أود التأكيد على الحاجة إلى التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على المساهمة بفعالية في عمليات حفظ السلام عن طريق تزويدها بالمعدات التي تستوفي معايير الأمم المتحدة. في ذلك الصدد، أنني على شراكاتنا مع فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، التي أتاحت لبلدنا المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وسأكون مقصرا إن لم أذكر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجال نشر عمليات حفظ السلام. مسألة تمويل العمليات التي يبادر بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له مطروحة للنظر فيها. ويتعين حلها من أجل دعم أوجه التكامل في نظام الأمن الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وذلك أمر يتسم بأهمية

أود أن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم القيمة في مناقشة اليوم. لقد كانت مناقشتنا شاملة وثرية، وألقت الضوء على ما يوجد من تحديات وفرص في ميدان حفظ السلام. لدينا مصلحة حيوية في استمرار فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونجاحها. ويحدوني الأمل في أن تقطع مناقشة اليوم وحصيلتها شوطاً طويلاً نحو تعزيز ذلك الهدف المشترك. هذا الصباح، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بشأن النهج المتعدد الأبعاد لحفظ السلام. القرار قدمه جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

عليها برلمانا البلدين، عقد البلدان العزم على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات الثنائية. نص الاتفاق أيضاً على أن على الجانبين احترام الخط المراقبة المنشأ بناءً على خط وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. فيما بعد، رُسم خط المراقبة في جامو وكشمير وفقاً لذلك الاتفاق، بموافقة الحكومتين. بالتالي فإن دور الفريق قد تجاوزته تلك التطورات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي الوطنية.

لدي ملاحظة واحدة موجزة فحسب. الحقيقة هي أن كلا من الهند وباكستان تستضيف فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

أستأنف الآن مهامتي رئيساً لمجلس الأمن.